

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رؤية علاجية لقضايا وطنية خلافية

سالم صالح محمد

٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩م.

٦٣ صفحة

رؤية علاجية لقضايا
وطنية خلافية

سالم صالح محمد

<u>الصفحة</u>	<u>القسم</u>
٣	▪ الحاجة إلى الإصلاح و التغيير الشاملين
٨	▪ إزالة آثار حرب ١٩٩٤ م.
١٣	▪ تعزيز الديمقراطية الحققة
١٦	▪ ترقية القوى السياسية
٢١	▪ فاعلية آليات العمل السياسي
٢٦	▪ تحقيق العدالة الاجتماعية
٣٠	▪ إنهاء حرب "صعدة"
٣٣	▪ النهوض بالاقتصاد
٣٧	▪ تنمية المجتمع
٤٣	▪ تقوية سلطة الدولة
٤٧	▪ سلطة محلية كاملة
٥٢	▪ الاستقرار الأمني
٥٦	▪ استقطاب " الحراك الجنوبي "
٦١	▪ الحفاظ على الوحدة اليمنية
٦٤	▪ إجراء المصالحة الوطنية .

١ - الحاجة إلى الإصلاح و التغيير الشاملين :

بالرغم من تجربتي الطويلة في العمل السياسي التي تمتد إلى أكثر من خمسين عاما إلا أنني لم أتوقع يوما أن تصل أحوال الوطن اليمني إلى درجة من التعقيد و التأزم على النحو الذي هي عليه حاليا و نحن نشارف على طي عام ٢٠٠٩م. إنها مدرسة الحياة الكبيرة التي تعلمنا الدروس تلو الدروس ، و أهم الدروس الراهنة إننا منشدون إلى ما سبق بقوة و نجد صعوبة في الوثب و الانطلاق من جديد بحيث يشدنا المستقبل أكثر من مستوى جذب الماضي .

لماذا ؟ لأن الحروب و الصراعات السياسية الحادة على السلطة ، التي شهدنا وطننا اليمني شماليه و جنوبه طوال الفترات الماضية ، خلقت ركائماً من المآسي و الآلام ظلت نتائجها ماثلة للعيان و ظلت جراحاتها غائرة في النفوس لعقود من الزمن حتى الساعة . و إن البدء بصفحة جديدة لحياة الوطن يتطلب إثبات النية الصادقة أولاً ، و أثبات الإرادة السياسية القوية ، ثانياً . في سبيل إنهاء ملفات النظم السابقة و الحروب و الصراعات السابقة التي أنهكت الوطن و المواطنين اليمنيين . و على أساس ذلك يمكن للقيود السياسية أن تتنفس في جو ملائم جديد ، و يتنفس المجتمع بكل فئاته و طوائفه و قبائله و مناطقه و علمانه و مثقفيه و طلابه و رجاله و نسائه . . و عندها ستتوفر الأرضية للبدء بعمليات الإصلاح و التغيير الشاملين .

و في سياق التنفس الديمقراطي الذي نريده لشعبنا ، و في سياق المساهمة من أجل البدء بالإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين شعبياً و وضعياً ، فقد قمت على مدى أشهر مضت بالتفكير بإعداد هذه الورقة التي أسميتها " ورقة علاجية لقضايا وطنية خلافية " . و قد شجعتني دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية لجميع القوى السياسية اليمنية للحوار و التي جاءت في خطابه قبل أيام بمناسبة عيد الأضحى المبارك (٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م) على القيام بالصياغة النهائية لها علها تنفع و تجدي كمشاركة في البحث عن مخرج لما يعيشه وطننا اليمني من معضلات و مشكلات كبيرة يجب أن لا تخيفنا و ترعبنا عواصفها ، بل علينا التصدي لها أولاً و قبل كل شيء بتناولها بشفافية كاملة و بدون مجاملات بأن نصارح بعضنا صراحة أخوية تامة عن مسبباتها ثم نبين مقترحاتنا ، فمن لا يعرف تفاصيل الداء لن يفهم ما هو أفضل الدواء . و هذا لا يعني أنني أنا أعرف الدواء لأزماتنا الحادة الحالية و لكنني أبين رأيي و وجهات نظري - هنا - و التي قد تسهم مع آراء و وجهات نظر بقية اليمنيين في أن نصل جميعاً إلى الدواء الناجع الفعال الذي ينهي علات و أمراض أوضاع الوطن الراهنة .

إن الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين حالياً و التي بدأت الدعوة و المطالبة بهما بقوة منذ عام ٢٠٠٧م، يعبران عن الحاجة الماسة لخروج اليمن من الصراعات و النزاعات المسلحة و السلبيات و الأخطاء الكثيرة التي استشرت في جميع مجالات الحياة و تراكت ، ثم أصبحت معوقات و معضلات جمّة يعيشها مجتمعنا اليمني الآن و لا يستطيع التقدم و السير إلى الأمام بدون التخلص منها أو الحد منها بمعدلات كبيرة .

و من اجل التغلب على تلك المشكلات المستعصية و المعوقات الهائلة و المعضلات الجمّة المتركمة من الضروري أن يعطى حيزاً واسعاً للعقل السياسي الواعي ليفعل فعله في اقتراح

البرامج و الخطط المناسبة للحلول . و ليس لأصحاب العواطف المتأججة أو المصالح الضيقة أو الذات المنكسرة التي لا زالت تبحث لها عن ظل للانتقام أو مأوى أو مصلحة أو حماية أو مصالح حكم أنانية تتعارض مع مصلحة الوطن و تطوره و مضيه سريعا في طريق النماء ، و هي تتنافى - أيضا - مع منطق الاحتكام إلى العقل و الحوار لحل النزاعات و الصراعات الداخلية .

إن أي رؤية جادة للمستقبل لا بد و أن تطرح حلولاً واقعية و صادقة تقوم على أساس الاعتراف بمعطيات الواقع الحالي المليء بالاختلافات و التباينات و التناقضات الداخلية التي تهدد الحياة السياسية بالأنفلاش و تشل حركة الأوضاع الاقتصادية و المعيشية و الاجتماعية للمجتمع. إذ ، أصبح جليا أن السياسات القائمة لم تؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة و المزيد من المآسي و الإحباط و التأزم للمجتمع في معظم مناحي حياته . و بالتالي لا بد من نقلة نوعية كبيرة و واسعة في إعادة رسم الأسس المنظمة التي تسيير عليها مسيرة حياة المجتمع اليمني ككل . هذه سنة التطور و الحياة التي توصلنا في مثل الحالات إلى نقطة معينة نفيدها فيها و لا فكاك منها سوى تحديد طريق جديد للسير الصحيح .

لقد أصبح التغيير و الإصلاح الحقيقيين أمر موضوعي لا مفر منه ، و لا يتوفر علاج غيره في الساحة اليمنية ، و هذه حقيقة ظهرت ملامحها الأولى في عام ٢٠٠٤م. و أصبحت خلال عامين أو ثلاثة مطلبا شعبيا ملحا . فعندما ننظر اليوم في الواقع السياسي العام نجده مشحون بالتصادم الحاد و التوتر و القلق و التشاؤم . و نجد أن قوى السلطة الحاكمة و القوى السياسية المعارضة كلاهما يترقبان القادم ، و لكن القادم الذي يترقبه الجميع يبدو غير واضح الملامح و السمات ، إنه مجهول الهوية حتى الآن . . يوجد هذا في وقت تظهر فيه الاحتقانات الاجتماعية الخطيرة التي تعم البلاد كلها من شكاوي المواطنين من ارتفاع الأسعار و سوء الخدمات و ما شابها ، و هناك احتقانات تعم بعض أنحاء البلاد ، مثل " القضية الجنوبية " و " حرب صعده " . و المهم أن الكثير من المؤشرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية الخطيرة في تأثيرها السلبي على الجميع و مصالحهم و عيشتهم . . و لذا يتطلب البدء بصفحة جديدة مشرقة لحياة الوطن الاعتراف بوجود أزمة عامة خطيرة في اليمن و بعد هذا شرطا لتحديد الداء. و بالتالي إبداء الرؤى العلاجية من مختلف القوى الخلاقة و القوى السياسية و المواطنين ، و باتجاه يقود إلى التوصل إلى السبل المثلى لإنهاء الأزمة العامة المذكورة و تكثيف الجهود المخلصة لإيجاد الحلول الصائبة و الواقعية لمجموع الإشكاليات المتراكمة حتى اليوم. لذا فإن الإصلاح و التغيير الواسعين هما العمل المفروض القيام به كبديل لنهج التوجه نحو المراوحة في نفس المكان ، أو نهج خلق المبررات و التبريرات هروبا من مواجهة الأزمات الكثيرة و المتتالية التفاجم و التفجر .

إننا في هذه المرحلة المتسمة بالأزمات الكبيرة و المحفوفة بالمخاطر و المشحونة بالمحاذير عن مستقبل البلاد ، و في ظل تأثيرات هذه الأزمات المتعددة و المخاطر المتأججة و المحاذير المتشائمة في واقعنا المحلي و لدى كل فئاته و أطرافه و طوائفه و قواه السياسية و الاجتماعية ، في أمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى لكي نعمل بإخلاص و مسؤلية مع بعضنا البعض ، و ليس ضد بعضنا البعض انطلاقا من الحرص على مصالح الجميع و بما يلبي مطالبهم المشروعة في الخروج من ما نعيشه من نفق مظلم . . و هذه المهمة تتطلب البدء بصفحة جديدة إذا ما أردنا التوصل إلى حلول للأزمات و المخاطر الحالية و تبعاتها المستقبلية الخطيرة . . و تتطلب أيضا معايير جديدة للتفاهم فيما بيننا قائمة على ضرورات ملحة يفرضها الواقع الموضوعي الذي يواجه نزاعات مسلحة و تباعد شاسع بين القوى السياسية المتصارعة و تخبطا اقتصاديا ، و

تخلفا ، و فقرا ، و انفجارا سكانيا ، و غيرها كثير من عوائق النمو و الاستقرار التي تفرض مضاعفات أخرى للمطالب الجماهيرية و الاحتياجات الشعبية التي لا تقبل التأجيل . . و ما لم نواجه جميعا و معا متكاتفين هذه التحديات فإننا سنخسر المواجهة مع تدهور الأوضاع نتيجة لغياب مصداقية تماسكنا ، و بالتالي سنجد أن سعينا للوصول إلى معالجات و حلول قد باء بالفشل . . فبدون تكاتفنا و إيماننا جميعا بالحاجة إلى ثورة يمنية إصلاحية جديدة فإن المعالجات ستصبح أشبه بترقيعات إصلاحية لثوب الوطن الممزق قد تقودنا إلى أوضاع أسوأ مما نحن عليه الآن. و قد تسوّ الأوضاع أكثر بفعل وجود تيارات متخلفة قد تستغل أي فشل محتمل في تغيير جذري للواقع القائم.

ذلك أن التعقيدات الشديدة في الساحة السياسية العامة في اليمن لم تعد بخافية على أحد ، فالبلاد تتخبط عند مفترق طرق خطر . إنها تخوض صراعاً بين أن تتقدم و تحافظ على وحدتها و تصونها ، و تحافظ على نهجها الديمقراطي و تأصيله في حياة المجتمع ، و أن تقوم بعملية تنمية حقيقية ، و خاصة تنمية الإنسان اليمني بدرجة رئيسية التي هي الهدف الرئيسي للتنمية . . أو أن تقف قوى التخلف و الجهل في وجه عملية التنمية هذه ، و بالتالي يعود اليمن إلى أوضاع أشبه بتلك الأوضاع السائدة قبل ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م. أي أن نعود إلى الفتن الداخلية و التمزق و التقسيم و التشرذم. و في هذه المرة ، و في هذه الأزمة التي نعيشها، لا أحد يعلم كيف سيكون اليمن إذا ما استطاعت هذه القوى المتخلفة أن تفرض خياراتها عليه و علينا .

كما أن الواقع اليمني يعج بالمشاكل الكبيرة التي يفرز فيها تعقيداته الخاصة المستمرة، و يضع عليها معطياته الموروثة و تخلفه التاريخي، و كل هذا يتداخل مع مختلف المصالح المتنوعة، المستقرة و الناشئة و المتناقضة أيضا. مما يجعل الحالة اليمنية القائمة شديدة التعقيد تحتاج إلى معالجات ذكية و حاذقة ، و إرادة سياسية بصيرة ، و إيمان عميق بأهمية أن نتخطى الماضي و أن نبدأ بداية جديدة لا تعتمد كلياً على الماضي و ترسيباته و آثاره و إنما تعتمد على قراءة مستقبلية لحاجة أفراد المجتمع . . و نقول هذا لأن قراءة الماضي بما يخدم المستقبل ممكنة عند البعض و غير ممكنة عند البعض الآخر ، و لأسباب مختلفة سياسية أو سيكولوجية أو اجتماعية و ثقافية ، أو لأسباب فقدان البصر و البصيرة أحيانا . و هذه الحالة الأخيرة بالذات تحدث عندما تتوقف عجلة الزمن و يظل معظم أفراد الأمة يستمعون إلى المناكفات و الأكاذيب السياسية ، و يرقصون مع قرع طبول المنافع الشخصية و الحزبية و القبلية و الطائفية متأثرين بها إلى حد أنهم يعملون على أساسها .

أن ما يحدد الحاضر و المستقبل هو التفاعل مع القراءة الايجابية لهما و الإيمان بالتوجه نحو بدء صفحة جديدة تختلف عن سابقتها ، صفحة جديدة في البحث عن حلول مناسبة قد ترضينا في أكثرها و قد لا يرضينا بعضها و لكنه سيرضي أطرافاً مهمة أخرى . . لا يجب أن يكون التعامل مع الماضي و التأثير به عائقاً لعملية مداواة الواقع الحالي المريض ، فليس أمام اليمن سوى الإصلاح و التغيير الواسعين . . ليس أمام اليمن من خيارات سوى تسوية جميع المشاكل السياسية و أن تتضافر الجهود الوطنية المخلصة في التغلب على تحديات الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، و غيرها من التحديات الصعبة . . ليس أمام اليمن سوى البدء بصفحة جديدة قد يخرج بعض منها عن المألوف ، و لكن معظمها يجب أن يحمل التجديد و الجديد .

لإنهاء الحالة اليمنية المتأزمة ، هناك واجبات على الكل ، على كل مواطن يمني ، إذا ما أردنا البدء باتفاقية جديدة في بناء الوطن ، لكن الواجب الأكبر يقع على الدولة و الحزب الحاكم

الذي خيوط السلطة و نفوذها بين يديه . . أي إننا نرى أن السلطة في الجمهورية اليمنية ، بالدرجة الأولى ، هي المعنية بفتح باب وثبة الانطلاق ، باب صفحة اليمن الجديدة ، فعلها تقع المسؤولية الأولى و الإضافية في تشجيع المجتمع اليمني على الإقدام على هذه الخطوة التاريخية الملحة المطلوبة . فيما تقع على الأحزاب و القوى السياسية و الاجتماعية الأخرى مسؤولية هامة تجاه ذلك ، و لكن لا تستطيع الأحزاب و القوى السياسية و الاجتماعية الأخرى القيام بهذه الوثبة التاريخية بدون موافقة السلطة و الحزب الحاكم و مشاركتها . . و إذا ما تحقق التوافق السياسي المذكور فإن نجاحه مرتبط بعدم رضوخ جميع القوى المذكورة لاتباع أساليب المناكفة و المكايدة و الارتقائها بل ترك ذلك و الارتقاء إلى مستوى مواجهة التحديات الهائلة التي يواجهها اليمن اليوم بعواصفها العاتية التي تهدد سفينتنا الواحدة بالتوهُ و الغرق . . كما أن نجاح فتح باب صفحة جديدة لليمن يكمن أيضا في ضمان عدم تحول الإصلاح و التغيير الواسعين إلى صراع على السلطة ليصبح عبئا جديدا و إضافة إلى سلسلة الصراعات القديمة و السابقة على السلطة ، حتى و إن كانت السلطة السياسية لبلد هي مفتاح الحلول الأخرى ، فعلينا التعامل مع هذه المسألة بهدوء .

إن الاتفاق على حلول و معالجات ذات طابع عميق الفعل يحتاج ، أيضا ، إلى أن نعدل بعضا مما في نفوسنا و عقولنا تعديلا إيجابيا يقودنا إلى تقبل عمليات إصلاح و تغيير تقدمية و كبيرة الفعل لا تتسم بالضعف أو مجاملة المشكلات أو تأجيل علاجها و دوائها ، أو عدم المساس بمصالح عدد من المتنفذين ، أو المساومات و ترحيل المشاكل من أجلها على أساس النظرة التي تقول أن الزمن سيحلها من ذات نفسه .

و إذا ما انتقلنا إلى الحديث عن مساهمتنا المتواضعة هذه في البحث عن الحلول و المعالجات التي يجب أن تقودنا إلى بر الأمان ، سنجدها بشكل عام تحتاج إلى البدء بصفحة جديدة للوطن ، و تتشكل في عملين تاريخيين كبيرين لا بد من القيام بهما :

- إصلاح شامل و صادق و حديث و عاجل في جميع مجالات حياة المجتمع اليمني .
- إصلاح شامل يحدث تغييرا في واقع الحياة في اليمن و حال الدولة اليمنية و منظومتها ككل ، يخرج عن طرق و أساليب التغييرات التقليدية المتبعة من قبل .
- مصالحة وطنية تلبي مطالب و مصالح جميع القوى السياسية الفاعلة و أطراف النزاعات و الصراعات القائمة المتفاقمة ، و يمثل توحيد الرؤى العلاجية فيما بينها أساس المصالحة الوطنية .

إن هذه الورقة هي إسهام في مجرى بدء صفحة جديدة من حياة الوطن تمثل آرائنا في الفعلين التاريخيين : الإصلاح و التغيير الشاملين ، و المصالحة الوطنية الحقيقية التي يمكن أن تصبح بداية لنهاية الحروب و الصراعات السياسية الدموية و الشقاء و الآلام التي عاناها شعبنا اليمني في الماضي و لم تنتهي بعد حتى الساعة . . و الورقة تشتمل على خمسة عشر قسما ، هي :

- الحاجة إلى الإصلاح و التغيير الشاملين
- إزالة آثار حرب ١٩٩٤م.
- تعزيز الديمقراطية الحقة
- ترقية القوى السياسية
- فاعلية آليات العمل السياسي

- تحقيق العدالة الاجتماعية
- إنهاء حرب "صعده "
- النهوض بالاقتصاد
- تنمية المجتمع
- تقوية سلطة الدولة
- سلطة محلية كاملة
- الاستقرار الأمني
- استقطاب " الحراك الجنوبي "
- الحفاظ على الوحدة اليمنية
- إجراء المصالحة الوطنية .

٢ - إزالة آثار حرب عام ١٩٩٤م :

أول ما يتطلبه البدء بصفحة جديدة في حياة الوطن ، و أول ما يحتاجه الإصلاح و التغيير الشاملين و المصالحة الوطنية الحقيقية ، هو البدء بالقيام بتسوية كل المسائل السياسية العالقة و النتائج السلبية التي وجدت و ترتبت على فعل و نتائج حرب صيف عام ١٩٩٤م. باعتبار هذه الحرب بداية مرحلة مختلفة عن المسار الذي قامت عليه الجمهورية اليمنية ، أختل فيها التوازن السياسي و الاجتماعي في اليمن و تصدعت بعدها المنظومة السياسية للبلاد ، و سارت الأمور على أساس هيمنة طرف واحد على السلطة هيمنة شمولية تجاهلت كل القوى السياسية الأخرى ، و ذلك حين أصبح الحزب الحاكم " المؤتمر الشعبي العام " و جماعات القوى المتنفة التي تسير السلطة من وراء الكواليس .

و إذا سلمنا ، أولاً . إن البدء بمرحلة جديدة يتطلب قبل كل شيء إزالة آثار حرب صيف ٩٤م. باعتبار أنه لو لم تحدث هذه الحرب / الشقاق الوطني لما تفاقمت و تآججت مشكلات و معضلات اليمن الكبيرة التي نراها اليوم . فإن أول خطوة هي العمل على إنهاء تفكير السلطة و حلفائها بعقل المنتصر الظافر في الحرب و التخلي عن ممارسة سياسية و سلوكيات الحرب التي انتهجت منذ يوليو ١٩٩٤م. و التي تتجسد آثارها المدمرة الخاطئة في كل مناطق البلاد ، جنوب الوطن و الشمال على حد سواء . و لعل الوضع المأزوم في اليمن وضعاً معاكساً لما كان يتوقعه من أصروا على هذه الحرب و هم يعرفون إن الحروب التي يقال أنها تصنع السلام قد تصبح مصدراً لإعادة إنتاج الحروب و القلاقل و الفوضى و الفساد و النهب و السلب و إيجاد أزمات أشد فتكاً بالبلد .

لقد برهن التاريخ و برهنت السنوات على أن أضرار حرب صيف عام ١٩٩٤م. كبيرة و هائلة في سلبياتها على اليمن و الشعب اليمني كله ، و إنها لم تعود بفائدة تذكر على مجاميع محدودة لا تستطيع العيش خارج مياه السلطة . و يفهم هذا من أصروا على تلك الحرب و هم يعرفون اليوم إن ما توقعوه من إيجابيات لم يحدث و لو قليل منه ، .

إن الحلول الجديدة الفعلية لإزالة آثار حرب صيف عام ٩٤م. تعكس مدى الصدق في العمل على إعادة اللحمة الوطنية التي سببت الحرب المذكورة شقاً مؤلماً و عميقاً فيها . . و هنا تبرز تساؤلات : ماذا عن موقع الشراكة السياسية في إطار معالجة آثار الحرب الأهلية المذكورة ، ماذا عن رد الاعتبار للشركاء في قيام الوحدة اليمنية ؟ و هل ستراعي خصوصيات للمناطق الجنوبية و الشرقية التي كان لها نظام و دولة معترف بها دولياً ؟ سيظل هذين التساولين من أبرز القضايا الملحة الموجودة ، لأن البعض ممن يجاملون السلطة يقولون إنه لم يحصل شيء للوحدة في الحرب المذكورة و إن الأمور تسير بشكل جيد . و لكن في حقيقة الأمر هناك جملة من القضايا على الصعيد الوطني و على الصعيد العسكري و على الصعيد المدني بحاجة إلى معالجة جدية و عاجلة . و هي قضايا كثيرة ، منها مثلاً ، الوظيفة المدنية لكوادر " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية " سابقاً ، بالإضافة إلى الوظيفة السياسية التي سبق ذكرها .

و في السياق نفسه . نحن بحاجة إلى وقفة صادقة و شجاعة نعيد فيها النظر و التفحص في كل الاتفاقيات الحدودية التي تمت ، ما الذي نفذ منها ، و ما الذي حذف منها أو تم التلاعب به . و ما هو الشيء الذي جاءت حرب صيف عام ١٩٩٤م. لتطيح به تماماً لتعيدنا إلى وضع " الجمهورية العربية اليمنية " فقط كوضع مهيمن . لا بد أن نعتزف بهذه الحقيقة .

إن من أولى مهام إزالة آثار حرب صيف عام ١٩٩٤م. هي إعادة أبناء المحافظات الجنوبية و الشرقية إلى أعمالهم و مواقعهم في جميع المؤسسات العسكرية و الأمنية و الشرطية . و لقد تمت تجاه هذه القضية الحساسة معالجات جزئية . و لكن ما تم بهذا الخصوص تمثل فقط في إعادة الرواتب لهؤلاء و إعادة البعض منهم إلى مؤسسات القوات المسلحة و الأمن و الشرطة . و لم تستكمل العملية من حيث إعادة الثقة بهؤلاء العائدين و خاصة الضباط من خلال إعادة تعيينهم في الألوية و الفروع في مختلف الأسلحة و الوحدات . ففي أماكن نظر إليهم ليس كاتفصاليين أو مشكوك بهم و لكن كشركاء في صنع يوم ٢٢ مايو الودودي ، و في أماكن أخرى أكثر نظر إليهم كاتفصاليين و مكروهين و أشخاص لا يؤتمن عليهم . . و القضية باقية .

ما زالت القضية باقية و لم تحل بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاما . . لذا إذا أردنا معالجة الاختناقات الراهنة و الأزمت القائمة و الأمور التي تضعف الدولة و الوحدة الوطنية فلا بد لنا أن نستكمل معالجة القضية / العملية المذكورة بالضرورة من خلال جملة الإجراءات الجادة التي طرحت و تطرح كحلول و معالجات . و إذا ما نفذت هذه الحلول و المعالجات فمن شأنها لجم الروح الشطرية تحت أيه مسميات و تفعيل روح الانتماء الوطني من خلال إعادة لحمة القوات المسلحة و الأمن بما ينسجم مع وجود ممثلي النسيج الوطني من مختلف المناطق و المحافظات ، و من خلال رفد القوات المسلحة و الأمن بدماء جديدة مؤهلة ، و كذا رفدها بمؤهلين في الكليات العسكرية و الأمنية . و في سياق ذلك ينبغي أن تلتزم كل وحدة في القوات المسلحة و الأمن التزاما محددًا و موجهًا بالنسب التي تحدد لكل منطقة و محافظة من مناطق و محافظات الجمهورية ، و اعتبار الخروج عن هذا المبدأ إنما هو تشجيع لتفتيت الوحدة الوطنية للقوات المسلحة و الأمن .

و في إطار الحلول و المعالجات لإزالة آثار حرب صيف عام ١٩٩٤م. خطوات أخرى عديدة هامة ، منها البدء بعملية حل قضايا الأراضي و النزاعات عليها . حيث يقال ، هنا أيضا ، من قبل رجال في السلطة إن هذه المسألة ليست فيها مشكلة ، و لكننا نقول إن هذه القضية من أعقد المشاكل و لا يمكن حلها إلا بتدخل قوي و فعال من رئاسة الدولة و رئاسة مجلس الوزراء ، و القيام بالترتيبات القوية و الفعالة إداريا و أمنيا لمعالجة المسألة من كافة جوانبها و بجدية .

و عندما نتكلم عن قضايا الأرض في المناطق الجنوبية و الشرقية من البلاد فإننا نتكلم عن الاستيلاء على العقارات الحكومية في عدن و غيرها من المحافظات الجنوبية من قبل بعض المتنفذين من مسئولين عسكريين و مدنيين و ساسة و تجار و غيرهم . و هناك إحصائيات موجودة عن أعمال النهب و السلب و السرقة للأراضي و هي مرعبة . . و لا بد من التوضيح هنا أنه جرى و يجري الاستيلاء على أراضي الدولة و على أراضي المستثمرين من أبناء جميع محافظات اليمن كافة و ليس فقط من أراضي الجنوبيين . و لكن من أبرز مواقع الاستيلاء على الأراضي و نهبها مناطق : عدن ، لحج ، أبين ، حضرموت ، شبوة ، و المهرة . أي جميع المحافظات الجنوبية . و تم أيضا الاستيلاء على أراضي المنتفعين الذين انتفعوا بها بموجب قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في الجنوب في السبعينيات . كما تم إلغاء المخططات الحضرية السابقة التي وجدت حتى عام ١٩٩٤م . و استبدلت بمخططات حضرية جديدة هدفت لتلبية حاجة الناهيين و اللصوص و مافيا الأراضي ، و على أساسها تم الاستيلاء على الكثير من الأراضي الزراعية و الأراضي السكنية و التجارية .

قد يطول الحديث عن أعمال ترميم الوطن من جراء الدمار الذي خلفته حرب عام ١٩٩٤م. و التي أصبحت ضرورية لإعادة روح ٢٢ مايو الودودية و إعادة ألق الوحدة اليمنية العظيمة . و

من الأجدى هنا أن نعيد بتلخيص طرح بعض المطالب و المعالجات العملية في هذا السياق ، و على النحو التالي :

- الأخذ بالاعتبار عند إزالة آثار حرب عام ٩٤م. السلبية و الأخطاء التي أرتكبت بعدها إن ما حصل في تلك الفترة مناهض و مناقض لمصالح الجانب الجنوبي (الشريك الوحدوي) المتمثل في جانب وجوده في قيادة الدولة و هيناتها بشقيها المدني و العسكري .
- راب الصدع الذي أصاب الشراكة السياسية بين الحزبين الذين حققا الوحدة اليمنية ، و على أساس العدالة و ما اتفق عليه عند الوحدة ، و ليس على أساس حجم السكان الذي مثله و قد يمثله كل جانب .
- أعادت الحقوق التي أخذت على الحزب الاشتراكي اليمني ليتمكن من ممارسة دوره السياسي كحزب وطني شريك في صنع الوحدة اليمنية .
- إصلاح الضرر الذي أصاب الجانب الحقوقي للمدنيين من القيادات و الكوادر ممن كانوا يمثلون الدولة في الشطر الجنوبي من الوطن من الوزراء و المحافظين و نوابهم و الوكلاء و مدراء العموم، و غيرهم .
- استكمال إصلاح الضرر الذي أصاب الجانب العسكري (القوات المسلحة و المؤسسات الأمنية و وزارة الدفاع) فيما يخص حقوق القيادات العسكرية و العسكريين . و من أبرزها إعادة الثقة بالقيادات العسكرية و الأمنية من أبناء المحافظات الجنوبية التي أبعدت عقب صيف ١٩٩٤م. و ذلك من خلال إعطائهم أعمال فعلية و تكليفهم بتحمل مسؤوليات قيادية مثل قيادة محاور أو ألوية ، أسلحة ، دوائر ، كتائب . . الخ.
- استكمال إصلاح الضرر الذي أصاب أبناء المحافظات الجنوبية في أجهزة الأمن السياسي ، و هذا الأجراء له أهمية بالغة في الحفاظ على الأمن و مصالح الوطن العليا ، و تكتسب أهميته البالغة خصوصية في هذه الظروف بالذات في مواجهه ظاهرة الفوضى الأمنية و الإرهاب و التطرف و الغلو ، و كذا انتشار الفساد بشتى أصنافه و أنواعه .
- تقتضي الضرورة الملحة في معالجة أوضاع كوادر الأمن السياسي من أبناء المحافظات الجنوبية التي أهملت منذ ٩٤م. و التجاوب مع التوجيهات الرئاسية من قبل قيادة الأمن السياسي و التي ينبغي التزامها بترتيب أوضاع كوادرها المؤهلة إذ أن الموجود منذ ما بعد الحرب و حتى اليوم بشأن تلك التوجيهات ما هو إلا الإهمال الواضح لكل الكوادر المعنية المنتسبة للجهاز ، حيث لا يوجد أي وضع قيادي لأكثر الضباط من أبناء المحافظات الجنوبية من الذين امتلكوا تأهيلا عاليا و خبرة كبيرة في مجال الأمن الداخلي و الخارجي على حد سواء . . كما أن الرتب المستحقة لجميع المنتسبين للجهاز تم توقيفها منذ ما بعد الحرب المعنية .
- من المهم في هذه الأوضاع و ضمن عمليات الإصلاح في المؤسسات الأمنية و العسكرية تجنيد عدة ألوية من المديرية الفقيرة في المحافظات الجنوبية و اختيار بعضهم وتدريبهم تدريبا عاليا ليكونوا أساسا في مواجهه الإرهاب و أفعال الشغب و

- قطع الطرق و الاختطافات و مكافحه الجريمة بأشكالها المختلفة . و أن لا يكون هذا التشكيل للاستخدام ضد الحراك الجنوبي السلمي أو ما شابه .
- إعادة الجميع إلى أعمالهم و ليس صرف رواتب لهم هو بالحل ، فليس هناك معنى إن لا نعيد و لو حد أدنى من تمثيل أبناء المحافظات الجنوبية و الشرقية في المؤسسات الأمنية و العسكرية ، و في جميع مستوياتها و مراتبها القيادية .
 - تكليف المجالس المحلية المنتخبة و المحافظين بالوقوف بسرعة و بجديه أمام قضايا الأرض و التجاوزات التي حصلت و وضع الحلول المناسبة لحلها . و إعادة الأراضي الخاصة و المنازل التي أخذت على أصحابها أثناء و بعد حرب ١٩٤٤م. أو قبلها ، و تقديم التعويض المناسب للمتضررين .
 - إنهاء ظاهرة الاستيلاء على العديد من منازل و أملاك العسكريين المسرحين ، و كذا المدنيين العاملين و غير المسرحين .
 - إنهاء ظاهرة البسط بالقوة على الأراضي السكنية و التجارية و الزراعية المملوكة لأفراد و ضباط القوات المسلحة (و الأمنية) و غيرهم من المواطنين في المحافظات الجنوبية .
 - تنفيذ التوجيهات العليا الخاصة بمعالجة آثار الحرب و عدم العمل على إفراغها من مضمونها السياسي و المادي بأساليب ملتوية شتى و بالتلاعب و التطويل .
 - تسوية رواتب العائدين إلى الخدمة العسكرية و الأمنية من التقاعد ، و احتساب فترة الانقطاع ، و ضمان حقوقهم المالية ، حسب التوجيهات الواضحة بذلك . و إنهاء تضارب المعاملات المذكورة بين جهة و أخرى في الدولة .
 - إيقاف أساليب التحايل و الالتواء و التلاعب المؤدية إلى التهميش العمدي للكوادر التي تم إعادتها إلى العمل و حرمانها من تأدية العمل و من حقوقها المكتسبة .
 - استكمال عودة الضباط و الأفراد إلى الخدمة بعد تسريحهم القسري بعد الحرب حيث و أن الكثيرين توجد بهم كشوفات في دائرة شؤون الضباط و الأفراد بوزارة الدفاع منذ فترات طويلة و لم تستكمل الإجراءات بشأنهم حسب الوعود و التوجيهات التي حصلوا عليها بهذا الخصوص .
 - ترفع كشوفات من الوحدات و الدوائر في وزارة الدفاع بمنح البعض بقع أراضي ، و كذا إنشاء جمعيات سكنية و زراعية في بعض المحافظات (صنعاء ، عدن ، حضرموت) . و هذا يتم بسرية تامة حيث لم تشمل هذه الكشوفات الكثيرين من ضباط و أفراد المحافظات الجنوبية ، و جميعها ليست عادلة تقريبا .
 - تنفيذ التوجيهات و المعالجات التي كانت قد اقرتها لجنة خاصة بشأن ما فقده القادة و العسكريون من أبناء المحافظات الجنوبية أثناء و بعد حرب صيف ١٩٩٤م . و تتضمن تلك المعالجات عودة المساكن و الأراضي و الممتلكات المستولى عليها إلى أصحابها ، و إنهاء سياسة النهب و البسط على الأراضي ، و غيرها من الإجراءات العملية التفصيلية .
 - الثقة الصادقة من قبل الكوادر السياسية بالكوادر العسكرية العاملة من أبناء المحافظات الجنوبية و عدم التشكيك في ولائها الوطني .

- التعامل مع الكادر في المؤسسات الأمنية والعسكرية وفقا للمعايير القانونية الخاصة بالمؤهل والتخصص والخبرة القيادية ، و غيرها .

٣ - تعزيز الديمقراطية الحققة :

لعل السبب الرئيس من بين أهم أسباب الأزمة اليمينية الحالية التي نعيشها أن التجربة الديمقراطية في بلادنا لم تحقق ما كان مأمول منها من تأثير و مستوى تطور . . في البداية جاءت الوحدة اليمينية التي تحققت بالعملية المرادفة لها و هي الديمقراطية . البعض فوجئ بذلك و البعض الآخر عارضه . . و نظرة إلى المسألة الآن بعين الديمقراطية التي دخلت حياتنا يومها فجأة و بقرار سياسي و إرادة سياسية تلازمت مع القرار التاريخي بشأن الوحدة اليمينية تجعلنا نقول أن الإصلاح في هذا الجانب يعتمد على التأكد من أن نضع أسس العملية الديمقراطية كأسس حقيقية صادقة ، و ليس كلعبة سياسية يمكن لأي كان أن يتلاعب بها .

أن التجربة الديمقراطية في بلادنا لم تحقق خلال الفترة الماضية ما كان مأمول منها من إيجابيات و نتائج تعود استقرارا على البلد . فهي ما زالت في الوقت الراهن مثلها مثل أية ديمقراطية من التجارب الديمقراطية في العالم الثالث تراوح في طور النشوء و تعتمد بدرجة كبيرة على تعامل السلطة معها بصورة رئيسة . و لا يمكن تحميل الحكومة وحدها المسؤولية هنا ، ففي العالم الثالث يكون استخدام الديمقراطية بشكل سيئ أو بصورة جيدة لا يقتصر على الحكومات فقط ، إذ يتوقف ذلك على تعامل المجتمع بقواه و أطرافه معها أيضا . و في ظل غياب المؤسسات القوية الداعمة للديمقراطية تتحمل المعارضة اليمينية مسؤولية استثنائية خاصة إزاء الديمقراطية من خلال واجب حضورها الفعال فيها و حضورها القوي في الانتخابات ، و فعالية عملها لتحريك الوضع السياسي و لخلق التوازن السياسي على مختلف الصعد .

إن تعزيز الديمقراطية الذي نتناوله هنا يعني أن الديمقراطية التي نتحدث عنها تتطلب مؤسسات حديثة و نهجا سياسيا و حزبيا و اقتصاديا و إعلاميا يعبر عن مضمونها و رسالتها الحقيقية ، لأن ما هو موجود هو المؤسسة التقليدية المعروفة في اليمن ، و إذا ما تأكدنا أن هذه المؤسسة هي الحامل الاجتماعي و السياسي و القانوني لهذه العملية سنجد أن الديمقراطية لا تعدو أن تكون كما قال المثل اليمني : (ديمة قلبنا بابها) . أي أننا نتعامل فقط مع الشكل الديمقراطي دون الاقتراب من المضمون الديمقراطي الحق ، و هذا يكاد أن يكون واقع الحال اليوم للجانب الديمقراطي في اليمن خاصة مع تفجر أزمات عدة مما يدل أن الديمقراطية لم تفعل شيئا في الواقع بينما الواقع تلاعب بها و جعلها أشبه بديكور ضمن لوازم اللعبة السياسية .

و إذا ما ربطنا مطلب الديمقراطية الحققة بالمنهج الديمقراطي القائم في البلاد الذي يتيح قانونيا للأحزاب و المنظمات الحزبية و المهنية و الإبداعية و الشخصيات الاجتماعية حرية العمل السياسي و امتلاك صحافة تعبر بهذا الحد أو ذاك عن الرأي الآخر ، و تجاهد للوصول ليس فقط لإقرار حقوق الإنسان و غيرها من الحقوق الديمقراطية بل تعدها إلى إحداث فعل قوي في الواقع اليمني . فإن بناء منظومة سياسية قوية و إقامة عملية ديمقراطية صادقة قد لا يحقق المطالب ما لم يشيع الديمقراطية في جميع مناح الحياة كأن يكفل ، مثلا ، إطلاق التنافس حتى

بين القطاعات الاقتصادية لتنعكس على الحياة الثقافية والاجتماعية مما يمكن من إيجاد توازن فئوي يهدف إلى إيجاد التنمية الشاملة المخطط لها وفقاً لإستراتيجية وطنية متطورة تكفل ازدهار المستقبل المنشود . بينما العكس في ممارسة الديمقراطية بسلبية يزيد من المصاعب الاقتصادية و يضاعف الخلل الاقتصادي .

الجانب الآخر ، إن الأحزاب السياسية القائمة في اليمن هي كائن بشري يعيش وسط بيئة و سكان و مناخات اسمها (اليمن) . و الحرب التي نشبت في عام ١٩٩٤م. و إعلان الانفصال خلالها غيرت أولويات اليمن ، فالديمقراطية التي كان ينشدها الناس كوسيلة لحل مشاكل البلاد أصبحت تضيق حتى بحزب السلطة الحاكم . و زاد من توسع التعامل السلبي مع الديمقراطية سوء الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و ما آلت إليه من نتائج أهمها أن تلك الأوضاع أنهت فئات اجتماعية كادت أن تشكل الطبقة المتوسطة في اليمن ، بل و أعادت العادات القديمة و خاصة الثأر و التعصب العشائري و القبائلي و المناطقي على حساب الديمقراطية و سلطة الدولة و المجتمع المدني . . . و لذا علينا إحياء دور الأحزاب و المنظمات السياسية و ما تعكسه برامجها و نشاطاتها من جوانب الممارسة الديمقراطية و منطلقات الإقرار بحق الآخرين في العيش و التفكير و العمل السياسي الحر وفقاً لما يتضمنه الدستور و القوانين النافذة بعيداً عن التعصب و التطرف و استخدام الإرهاب المعنوي أو الجسدي . علماً أن هذا الدور دون المستوى المطلوب حالياً .

كما أن اختلال التوازن السياسي بنتيجة الحرب أضعف أداء الاحزاب والمنظمات مما أدى أيضاً إلى هيمنة الحزب الحاكم و ضعف البيئة الديمقراطية ككل ، و ضعف احترام حقوق الإنسان و احترام حقه في الانتخابات الحرة النزيفة ، و حرية التعبير و قول الرأي و الاستماع إلى الرأي الآخر ، و كذا ضعف احترام تداول السلطة سلمياً و زيادة النزعة التسلطية . و ذلك ما حاولت السلطة جاهدة تكييف العملية الديمقراطية معه و من أجله . و بدلاً من تقدم التجربة الديمقراطية سارت الأمور نحو تضيق الهامش الديمقراطي و الحد منه و التعامل العبثي مع التجربة و الالتفاف عليها إلى حد محاولة احتكار و مصادرة كل شيء معني بها .

هل العملية الديمقراطية تضر بفئات و شرائح سياسية معينة ؟ فما دام الناس مجتمعين على الوحدة ، و تأييد الديمقراطية و نبذ العنف ، و مجتمعين على الحوار كوسيلة لحل الخلافات السياسية ، و على حق الممارسة السياسية المسئولة ، فلماذا التمديد للمجالس المحلية المنتخبة ، ثم التمديد لمجلس النواب مرتين عامي ٢٠٠٦م. و ٢٠٠٩م. ؟ و لماذا الملاحقة للخصوم السياسيين و المحاكمة للمعارضين ، و تصنيف أصحاب الرأي الآخر و مضايقتهم من خلال الإجراءات غير العادلة ؟ . . إننا الآن بحاجة ماسة إلى المنع النهائي لمثل هذه الأساليب و التلاعبات ، و لا بد لنا من إرساء أسس الديمقراطية الحقة ، و منها : الرد على الرأي بالرأي ذاته من خلال حوار يشيع اللين ، و الرفق بين أطراف العملية الديمقراطية و أطراف الأمة . و اتخاذ الخطوات العملية لمنع التعسف و الإرهاب بشقيه الفكري و السياسي اللذين يوجبان الأحقاد و الصراع السياسي .

إنه من المهم أن نقوم ببناء مؤسسات الديمقراطية في اليمن و خاصة المؤسسات التي تحميها و تحمي مصداقيتها ، كما هو حال في مطلب بناء مؤسسات الدولة اليمنية الجديدة ، و لذا لا بد من وضع الإستراتيجية الكفيلة بتأصيل و صيانة و تطوير العملية الديمقراطية الناشئة في البلد و حمايتها ليس من عدم المستوعبين لها فقط و لكن من أعدائها الذين لا يريدونها أصلاً . و خاصة المتلاعبين و غلاة المتطرفين أكانوا في يسار القوى السياسية أو في يمينها . و إن

مهمة بناء المؤسسات المذكورة أمر ضروري للغاية ، فبدونها لا شيء يصون الديمقراطية و يحميها . و تعتبر مهمة بناء مؤسسات العملية الديمقراطية الأصيلة مهمة تاريخية على درجة كبيرة من الأهمية لأن الديمقراطية هي منطلق وضع أسس كل تغيير نحو الأفضل ، خاصة و أننا اليوم بحاجة ماسة و ملحة للبدء بعمليات الإصلاح و التغيير الشاملين .

و إضافة إلى ما سبق من مطالب تعزيز الديمقراطية الحققة ، نرى التالي أيضا :

- ضمان الدولة الكامل (تشريعيًا و تنفيذيًا) لحقوق الإنسان المقررة عالميا بدون أية تسوية أو مماثلة أو تلاعب ، و في جميع أنحاء اليمن ، و لجميع المواطنين .
- التزام سلطة الدولة ، قانونيا و تشريعيًا و نظاميا ، بالتعامل بالأسس الديمقراطية مع الرأي العام ، و حرية التعبير عن الآراء المتنوعة .
- تعمل الحكومة بجدية على إعطاء مساحة كافية للرأي و الرأي الآخر في وسائل الإعلام الحكومي (صحف - فضائيات ، و غيرها) لأن هذه المساحة ضيقة جدا حاليا و لا تعبر إلا عن الرأي الرسمي و تتجاهل حتى تنوع الآراء في الهيئات الرسمية .
- يجب أن لا تعني الممارسة السياسية للمبادئ الديمقراطية مبدأ : " قل ما تريد و أنا سأفعل ما أريد " . و لذا على سلطة الدولة و الحزب الحاكم أن يأخذ آراء الناس الصانبة بعين الاعتبار في معالجة قضايا البلاد و مشاكلها و عدم تجاهلها ، و كذا في تلبية حاجات الشعب و مطالبه .
- رفع الدعم المالي المقدم من الدولة للصحف و المجلات الأهلية و المهنية و خاصة الحزبية المعارضة و الأهلية .
- وقف التعسف ضد المعارضين و المخالفين في الرأي و عدد من الصحافة الوطنية و المعارضة ، و كذا وقف استخدام القضاء لكبح الآراء السياسية ، سواء المنشورة في الصحف أو غيرها . و ضمان استقالته و حمايته لحرية التعبير و الرأي .
- وقف الملاحقات القضائية غير الشرعية و الملاحقات الأمنية للصحف و المجلات اليمنية التي تنتقد الأوضاع القائمة .
- حل قضية "صحيفة الأيام " من قبل الدولة ما ظهر منها و ما بطن ، و إعادة إصدارها ، و تعويضها عن الخسائر التي لحقت بها من جراء مضايقتها و أديتها . و توقيف أي معاملات مماثلة مع صحف و مجلات أخرى .
- وقف القيود المتنوعة على الاتصالات الإلكترونية و الهاتفية و مواقع الإنترنت و الصحف الإلكترونية ، و منع حجب المواد الإلكترونية في الإنترنت .
- منع تهديد بعض أجهزة الدولة و مؤسساتها و بعض المسؤولين للأشخاص و الصحف و الصحفيين الذين ينتقدونها .
- تغيير الخطاب الإعلامي الحكومي في وسائل الإعلام المختلفة لأنه خطاب معادي لكل المعارضين للحكومة و المختلفين معها في الرأي ، بل هو كثيرا ما ينتقل من المعادة المذكورة إلى التشويه .

٤ - ترقية القوى السياسية :

لا شك أنه خلال مسيرة المجتمع اليمني و ما واجهته بفعل ضغوط الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية الشديدة ، و كذا ضغوط الوضع الإقليمي و الدولي ، قد حصلت جملة من الأخطاء سواء من قبل حزب السلطة و أحزابه الحليفة أو من قبل أحزاب المعارضة . . فالأحزاب مثل البشر لها أخطائها . و بعض الأحزاب استطاع الوصول إلى مرحلة النقد و النقد الذاتي في حياته الداخلية و شخص إلى حد كبير أخطائه و أخطاء غيره في محاولة لتجاوز أزماته الذاتية و للتعامل مع الأوضاع العامة المأزومة بشكل فعال . و نجحت عدد من الأحزاب في هذه العملية و لكن بمستوى محدود ، بينما فشلت أخرى .

و البعض ممن كان يفترض أن يقوموا بهذه المراجعة الداخلية بحكم مسؤوليتهم في الحكم كحزب حاكم لم يمارسوا المراجعة النقدية الجدية و الواسعة و ظلوا في مواقع الفخر بالبقاء في السلطة و مواقع المكابرة و الغرور مع أن لديهم القدرة و الفرصة لتنفيذ إجراءات داخلية ملموسة تحسن أساليب التعامل السياسي مع مهام السلطة من جهة ، و مع بقية الأطراف السياسية من جهة أخرى . و بالذات الطرف الذي أسهم كسريك ثان في تحقيق وحدة البلاد و قبل بالعملية الديمقراطية كنهج و مسار و أسهم في وضع لبناته و أسسه الأولى باعتباره من أصحاب الحق التاريخي في تأسيس الجمهورية اليمنية الجديدة و باعتباره الطرف الأكثر تضرراً من التغيرات السياسية الحادة التي جرت بعد الوحدة و أبعده عن صنع القرار . بل لقد ضرب " الحزب الاشتراكي اليمني " ضربة قاصمة بينما كان يفترض أن يتم الحفاظ عليه لأن هذا الحفاظ هو حفاظ على أحد الجسور الوطنية الحاملة للمشروع الوحدوي و للتوازن الوطني و الاجتماعي . و هذه حقائق من منظور سياسي و اقتصادي و اجتماعي متقدم .

و لم تكن هذه المعاملة القاسية تجاه " الحزب الاشتراكي اليمني " بل أصبحت هي الأسلوب المتبع من قبل السلطة و حزبها الحاكم مع كل أحزاب المعارضة ، تقريباً . . فلقد سارت الممارسة بين السلطة و المعارضة في منحى الفعل و رد الفعل بعد حرب عام ١٩٩٤م. و بعد الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٧م. و عام ٢٠٠٣م. و هو ما زاد الوضع السياسي و الاقتصادي تعقيداً و تأزماً و زاد الوضع الاجتماعي احتقاناً فوق ما هو عليه من احتقان . . و إذا ما أردنا القيام بإصلاح و تغيير تقديميين شاملين فإن المسؤولية الوطنية تقتضي مراجعة هادئة و قراءة متأنية للوضع العام و لوضع الاحتقان السياسي الموجود . . و لنبدأ هذه المراجعة في أنفسنا أولاً ، لا بد أن نضع دائماً في اعتبارنا المسؤولية الوطنية و الشخصية بأن يضع كل طرف نفسه في محل الطرف الآخر سواء في المواقف أو المواقع لنرى عند المراجعة النهائية للحال السياسي في البلد : كيف سنتصرف إذا كنا في موقع السلطة أو في موقع المعارضة ؟ و ما هو الوجود و الألم و التدمير الذي سيحدث من جراء تصرفات خاطئة للسلطة أو المعارضة ، أو العكس ؟ .

إن الصراعات السياسية على السلطة في الفترات السابقة قد أضعفت مجمل القوى السياسية في اليمن دون استثناء ، حتى المؤتمر الشعبي العام - الحزب الحاكم نفسه لم يعد إلا حزب موسمي النشاط ينشط في الانتخابات و لا يملك القرار كحزب جماعي . و نجد الركود الحزبي السياسي في وقت توجد فيه تجربة واقع تعددية حزبية و سياسية مليئة بالتنوع و التنوع السياسي من " تجمع الإصلاح " الإسلامي ، و إلى " الناصريين " ، و إلى " الرابطة " ، و إلى " البعثيين " ، و إلى " الاشتراكيين " و غيرها من الأحزاب المقررة و التي تعمل وفقاً

للدستور و القوانين النافذة . . و لكن طبيعة هذه القوى السياسية و ما وصلت إليه من مستوى تطور ما زال يضع على عاتقها جميعا مهامها ملحة ، مثل : التعاون الوثيق و الارتقاء بالحوارات فيما بينها ، و تأصيل الأسس السليمة للتنافس الديمقراطي فيما بينها الذي يفترض أن يتم وفقاً للبرامج السياسية لكل منها . و ما زالت بحاجة إلى الكثير من العمل و الارتقاء بعملها على قاعدة أن تحترم القاعدة الشعبية و أن تكون ممثلة حقيقية لها .

و من أخطر المظاهر التي يجب التخلص منها في الفترة القادمة ظاهرة تغلب المزاج السياسي ، فقد عانت اليمن من التقلبات السياسية لدى جميع القوى ، عانت من تقلبات المزاج السياسي لدى المعارضة ، و لكن الأخرى بالعجب تقلب مزاج السلطة التي تسيطر على إدارة الدولة و شئون تسيير الاقتصاد ، و على الجيش و الأمن و الشرطة و غيرها من الأجهزة ، و تحدد سياسات موازنة البلاد . و مع ذلك سرعان ما يتقلب مزاجها السياسي في مواقف عديدة و متنوعة ، فمزاجها يتقلب حتى عندما تعارضها أحزاب المعارضة بفعالية ، فحينها تقلقها كلمات نقد هذا الحزب أو ذلك ، أو هذا المعارض أو ذلك ، أو هذه الصحيفة أو تلك ، بينما أجهزة الإعلام الرسمية و الحزبية بالآلاف موظفيها لا يلمحون شاردة أو واردة إلا و يردون عليها بأطنان من الحبر و الورق و لكن بأساليب غير مجدية .

تحتاج جميع القوى السياسية اليمنية إلى بناء قواعد ثابتة لسياسة المصارحة و إظهار الرأي و الرأي الآخر و التباينات فيما بين مجمل القوى السياسية ، أولاً . و كذا داخل كل حزب أو منظمة سياسية منها ، ثانياً . و إنهاء الروح المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات و تنفيذها بالقوة ، و إشاعة الديمقراطية ، و الاستشعار بالمسؤولية الوطنية و الحزبية و الأخلاقية في دور كل حزب و كل عضو حزبي في إخراج البلاد من أزمتها الحادة المتكررة .

و من متطلبات المرحلة القادمة التي ننشد خلالها القيام بعمليات الإصلاح و التغيير الشاملين تأصيل القوى السياسية اليمنية لـ " الرؤية الموحدة للقضايا الوطنية " و هي الرؤية التي افتقرت إليها في كثير من القضايا و المواقف السابقة . فنحن نجد تباينات واضحة و كبيرة في مواقف الأحزاب تجاه قضايا وطنية كبيرة ، مثل : إدارة الانتخابات و العملية الانتخابية ، و " القضية الجنوبية " و " حرب صعده " و " الأزمة الاقتصادية " ، و غيرها . في وقت يصرخ فيه الواقع اليمني و يقول : لا طريق لنا إلا طريق الانفراج حتى نضع العربية و ندفع بها لتسير ، و نتنازل أمام المكابرات مع بعضنا البعض . نحن بحاجة إلى بعضنا البعض في توحيد الرأي في بعض القضايا الوطنية ، و في بقية القضايا لنشكل كتلة وطنية ديمقراطية و ليحصل فرز . . ما هو برنامجك ؟ و ما هي حلولك لمشاكل البلاد ؟ لم تعد هناك عقيدة أيديولوجية . نريد برنامجية واضحة ، نحن نبحث عن الهوية الجديدة و الحلول لمشاكل شعبنا . لذا من المهم التوصل إلى " الرؤية الموحدة للقضايا الوطنية الهامة " ، و هذا لا يتعارض مع بقاء تميز كل حزب في برنامجه و في مواقفه ، و تميزه بما يمثله بالنسبة لفئات المجتمع .

المطلب الثالث الذي تحتاجه ترقية القوى السياسية اليمنية هو ضرورة أن تحدث الأحزاب السياسية اليمنية بناها التنظيمية و رؤاها السياسية على ضوء ما حدث و يحدث من تطور واسع في عالمنا . بحيث يجب على كل الأحزاب السياسية اليمنية أن تقيم وضعها القائم تنظيمياً و سياسياً و جماهيرياً على ضوء المتغيرات الداخلية و الإقليمية و العالمية لتضع خطط سياسية تتماشى مع تلك المتغيرات المتسارعة و التي تمس جميع مجالات الحياة .

و لا يقتصر تحديث الأحزاب السياسية اليمنية على تطوير بناها التنظيمية و رؤاها السياسية فقط ، بل يشمل تجديد القيادات في كل منها بما فيها الحزب الحاكم لأن قوة الأحزاب السياسية

تتمتع بقوة قياداتها و الشيء المعروف لدينا أن معظم القيادة الحزبية في أحزابنا السياسية قد شاخت و وصلت إلى سن الشيخوخة ، و لذا فإن تجديد كوادر القيادة و استلام جيل الشباب لها في معظم الهيئات أمر في غاية الأهمية لأي حزب . و هذه العملية هامة لأن رفق المراكز القيادية الحزبية بدماء شابة فتية قادرة على العطاء الأكبر و الحراك السياسي الأوسع سينعكس على نشاط و مكانة الحزب المعني بشكل عام . . و هذا المطلب ليس دعوة للتخلص من جيل (الشيوخ القادة الحزبيين) لأنه على الجيل الذي شاخ بعد فترات طويلة من العمل السياسي العاصف و المتواصل المليء بالأحداث و المشاكل و الصراعات القيام الآن بدور الاستشارة و التوجيه من خلال هيئات قيادية عليا ذات طبيعة استشارية داخل كل الحزب .

إن ما أضعف الوضع السياسي في البلاد و ما آل إليه من أزمات قائمة متفاقمة و أوضاع عامة سيئة بشكل عام هو عدم فعالية المعارضة السياسية . فمن الواجبات الأساسية في الإطار السياسي الوطني و تفعيل آليات العمل السياسي أن نوجد الأسس و المناخ الطبيعيين للتوازنات السياسية ، و إيجاد معارضة سياسية فعالة عن طريق تحسين برامجها و تنظيماتها و عملها السياسي ، و كذا عن طريق إعادة التنظيم العام لوجودها و هيكلها التنظيمي العام كمعارضة ناضجة مقنعة للشعب .

على المعارضة السياسية اليمينية أن تبني مؤسساتها الخاصة بها التي تتناسب مع واجباتها الوطنية ، إذ لا يعقل أن تكون المعارضة بالعدد الكبير من الأحزاب الصغيرة الموجود الآن ، فالأحزاب اليسارية قد تصل إلى خمسة أحزاب و أكثر ، و الأحزاب " الناصرية " قد تصل إلى ثمانية أحزاب ، و الأحزاب " البعثية " موجودة بنفس العدد ، بالإضافة إلى الأحزاب التي ارتبطت بالاتجاهات القومية في مراحل قديمة سابقة و ظلت محتفظة برواها القديمة و بأطرها رغم مرور زمن طويل ، و بعضها ظل متمسكا بهذا الوضع العددي المتكاثف لأسباب مصلحة ضيقة من خلال الامتيازات الممنوحة من الحكومة لكل حزب ، أو أحيانا بدافع المساعدات من هيئات خارجية .

لذا ، و سعيا نحو معارضة سياسية يمنية قوية ، على أحزاب المعارضة الكثيرة العدد و الصغيرة الحجم و القليلة التأثير أن تتقارب فيما بينها أكثر إلى درجة أنه من الأنسب لها أن تتوحد في عدد قليل من الأحزاب . . و يعد هذا التوجه هاما في سياق العمل على إحداث الإصلاح و التغيير الشاملين لإخراج البلاد من أزماتها الحادة الحالية التي تعصف بها . لأنه إذا استمرت في عملها السياسي و هي مشتتة التكوين و صغيرة الكيانات في العراك السياسي الديمقراطي غير المتكافئ بينها و بين الحزب الحاكم . و بدون هذا التحول الإيجابي في بنيتها فإنه يصعب علينا أن نتوقع من منظر التطور السلمي الطبيعي التقدم المنشود للمعارضة للقيام بدور سياسي هام على المدى المنظور . . و المسألة ليست مسألة الوصول إلى السلطة يوما ما كما يرى البعض بل هي أيضا الحاجة إلى معارضة قوية تستطيع أن تؤثر إيجابا حتى على الحزب الحاكم و نشاطه و عمله ، و هي حاجة يطالب بها حتى الحزب الحاكم نفسه أحيانا . و لو أن المعارضة اليمينية السياسية قوية لما كان وضع اليمن بانسا على النحو الذي نراه الآن أمانا .

إن المعارضة هي الوجه الآخر للعملية الديمقراطية القائمة ، و يهمننا جميعا أن تبني على مدار أشهر قليلة قادمة مؤسسات معارضة حقيقية تحد من كم أخطاء السلطة و سياساتها السلبية و تنافس الحزب الحاكم بفعالية في الانتخابات النيابية و المحلية القادمة .

إن التعامل الديمقراطي مع عملية توحيد أحزاب المعارضة الصغيرة في أحزاب كبيرة قوية هو المطلوب و ليس التعامل القسري ، و ذلك من أجل أن تخدم هذه العملية الديمقراطية التطور

السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و تكون عملية انعكاس صادق له ، لأن هذه الاندماجات السياسية الطوعية ستفرز اتجاهات : الوسط ، و اتجاهات اليمين ، و اتجاهات اليسار في المجتمع اليمني القائم على الوضع الديمقراطي و ليس القائمة على الوضع السابق – الماضي سواء التاريخي السياسي أو الواقع التشطيري ، أو تلك التركيبات السياسية التي قامت على أو تأثرت بالواقع أو النزعات المنطقية ، أو الفنية ، أو المذهبية . . و بهذا ستكون الأمور واضحة و أقل أخطاء من حيث التعامل مع القضايا الداخلية و الخارجية لأن تشكل المعارضة السياسية القوية سيمكن المعارضة من أن تلعب دورا رقابيا وضاعطاً أقوى على سياسات الدولة و دورا محفزاً للسلطة في إتباع السياسات الصائبة ، أضف إلى ذلك أنه ستتوفر إمكانيات لوصول المعارضة في المستقبل القريب إلى سدة الحكم .

و يمكننا أن نلخص أهم ما ورد أعلاه على النحو التالي :

- على المعارضة السياسية اليمنية أن تبني مؤسساتها الخاصة بها التي تتناسب مع واجباتها الوطنية ، كأن تقوم بتوحيد الأحزاب السياسية الصغيرة في أحزاب كبيرة قوية ، من أجل الارتقاء بعملها لتكون مؤسسات معارضة حقيقية تحد من كم أخطاء السلطة و تنافس الحزب الحاكم بفعالية في الانتخابات القادمة .
- إعادة تحديد المواصفات و الشروط القانونية و التنظيمية لقيام الأحزاب و أسس برامجها و أنظمتها الداخلية بما يتلائم مع التطور و التحديث الذي شهدته الأحزاب و التجارب الحزبية في مختلف أنحاء العالم . و بما يضمن فاعلية كل حزب سياسي متواجد في الساحة اليمنية .
- على الدولة و السلطة و الحزب الحاكم عدم تخوين الأحزاب و القوى السياسية التي تخالفها في الرأي و النظرة إلى القضايا الوطنية الرئيسية الخلافية و كيفية و سبل حلها . و إن تحويل مثل هذه القضايا الخلافية إلى منطلق للتخوين الوطني يساعد على التبعاد و يخلق العداء و لا يساعد على التقارب و السير المشترك نحو الحلول و المعالجات الصائبة .
- المراجعة الداخلية للحياة الداخلية لكل حزب بقراءة متأنية لوضعه الحالي و مراجعة هادئة لتجربة الماضي لإزالة الركود و تصحيح الأخطاء المتراكمة من ماضي تجربته الحزبية التنظيمية . و بحيث لا تكون الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية اليمنية مجرد إنعكاس للميراث السياسي لكل منها بل أحزاب معاصرة و فاعلة .
- تخلص جميع الأحزاب و التنظيمات السياسية من إرث الماضي ، و خاصة قيوده المعيقة التي قد تعيق القيام بالإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين اليوم لإخراج اليمن من أزماتها المتفجرة حالياً .
- تأسيس الأسس السليمة للتنافس الديمقراطي فيما بين الأحزاب السياسية ، و وقف استخدام الحزب الحاكم ، المباشر و غير المباشر ، لمؤسسات و أجهزة الدولة و إمكانياتها في نشاطه السياسي .
- رفع الدعم المقدم من الدولة إلى الأحزاب و التنظيمات السياسية ليس بالاعتماد على نسبة تواجدها في مجلس النواب ، و إنما بمدى نشاطها الميداني و ما تقوم به من أعمال فعلية أيضاً .

- منع الدولة و الحزب الحاكم من تفريخ الأحزاب ، أو تفريخ صحفها و على سبيل المثال حزب " إتحاد القوى الشعبية " .
- منع التجمعات الدينية السياسية من القيام بنشاط سياسي بمسميات مختلفة ، مثل المؤتمر الأول للسلفيين في اليمن و تشجيعها على ممارسة العمل السياسي المباشر و تشكيل أحزاب سياسية خاصة بها بحسب القوانين و الدستور .
- الاتفاق بين جميع الأحزاب السياسية اليمنية على " الرؤية السياسية الموحدة للقضايا الوطنية " لأهم القضايا و المشاكل الرئيسية التي تمزق الوحدة الوطنية .
- إعادة ممتلكات الحزب الاشتراكي الخاصة به ، و التعامل معه كشريك في تحقيق الوحدة اليمنية و قيام الجمهورية اليمنية .
- إعادة صياغة قانون الأحزاب و التنظيمات السياسية بحيث يشمل أسسا سليمة تحدد طبيعة المهام المشتركة بين مجمل مكونات المنظومة السياسية الحزبية ، و للعلاقة العادلة بين الأحزاب في السلطة و في المعارضة لان الفترة الماضية بينت ضعفا تشريعا لهذا الجانب تمثل في كثير من المظاهر و الظواهر ، مثل : كثرة الخلافات عن الآليات و المؤسسات الديمقراطية ، و ظاهرة سيطرة الحزب الحاكم على مفاتيح العملية السياسية و هيمنته على مجرياتها ، و غيرها من المسائل و الجوانب المشابهة .
- في ظروف مثل هذه يعيشها اليمن ، حيث لا توجد حامله قوية و حامية حريصة للديمقراطية الوليدة ، من المهم أن نسير (حتى يبني حامل حقيقي) على مبدأ الحوار و التفاوض و عدم اللجوء أو فرض الخيار الواحد على المجتمع . و كذا عدم الميل إلى المعارضة لمجرد المعارضة و بهدف إسقاط الحزب الحاكم بأية وسيلة .
- إعادة صياغة قانون الأحزاب و التنظيمات السياسية بما يلبي مقترحات ترقية القوى السياسية اليمنية الواردة و غيرها من المقترحات في نفس الاتجاه .

هـ - فعالية آليات العمل السياسي :

إقرار الديمقراطية في اليمن هو إقرار لعملية تاريخية كبيرة جداً ، عمرها الحقيقي لا يتعدى ستة عشر عاما ، و هي عملية تقدمية أتت مرادفة لتحقيق الوحدة اليمنية ، الحلم الذي تحقق بعد عناء طويل . و بغض النظر عن أية أخطاء أو نواقص في العملية الديمقراطية سبق لنا تناولها ، فمرد الأخطاء و النواقص المذكورة ليس إلى الوحدة الوطنية و لا إلى الديمقراطية كأساس و مبدأ . و لكن مرده الحقيقي إلى ضعف آليات العمل السياسي القائمة و هشاشتها ، أولا . و ثانيا : الممارسة غير الواعية من قبل البعض (و حتى في السلطة) ممن لا يعرف ثمن و مكانة الديمقراطية و أهميتها في تجنب وقوع الوطن في مصاعب و مشاكل و أزمت لأن البديل للديمقراطية هو الديكتاتورية التي هي تجربة حكم أثبتت فشلها في جميع أنحاء العالم عبر التاريخ .

إن آلية الانتخابات العامة تعد حجر الزاوية في آليات العمل السياسي ، فإذا ما أريد لهذه الديمقراطية أن تنجح و تفعل فعلها الخير في واقع البلد فلا بد أن تتم الانتخابات بنزاهة و عدالة

، و لا بد من أن تتوفر فرص الممارسة الديمقراطية المتكافئة لكل المواطنين و لكل الأحزاب ، سواء من حيث مصداقية العملية الانتخابية أو من خلال رفع القيود المبطنة و الحظر المفروض على بعض المواطنين أو القوى و الفئات السياسية . . إن قيام عملية الانتخابات على الأسس السليمة حقا يكون عاملاً أساسياً في استقرار أي بلد سياسياً و تعزيز النهج الديمقراطي فيها و ترسيخه ، بينما العكس يؤدي إلى الاضطرابات السياسية و يثمر الأخطاء القاتلة .

و استناداً إلى ما يعيشه اليمن اليوم من مشكلات كبيرة و معضلات جمة و تضارب سياسي عميق فلا بد من الاعتراف من أن هناك غياباً للديمقراطية الحقيقية بكامل منظومتها أو خلا شاملاً فيها على الأقل . و هذه العلة كانت معضلة حقيقية و مازالت حتى الآن ، فالديمقراطية الحقيقية غائبة أو ضعيفة جداً سواء داخل كل حزب سياسي و بدرجة متفاوتة من حزب إلى آخر ، و كذا داخل المجتمع اليمني في الانتخابات المبسطة و الصغيرة و حتى الانتخابات العامة النيابية و انتخابات السلطة المحلية . و هو الحال الذي أدى إلى الأزمات التي نراها و إلى الكوارث التي حدثت قبلها لأن فقدان الديمقراطية لصدقها و نزاهتها أفقدنا الأسس المتكافئة القائمة على الحقوق المتساوية بين المواطنين و الحقوق المتساوية بين القوى السياسية ، و بالتالي فإن العملية الديمقراطية لم تعبر عن الواقع الفعلي .

أيضاً . عندما لا تعبر الديمقراطية عن الواقع الفعلي للناس و آرائهم و تطلعاتهم فهنا يلجأ المواطنون و الأشخاص أو الأطراف المظلومة إلى التعبير عن نفسها و آرائها و تطلعاتها و مطالبها بحقوقها بطرق و وسائل أخرى ابتداء من التعبير بالكلام و الحديث عن عدم جدوى الآليات الديمقراطية القائمة ، و مروراً باللجوء إلى رفض الأحزاب و المنظمات و العمل فيها و الالتحاق بأطر أخرى ، و انتهاء باتباع الطرق العنيفة في التعبير عن المطالب إلى درجة مخلة ، و لا يمكن تحميل هؤلاء المسؤولية الكاملة بل تتحمل سلطة الدولة المسؤولية المشتركة معهم بحسب المثل القائل : (الظالم هو الذي يحدد أسلوب الكفاح ضده) .

من أجل أن تعبر العملية الانتخابية عن الواقع الفعلي للناس و الشعب ، فإن على السلطة نفسها مهمة تحسين الصورة الديمقراطية في اليمن ، و القيام أولاً بتحسين صورتها الديمقراطية لدى الشعب بدلاً من توتير الأجواء الانتخابية بذلك الخطاب الإعلامي الذي شهدناه منذ الستينيات و السبعينيات لموظفين لا يزالون يأكلون من فئات ذلك الخطاب أو تقارير أمنية لأجهزة تتسابق لتأكل من فئات أخبار ناقصة و منقولة و غير حقيقية في متابعة الأحزاب السياسية و المنظمات المعارضة و الشخصيات الاجتماعية و المثقفة التي تعمل بالنهار و ليس بالليل وفق ما يكفله لها الدستور و القانون .

إن العلاقة بين السلطة و الحزب الحاكم من جهة ، و الأحزاب و القوى السياسية المعارضة من جهة أخرى ، تعد من أهم مكونات آليات العمل السياسي الفعالة التي يجب أن يشملها الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين الآن . . يجب الخروج من نفق العلاقة التقليدية السائدة ، فالسلطة ترى أنها حققت إنجازات كبيرة و هذا فيه شيئاً من الحقيقة و ترى أن المعارضة تنظر بعين التشكيك و الجحود لما حقق . و المعارضة ترى أن ما حقق أقل بكثير مما يطلبه الواقع و الناس . . من هنا ينطلق العداء و المناكفة و العناد السياسي ليكبر و ينعكس على المواقف السياسية الهامة . لذا لا بد من بالإشادة بالجهود المبذولة و النجاحات الفعلية المحققة ، و لكن ذلك لا يعني التطويل و النفاق باعتبار أن هذه الجهود المقدمة من قبل الحكومة و أجهزة السلطة واجب عملي و مدفوعة الثمن بدليل أن من يقومون بها يتلقون مرتبات و علاوات و امتيازات من المال العام نظير أعمالهم .

و إذا ما تعادلت الأمور على النحو المذكور من تغييرات و تحسينات و إصلاحات فإن آليات العمل السياسي في اليمن ستتخلص من أكبر عيوبها . و أيضا - و من خلال التقارب بين جميع مكونات آلية العمل السياسي - ستتخلص من ظاهرة أخرى لا تقل خطورة في الساحة السياسية اليمنية و هي وجود جماعات و تجمعات تأثير سياسية خارج الأحزاب تسبب خللا في الوضع السياسي و تآزم العلاقة بين الحزب الحاكم و أحزاب المعارضة و تفسدها . تلك الجماعات و التجمعات تعيش على التوتر و العلاقات الموبوءة و غير الواضحة و تفقد مصالحها إذا كانت الأجواء السياسية نقية و سليمة . . و لن يحل هذا الخلل الكبير قبل أن نقر و نعترف بأنه يوجد نفر و تجمعات سياسية غير مؤطرة رسميا و قانونيا من هذا المكان أو ذلك تعيش - كأداة ضارة جدا وسط آلية العمل السياسية في اليمن - على ما توفره الأجواء السامة غير الصحية بين الحزب الحاكم و أحزاب المعارضة (تجمع اللقاء المشترك) و تققات منها مثلها مثل بعض المخلوقات و الفيروسات التي لا تعيش إلا في هذه الأجواء المضطربة و السيئة . . لذا فإن مهمة من يهمهم أمر تطور الآلية السياسية اليمنية و خلوها من الأمراض هو القيام بعلاج لخطر هذه القوى الطفيلية الخفية التي لا يستهان بتأثيرها على مجرى الحياة السياسية في بلادنا .

إن الاختلاف بين السلطة و المعارضة أمر طبيعي في واحة الديمقراطية التي أعلن الجميع الالتزام بممارستها و صيانتها و حمايتها ، و تقع المسؤولية الأكبر في هذا الشأن على الحزب الحاكم الذي يحكم باسم هذه الديمقراطية و يصف نفسه أنه الطرف الأول في تحقيق الوحدة و الديمقراطية الناشئة في البلاد ، و أنه ملتزم بالرعاية لها من موقعه في الحكم و بما يوفره لها من إمكانيات مختلفة مادية و سياسية و معنوية . . و في هذا السياق يقع على عاتق السلطة ، و السلطة في اليمن تملك كل شيء ، أن لا تدفع المعارضة قسرا إلى اتخاذ مواقف سياسية تخدم مصالحها و تتيح لها الفرص من أجل ضرب المعارضة و إضعافها . لأن مثل هذه التصرفات التي تجبر عليها المعارضة - أحيانا - لها انعكاسات سلبية كبيرة على المسار و النهج الديمقراطي في البلاد و على وضع البلاد بشكل عام .

و نعود للقول : إن المهمة الأولى في الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين هو ضمان عدالة الانتخابات و نزاهتها إذ أنه سيكون لتنفيذ هذا العمل مؤسسيا و قانونيا دوراً كبيراً في إيجاد الانفراج و التوازن السياسي و الاجتماعي بين الأحزاب السياسية المطلوب . و هو الانفراج المطلوب للإصلاح الجذري و التغيير الفعلي اللذين يمكنان من معالجة الوضع الداخلي اليمني المتأزم في جميع جوانبه تقريبا . . و هو وضع خطير و متحول بسرعة و له انعكاسات مؤثرة على مواقف الأحزاب و الأطراف السياسية التي يجب أن تتعامل مع معضلات الواقع المعقدة و المستعصية بهدف الوصول سريعا إلى معالجات صائبة و عاجلة لمشاكل الحاضر و متطلبات المستقبل في آن واحد ، قبل أن تصل تلك المشاكل إلى حد من التفجر لا يمكننا جميعا السيطرة عليه .

إن بناء آليات العمل السياسي الديمقراطية الحقيقية هو الخيار الأنسب لليمن في معالجة الأزمات القائمة لأن اللجوء إلى صناديق الاقتراع هو الأسلوب الأمثل من أجل ذلك ، و هو البديل الأسلم لأسلوب التظاهر العنيف و الاحتجاج الصاخب و المعارضة المتشنجة الذي ينتقل عادة إلى صراع مسلح بين جماهير و سلطة عبر الإطلاق للرصاص و تدخل الجيوش و عسكرة المدن و فرض الحلول بالقوة العسكرية . . و في مثل هذا الموقف ما علينا سوى مواصلة شق و توسيع طريق الديمقراطية و القيام بالسفلة المطلوبة و وضع الإشارات الضوئية و الالتزام بقواعد المرور فيها تجنباً لصدمات الموت .

و يمكننا تحقيق ذلك إذا ما قام نظام السلطة بتعديل الدستور بما يؤدي إلى إيجاد آليات عمل سياسي فعالة ، و بما يخلق وجود آليات انتخابية يؤمن بصدقها و نزاهتها الجميع ، و بما يسمح بالمشاركة الجماهيرية الواسعة في تلك الآلية . فإذا قام الحزب الحاكم بتهيئة أجواء ديمقراطية انتخابية صادقة و سليمة تجرى خلالها الانتخابات الخالية من عيوب العمليات السابقة التي يعرفها الجميع بما فيهم المواطنون ، فإن ذلك سيشكل خطوة هامة في مسار وحدة البلاد و سعيها للخروج من دوامة الأزمات التي تعيشها .

في هذا السياق ، فإن استخدام وسائل الإعلام من قبل كل المرشحين في الانتخابات و عمله بحيادية و مهنية ، و كذا ضمان حيادية جميع أجهزة الدولة و مؤسساتها أثناء العملية الانتخابية و عدم مساندتها لمرشحي الحزب الحاكم أو أصحاب النفوذ ، من المسائل ذات الأولوية في إيجاد آليات فعالة للعمل السياسي في اليمن ، و هي و مسائل أخرى مشابهة أثرت كثيرا كقضايا خلاف في المفاوضات بين حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم و الأحزاب الستة لتجمع اللقاء المشترك المعارضة الرئيسية و غيرها من القوى السياسية . و بدون حسم الخلافات بشأن هذه المسائل للصالح العام و بمشاركة جميع القوى السياسية الأخرى ، فإن العمليات الانتخابية ستظل ضعيفة المفعول في تأثيرها على حالة البلاد و خاصة في هذا الوقت الذي تعصف بها العواصف من كل حذب و صوب .

و لعل من أهم مكونات الإصلاح و التغيير في جانب آليات العمل السياسي واجب هجر عقلية الماضي السلبية القائمة على تسلط حزب على بقية الأحزاب و ذلك بالتخلص من أمراض و رواسب و مفاهيم الحزب الأوحده الحاكم ، الذي يساوي السلطة المطلقة . . يجب أن تعدل القوانين و الأنظمة و التشريعات المتعلقة بآليات العمل السياسي للحد من تصرفات الحزب الحاكم الذي يرى أن من حقه الحكم الأبدي لليمن . و كذا إنهاء كل ما يفعل فعله من القوانين و الأنظمة و التشريعات المذكورة على إضعاف التداول و الانتقال السلمي للسلطة من الحزب الحاكم إلى أي حزب سياسي آخر تفوق عليه في الانتخابات . . و على سبيل المثال يجب أن تشمل التعديلات القانونية و التشريعية تلك تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بحرية دون تدخل أو ضغط أو إغراءات مالية ، و تقييد الحزب الحاكم بالذات بالمسؤولية في تحديد أجهزة الدولة و مؤسساتها و تجهزتها الأمنية و الإعلام الرسمي أثناء الانتخابات ، و كذا منع استخدام المال العام و تدخل الأجهزة الأمنية و القوات المسلحة لصالح أحد المرشحين في الانتخابات ، و غيرها من الضوابط الهامة لضمان نزاهة الانتخابات و مصداقيتها .

و تأسيسا على ورد أعلاه ، لا بد من إعادة بناء منظومة العمل السياسي و آلياته على أسس و مفاهيم جديدة غير تقليدية ، تقوم على أنقاض مجموع الأخطاء التاريخية التي وقع فيها العمل السياسي في بلدنا ، و مستفيدة من تراكم الخبرات الطيبة في عمل و نضال شعبنا ، و متجاوزة الأخطاء و السلبيات التي تهدد مصداقية العملية الديمقراطية الانتخابية .

و ضمن إطار إعادة بناء منظومة العمل السياسي و آلياته على أسس و مفاهيم جديدة كمهمة من أبرز مهام الإصلاح و التغيير المطلوبين لإخراج اليمن من أزمتها المستعصية الحالية يجب التخلص من كل الأساليب غير المباشرة التي تضعف القوى السياسية و تضعف فعالية آليات العمل السياسي و هي كثيرة ، منها مثلا : الاتجاه إلى بسط نفوذ السيطرة القبلية و الشللية على الحياة السياسية و عزل القوى السياسية و إضعافها عبر هذا الأسلوب . و تفريغ المؤسسات التمثيلية التي تمثل الشعب من مضمونها الديمقراطي ، و تفريخ الأحزاب المعارضة من قبل السلطة . . و غيرها من الأساليب الخبيثة المشابهة .

و بالإضافة إلى ما سبق ذكره آنفاً ، فإن إيجاد آلية سياسية فعالة يتطلب أيضاً من وجهة نظرنا ما يلي :

- إعادة صياغة قانون الانتخابات العامة بما يعزز مطالب ترقية القوى السياسية السابقة الذكر .
- يتم تحديد أعضاء لجنة الانتخابات العليا بالانتخاب المباشر من قبل اجتماع مشترك لمجلسي النواب و الشورى بناء على ترشيح من مجلس القضاء الأعلى .
- إعادة صياغة قانون الانتخابات العامة بحيث يكون دقيقاً و عملياً في الواقع المعاش عند التنفيذ و بحيث يضمن الفرص المتساوية و المتكافئة لكل حزب من الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية ، و الفرص المتساوية و المتكافئة لجميع المواطنين و جميع المناطق الانتخابية .
- تحديد أن تكون لجنة الانتخابات العليا و لجان الانتخابات الفرعية في المحافظات و المديرية مكونة من القضاة و أعضاء النيابة العامة و خريجي جامعات القانون و الشريعة .
- إعادة صياغة قانون الانتخابات العامة بحيث يكون دقيقاً و عملياً في تحديد أجهزة الدولة و مؤسساتها ، و كذا أجهزة السلطة المحلية و هيئاتها ، أثناء الانتخابات و قبلها . و خاصة تحييد المصروفات الحكومية التي تكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتخابات .
- إعادة صياغة قانون الانتخابات العامة بما يؤكد قانونياً و عملياً مصداقية العملية الانتخابية و بما ينهي الشكوك الحالية في نزاهة الانتخابات و مصداقية العملية الانتخابية .
- ضمان الحماية القانونية للأقليات السياسية لمنحها حقوقاً أكبر ، و من أجل عدم هضم حقوقها ، و من أجل سماع صوتها و تعبيراتها عن الواقع السياسي في المجتمع .
- يجب أن تضاف إلى الدستور مواد تتناول التداول السلطوي السلمي لان هناك قوى سياسية أساسية ترى حتى الآن (بعد مرور ستة عشر عام على التجربة الديمقراطية في بلادنا) أنه يستحيل الانتقال و التداول السلمي للسلطة في بلادنا من حزب سياسي إلى آخر .
- توسيع الدوائر الانتخابية من حيث عددها (و عدد أعضاء مجلس النواب) و قيامها على إحصاءات صحيحة للسكان و تقسيم إداري عادل المقاييس و المعايير بمراعاة عاملين أساسيين : حجم السكان ، و المساحة الجغرافية للأراضي التي تنطوي في إطار الدائرة .

إن فعالية آليات العمل السياسي من أساسيات وسائل تحقيق الوحدة الوطنية الملحة لمواجهة المخاطر الحالية المحدقة بالوطن اليمني ، هذا أردنا الاحتكام إلى " صندوق الانتخابات " في حل مشاكلنا . و الفعالية المذكورة أيضاً شرط هام من شروط الاصطفاف الوطني في برنامج الإصلاح و التغيير السياسيين المطلوبين اليوم لإخراج البلاد من أزمتها المستعصية الراهنة .

كما أن أولويات إنشاء الاصطفاف الوطني تتطلب تهيئة متمثلة في إعادة تنظيم التحالفات بين الأحزاب السياسية اليمنية في إطار برنامج خلاص وطني ، و مثل هذه التهيئة الضرورية

تحتاج أولا إلى الاتفاق على آليات فعالة للعمل السياسي ، قانون الأحزاب ، الآلية الانتخابية ، و غيرها بما فيها قبول الأحزاب و القوى السياسية إعادة تنظيم صفوفها ديمقراطيا على أسس تلمبي طموحات الواقع اليمني في وجود حزب حاكم قوي و وجود أحزاب معارضة قوية أيضا ، و في نفس الوقت .

و من الصعب علينا جميعا خطو الخطوة الأولى نحو إيجاد الاصطفاف الوطني المذكور ما لم نبدأ منذ الساعة التخلص من تراث الخلافات و المشاحنات السابقة التي وجدت في الماضي نتيجة صدامات و صراعات الماضي الكثيرة ، و كذا الخلافات و المشاحنات و الصراعات الحالية التي أفرزت علاقة عدم ثقة بين مختلف قيادات العمل السياسي و مختلف قواعده ، و خلقت أيضا علاقة مأزومة بين جميع القوى السياسية اليمنية يتطلب الإصلاح و التغيير السياسيين المطلوبين الآن استبدالها بعلاقة جديدة منفتحة أساسها الثقة و التعاون و التكامل و التعامل على أساس البرامج السياسية المتقاربة في الأهداف الكبرى و أولها الهدف الحالي ألا و هو إخراج الوطن اليمني من أزماته الحادة الحالية .

٦ - تحقيق العدالة الاجتماعية :

تحقيق العدالة الاجتماعية ظل مطلباً للناس و كل المصلحون منذ قديم الزمان ، منذ انقسام المجتمعات إلى فئات و شرائح و طبقات . و قد نادى ديننا الإسلامي الحنيف منذ نزول الرسالة بتحقيق هذا المبدأ بحيث تأصل في المجتمع اليمني مثل غيره من المجتمعات المسلمة . . لذا يردد مجتمعنا اليمني هذا المطلب لأنه بحاجة ماسة اليوم إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف أبنائه و مناطقه و قواه الاجتماعية . و لأن الأوضاع المعيشية و الاقتصادية تبين تفاوتنا كبيرا جدا بين فئات و شرائح المجتمع ، و في نفس الوقت نجد التمايزات في المعاملات و السلوك الحقوقي مع أفراد المجتمع . . و أيضا نجد بقايا الظلم الاجتماعي الباند ، مثل : بقايا آثار سياسات نظرية الصراع الطبقي ، بما مثلته من تأميم للملكية الخاصة في الجنوب ، و نهب الملكية العامة و المال العام و الخاص في الشمال . بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي و الإداري و التسبب و الإهمال بعد قيام الجمهورية اليمنية ، بما في ذلك فساد النفوس و الضمائر بفعل تأثير المال .

إن معالجة الخلل القائم في العدالة الاجتماعية أحد الجوانب الأساسية للإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين حاليا لإخراج البلاد من ما تعيشه من أوضاع بانسة ، و هذا لن يتأتى إلا من خلال السلوك السوي و الممارسة السلمية ، و التزام النصوص الدستورية و القانونية و العرفية في التعامل مع أفراد المجتمع ، و في التعامل مع حقوق الملكية الخاصة و الملكية العامة ، و تنظيم التعايش بين الشرائح الاجتماعية المختلفة على أساس المساواة . و على أساس العدالة و

المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة أفراد المجتمع . . و كذا في حرية العمل الاقتصادي ، و في تشجيع المبادرة و الإبداع ، و في إقامة الأحزاب و المنظمات و ممارسة العمل السياسي و الجماهيري وفقا للمفهوم الديمقراطي و القانوني للتعددية السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، و غيرها من الجوانب .

نريد الوطن لكل واحد منا في اليمن و ليس لحزب واحد معين أو قبيلة واحدة أو مذهب أو شلة أو جماعة أو فرد معين . نريد لكل مواطن أي كان أن ينعم بالحقوق و الامتيازات التي يوفرها النظام في الجمهورية اليمنية . . نعم يمكننا العيش و التعايش جميعا في وطن واحد يقوم على العدالة الاجتماعية و احترام الدستور و القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء ، و يصون الحقوق و الواجبات المتساوية لكل مواطنيه ، و يطلق الإبداع للعقول و للطاقت جميعها في المجالات المختلفة ، و يوفر الفرص المتكافئة من أجل العمل و التعليم و العلاج لكل أبنائه . وطن موحد يقول : لا للظلم و لا للاستبداد أو التمايز بين المواطنين ، و لا لنهب حقوق البعض من قبل البعض الآخر . يقول : نعم للعدالة الاجتماعية في وطن يتسع رحابه للجميع ، وطن ينشد الاستقرار و التنمية و التقدم التي تكفلها العدالة الاجتماعية الحقة بين كل أعضاء المجتمع اليمني .

" العدل أساس الحكم " هذه مقولة قديمة منذ أمد بعيد أكدتها تجارب تاريخية طويلة جدا . و نعتقد أن عدم العمل بهذه القاعدة الهامة من قبل السلطات المتعاقبة على اليمن و مخالفتها لها قد أدى إلى تراكم الظلم الاجتماعي بشتى أنواعه و أصنافه و مستوياته لتصبح البلاد في حالة أشبه بالفوضى الاجتماعية العامة . و أعتقد أن عدم إتباع العدل في الحكم و تجاهله هما سبب مشاكلنا و أزماتنا الحالية في اليمن ، و لو أن العدالة الاجتماعية توفرت في سياسات الدولة طوال الفترة الماضية لما رأينا سؤ الأوضاع الذي وصلنا إليه في هذه السنوات . . نعم إن تحقيق العدالة الاجتماعية صعب و نحن لسنا في " جمهورية أفلاطون " و لكن كان يجب أن يتوفر على الأقل الحد الأدنى المطلوب من العدالة الاجتماعية التي يحتاجها المجتمع من أجل استقراره . و عدم توفير الحد الأدنى المطلوب من العدالة الاجتماعية سبب تراكمات و أعباء إضافية في سياق مطالب تحقيق العدالة الاجتماعية التي وصلت إلى أعلى مستويات تراكمها الكمي و النوعي اليوم ، بحيث تعتبر تلك المطالب الآن من أهم مهام الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين حاليا لإخراج البلاد من أزماتها الحالية .

إن مطالب العدالة الاجتماعية تحتاج أولا و قبل كل شيء إلى توجيه ضربة ساحقة إلى كل مكونات و مشجعات الفساد المالي و الإداري ، و نهب الممتلكات العامة للدولة و مؤسساتها ، و نهب الأراضي و البسط عليها ، سواء أراضي الدولة أو أراضي المواطنين ، و إنهاء إنفاق الدولة في جميع المجالات الذي يعمق من عوامل إضعاف العدالة الاجتماعية و يخلق التمايز بين الناس ، و إنهاء المجاملات و المحاباة في هذا الجانب . و كذا وقف التسبب و الإهمال في محاسبة المخلين بالمال العام و الملكيات العامة و معاقبة مرتكبي و متبعي النهب و السلب و السرقة كأسلوب حياة لا أحد يعترض عليه . على أن تطال المحاسبة و المعاقبة المذكورة مسنولي الدولة و قياداتها في الجهات القانونية و جهات المراقبة و المحاسبة المتواجدة في مختلف أجهزة الدولة و مؤسساتها المدنية و العسكرية .

و من أهم أولويات إنهاء الخلل الحاصل في العدالة الاجتماعية تحقيق المواطنة المتساوية لجميع أفراد و مناطق البلاد . و المواطنة المتساوية لا تعني المساواة بين جميع أفراد و مناطق البلاد سياسيا فقط ، بل تعني أيضا المساواة في تعامل كل أجهزة الدولة و مؤسساتها و قياداتها

مع كل مواطن يماني أينما كان و من أي منطقة . و كذا تعني العدالة الاجتماعية المساواة بين جميع المواطنين في فرص الخدمات و المنافع التي تقدمها الدولة في شتى المجالات .
و من أهم أولويات إنهاء الخلل الحاصل في العدالة الاجتماعية أيضا إنهاء الظلم الاجتماعي ، فالمواطن المظلوم لا يستطيع التخلص من الظلم الذي لحق به باللجوء إلى أجهزة الأمن أو هيئات النيابة العامة أو أجهزة و محاكم القضاء لأن هناك قسم كبير من هذه الأجهزة أصابه الفساد و عدم احترام العدالة و الترهل و الفوضى . مما أدى إلى وجود وضع بئس للأجهزة المذكورة – و خاصة المحاكم و القضاء – و هو وضع أدى إلى إلحاق أكبر ضرر بقواعد العدالة الاجتماعية و أسس عملها و وجودها في البلاد . فبدون قضاء و محاكم و نيابة عامة عادلة ، و بدون أجهزة أمنية تعمل بموجب القانون و تحمي القضاء و تنفذ أحكامه يصبح من المستحيل الحديث عن العدالة الاجتماعية و إنهاء الظلم و مظاهره الكثيرة في مجتمعنا .
و إضافة إلى ما أوردناه آنفا ، فإن من مطالب تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين حاليا ، ما يلي :

- لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية بدون إنهاء الأحوال المتردية و السلبية و الأخطاء التي تعيشها الأجهزة القضائية و الأجهزة الأمنية . لذا فإن تقويم و إصلاح هذين الجهازين هما أول خطوة في تنفيذ متطلبات بناء عدالة اجتماعية حقيقية في الجمهورية اليمنية .
- تعامل القوانين و الأنظمة مع المواطنين يجب أن يكون بدون تميز أو اختلاف بين مواطن و آخر ، و المقصود هنا أيضا تعامل أجهزة الدولة و مؤسساتها و أجهزتها الأمنية و العسكرية ، و هيئات السلطة المحلية مع المواطنين عند تنفيذ تلك القوانين و الأنظمة .
- العدالة في توزيع الثروات الطبيعية السيادية و الموارد السيادية بالعمل بمعايير المساواة بين مناطق الجمهورية و سكانها و المواطنين حيثما كانوا . و هذا لا يعني تجاهل أبناء المناطق التي توجد فيها تلك الثروات كأن تمنح نسب منها لهم توزع بعدالة فيما بينهم ، كان تكون ما بين : ٥ – ١٠ % مثلا .
- الفئات المهمشة من فقراء و فئات عمالية كممثل عمال النظافة ، أو غيرهم ، مثل : الأخدام ، يجب الاهتمام بها و إزالة التمييز الذي يمارس ضدها بصورة متعمدة أو غير متعمدة ، و هذه المهمة تقع على عاتق الدولة قبل المجتمع .
- المساواة في تكافؤ الفرص في الحصول على العمل . و كذا المساواة في تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم ، و خاصة التعليم العالي ، و ما شابها .
- تكافؤ الفرص بين المواطنين في الوصول إلى المناصب القيادية في أجهزة الدولة و في المؤسسات التابعة لها و في الأجهزة الأمنية و العسكرية ، و في الهيئات التابعة للسلطة المحلية . و على قاعدة الكفاءات و الإمكانيات . و ليس على قاعدة الانتماءات المنطقية و الفئوية و القبلية .
- الإصلاح القضائي الشامل حاجة ملحة كخطوة من أولى خطوات الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين حاليا لإخراج البلاد من أزمتها الحالية المستعصية . فالعدالة الاجتماعية مرتبطة بحالة القضاء . و لا يمكن تحقيق أي تقدم في إصلاح أية جانب في

- الدولة أو المجتمع ، أو حتى الاقتصاد ، بينما حالة الأجهزة القضائية سيئة سواء من ناحية التزامها بالعدالة أو من ناحية تطويل زمن القضايا و التلاعب بها .
- فرض رقابة مشددة و صادقة من قبل الدولة على العاملين في الجهاز القضائي و النيابة العامة . لأنه إذا لم يكن العاملين في جهاز القضاء و النيابة العامة فعالين في عملهم و إخلاصهم ، و ما لم يكن جميع القضاة أميين فان العدالة الاجتماعية ستظل تعاني من ضعف و خلل و فساد .
- استقلالية أجهزة الرقابة القضائية عن وزارة العدل .
- إن تحقيق العدالة الاجتماعية و تحقيق الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية متلازمان ، و لا ينفصلان عن بعضهما . لذا يجب العمل على أن يشعر كل مواطن و يلمس فعلا أن هناك عدالة اجتماعية سائدة في البلد وهذا - أيضا - من أهم شروط الاستقرار السياسي العام و ثبات النظام السياسي في المجتمع . بل أن الضعف الشديد في تطبيق و تنفيذ العدالة الاجتماعية في مختلف أجهزة الدولة الفوقية و التحتية ، إلى جانب الضعف الشديد في جهازي القضاء و النيابة العامة بالذات ، لا يهدد الوحدة الوطنية ، بل و يهدد الوحدة اليمنية المباركة .
- إن مبدأ العدالة الاجتماعية كركن أساسي في استقرار أي مجتمع كان و ما يزال مرتبطا بألية الدولة كلها و عملها و أدائها ، بما في ذلك تعامل هذه الآلية مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية التي سبق لنا تناولها ، و منها : المواطنة المتساوية ، و تكافؤ الفرص للجميع . و بدون إحداث إصلاح حقيقي لآلية الدولة يصعب وجود عدالة اجتماعية صادقة .
- تقوية إجراءات الضبط القضائي و ضبط المتهمين و المجرمين المطلوبين و تقديمهم إلى النيابة العامة ، و تسريع إجراءات إحالتهم إلى أجهزة العدالة و عدم تأخير تقديمهم إلى المحاكم القضائية .
- وقف التدخلات اللاقانونية في عمل القضاء من قبل المسؤولين و المتنفذين .
- الأخذ بالمقترحات الخاصة بالسلطات القضائية و المحاكم و النيابة و تقويم أوضاعها السيئة الحالية التي وردت في هذه الورقة و خاصة في أقسام : تقوية سلطة الدولة ، و الاستقرار الأمني .

٧ - إنهاء حرب " صعده " :

تعد أزمة " صعده " و حربها التي تشهد الجولة السادسة منها إحدى مظاهر أزمة النظام و الحكم في اليمن . فمهما كانت أسباب الحرب الدائرة فقد كان من الواجب على الدولة و القيادة السياسية أن تتفادها خاصة و أن الأزمة راوحت أعواما قبل أن تتحول إلى حرب في عام ٢٠٠٤م. و منذ ذلك العام توفر وقت طويل أيضا للبحث عن معالجة لأسباب الحرب و الأزمة . . السؤال هنا إذا لم تكن مهمة الحكم حل المشاكل و المعضلات قبل أن تتحول إلى نزاعات و صراعات و حروب ، فما هي إذن مهمة و ما هو عمل دولة الحكم ؟

إننا نعتقد أن أزمة حرب صعده مأساة وطنية حقيقية تعكس كيفية التعامل مع قضايا المناطق اليمنية ، فالسلطة تميل دائما إلى الحلول الأمنية و الحلول العسكرية ، و إلى إخضاع الجماعات و إخضاع المناطق بالقوة المسلحة ، و نرى إن هذه الطريقة تتم على طريقة المثل الذي يقول : " داوني بالتي كانت هي الداء " فالقوة و التعامل العسكري عادة ما يقود إلى تحول الخلافات إلى معارك ، ثم تحول المعارك إلى حروب . . و إذا بحثنا في أسباب حرب صعده الحقيقية ستجد أنها متصلة بسوء التفاهم بين الدولة و المواطن . هناك مطالب للناس في هذه المحافظة ، و لكن أبناء المحافظة (و تحديدا الحوثيين) لم يجدوا من يفهم ما يعانوه و يشكون منه و يتفهم لمطالبهم ، و نحن بحاجة إلى أن نتفهم الوضع في هذه المحافظة و غيرها من محافظات الجمهورية . و علينا تصحيح الخطأ المذكور إذا ما أردنا عدم تكرار الأزمة في حرب سابعة و ثامنة .

هذا لا يعني أن " الحركة الحوثية " كانت متعقبة ، و يمكن وصفها بأنها حركة سياسية مسلحة متهورة ، فمواقفها تتسم أيضا بالميل إلى العناد و القوة المفرطة ، إنها مواقف تتطابق مع مواقف الدولة تماما من حيث رؤية كل طرف في التعامل مع الطرف الآخر و أسلوب هذا التعامل العنيف في حل الخلافات . . بل أن " الحركة الحوثية " وصلت إلى مواقف متطرفة مثل أن تعبر الحدود اليمنية إلى الحدود السعودية متحدية المملكة العربية السعودية الدولة الجارة الشقيقة . و بذلك أثبتت أنها أكثر جنونا و نزوعا إلى الحرب من جنون و نزوع الحكومة اليمنية إليه . . كيف يفكر الحوثيون ليضعوا أنفسهم و بأيديهم في مواجهة دولتين إحداهما أقوى دولة في المنطقة ؟ .

إننا ضد الحروب و التطرف و الغلو و العنف في بلادنا و في أي مكان آخر . و لا بد من إقامة جبهة شعبية واسعة يمنية مناوئة ضد التطرف و الحرب و العنف ، و لا بد أن تبدأ مثل هذه الجبهة بالعمل من صعده لأن هناك أعلى مستويات النزوع إلى العنف و القوة . و أن يتزامن هذا مع البدء بالعمل في العاصمة صنعاء لدى المسؤولين في الدولة الذين يتركون الأمور تتوغل في خطورتها ثم يقول لنا و للعالم : لقد فرضت علينا الحرب و نحن لا نريدها و لكن ماذا نفعل ؟ . . و قد نرى مثيل لهذا المشهد في جنوب اليمن و يمكن حدوثه في تعز أو الحديدة أو إب ، أو غيرها من المناطق . و نتحدث هنا عن الأسلوب مراعيين أن ما يحدث في صعده في شمال الوطن يختلف تماما من حيث مضمونه و جوهره عما يحدث في ردفان أو الضالع أو أبين في جنوب الوطن . . و علينا التمييز و التعامل الناضج و المسنول مع كل حالة أو حدث تشهده مناطق الجمهورية و إلا أصبحت في كل منطقة منها مشهد حربا ، و لهذا نكرر : نحن مع وقف حرب صعده ، و نحن مع إقامة جبهة شعبية واسعة يمنية مناوئة للحروب و التطرف و العنف في بلادنا .

إننا في هذه الأزمة نطالب أن يسود العقل و أن يلجأ الجميع إلى الحوار ، و أن ينظر إلى مطالب الناس في صعده . و أن نعتمد على الحوار في إنهاء الحرب الدائرة ، فلماذا لا نتحاور مع الأشخاص الذين يحملون أفكاراً أيديولوجية أو يسارية أو هم مع هذا المذهب أو ذاك ؟ أليس هذا النهج أفضل بكثير من نهج الاقتتال و الحرب بين أبناء الوطن الواحد ؟ . نحن مع إنهاء حرب صعده و حل أزمتها حلا سلميا و في الإطار الوطني . فإذا كنا كعرب قد وصل معظمنا أخيرا إلى حقيقة الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي و التفاوض مع دولة إسرائيل العدوانية ، فكيف لا نؤمن بالحل السلمي و التفاوض و الحوار بين أبنا الوطن اليمني الواحد ؟

ثانيا . نحن مع إنهاء حرب صعده و حل أزمتها حلا سلميا و في الإطار الوطني ، و على عجل ، لأن آثارها مدمرة تفعل فعلها على أبناء محافظة صعده و حياتهم و ممتلكاتهم ، و كذا على الشعب اليمني و على الاقتصاد اليمني الذي يكفيه ما يعانيه .

نحن مع إنهاء حرب صعده و حل أزمتها حلا سلميا و في الإطار الوطني بالرغم من أن حرب صعده مازالت بعد مرور أكثر من خمسة أعوام في نظر الكثيرين لغزا من الألغاز، و موضوع يكتنفه غموض و عدم شفافية ، و ذلك نتيجة للأضرار الهائلة التي تلحقها بنا جميعا . و لذا نجد أن جميع الأحزاب و المنظمات و الشخصيات تدعو إلى إيجاد حل سلمي للحرب الدائرة مع التأكيد أن الجميع يرفض اللجوء إلى السلاح و الحرب لحل أية مشكلة هنا أو هنا . . هذا الموقف نتخذه مع التأكيد أن رفع السلاح و التمرد العسكري من قبل البعض في وجه الدولة و مؤسساتها سيصنف في الأخير على أنه محاولة لخلق الفوضى و التشرذم في وطن الثاني و العشرين من مايو الذي ينبغي أن نحرص على استقراره و تطوره . و على الحوثيين أن يدركوا هذه الحقيقة مهما كانت مبرراتهم كطرف في الحرب .

قد نتوغل نحن اليمنيون في تفاصيل أزمة حرب صعده بحثا عن حلول بين ثناياها ، و لكن الرأي العام العربي و العالمي يراها صورة للصراع بين اتجاهين نجدهما فعلا . الأول : الاتجاه الوطني الديمقراطي الذي يريد بناء الدولة و مؤسساتها وفقاً للنظام و الدستور و القانون . و الثاني : الاتجاه الذي يعرقل هذا المسار و يعطل البناء المؤسسي للدولة الحديثة و يعيش و يفكر و يمارس النمط الرجعي العشائري . . و على الحوثيين أن يفهموا هذه الحقيقة أيضا .

قد يرى قادة الدولة أنهم يناضلون من خلال حرب صعده من أجل ترسيخ أقدام الدولة في المناطق النائية التي نسوها طويلا و لكن ما يقومون به - بغض النظر عن من هو الطرف الذي يملك الحق - سوف يؤدي إلى إيجاد شرخ كبير جدا في الصف الوطني ، إن لم يكن هذا الشرخ الجديد الخطير قد وجد بالفعل . . هذا ، بالإضافة إلى الأضرار الأخرى السابقة الذكر مما يقودنا إلى التمسك بضرورة التفاوض و الحوار لإيجاد حل سلمي للأزمة و للحرب الدائرة في صعده ، أما إذا تخلينا عن مبدأ التفاوض و الحوار و اعتمدنا على لغة المدفع و البندقية فإن ذلك لن يجدي ، لأن أي شخص يعتقد أن لغة البندقية أو المدفع هي الأساس في حل المشاكل لن يجني سوى الخراب و الأضرار التي تمس الجميع و التأخير في الحل ، و بالتالي تدمير البلد .

بعد حروب ستة آخرها قائم الآن لا بد من تحكيم العقل و المصلحة الوطنية ، و هو الأمر الذي يستدعي إتباع أساليب واعية و سلمية أخرى (غير أسلوب المواجهة و الحرب) تجاري مشكلة الحوثيين ، منها مثلا بحسب وجهة نظرنا :

- الوقف الفوري للحرب في صعده ، و بدء الحوار و التفاوض عبر وساطات محايدة مقبولة من الطرفين و مؤمنة بالمصلحة الوطنية ، و مكونة من عناصر واعية و مثقفة و تعمل بصورة علمية .

- إطلاق سراح جميع السجناء ممن شاركوا في الحرب من الطرفين ، و كذا السجناء السياسيين الذين اعتقلوا على هامش الحرب .
- وضع ترتيبات طارئة لوقف إطلاق النار بين الحكومة و الحوثيين . يتم الاتفاق عليها كمرحلة انتقالية طارئة تستمر حتى التوصل إلى حلول عبر الحوار و التفاوض . على أن تضمن هذه الترتيبات الطارئة و المؤقتة سكون الأوضاع في صعده و هدوؤها حتى يتم تسوية الخلافات و مسببات الصراع و تكرار دوراته .
- يجب أن يكون الحوار و التفاوض لإنهاء حرب صعده حوارا يصب في مصلحة المواطن و ليس حوارا عقيما عن جوانب عقائدية و قضايا مذهبية و تاريخية ليس لها أهمية قصوى في الواقع المعاش . لأن المعيار الذي يجب أن نأخذه كمعيار رئيس لحل هذا الصراع الحاد و إنهاء هذه الحرب هو مصلحة الشعب اليمني و التي لا تنفي التنوع الثقافي و المذهبي .
- لا يجب أن نتيح المجال خلال الحرب و أثناء البحث عن الحلول لوجود تدخل خارجي من قبل أية قوة خارجية أو أية دول خارجية في هذا الصراع لأننا بهذا سنوجه الأمور باتجاه منافع و مصالح جهات خارجية و ليست منافعنا لنا كيمييين نحل مشاكلنا فيما بيننا داخل بيتنا المشترك .
- على الدولة و الحوثيين إدراك أننا إذا أتحنا المجال للتدخل الخارجي في مشكلة صعده من أي طرف كان في هذه الأزمة فإننا سنرهن الحلول بالأطراف الخارجية المعنية و ليس بالارادة اليمنية .
- وضع برنامج محدد و واضح الجوانب الفنية و المالية لإعادة أعمار مناطق محافظات صعده و عمران و الجوف التي تضررت من جراء حروب صعده . و تعويض جميع المواطنين الذين تضرروا تعويضا عادلا .
- يجب أن يشمل أي اتفاق خاص بنهاية حرب صعده ضمان بسط سلطة الدولة على جميع مناطق المحافظة مع مراعاة الخصوصيات المحلية التي خلفتها الحروب في أوضاع المحافظة . و كذا الخصوصيات الثقافية و الدينية لأبناء صعده بما فيهم الحوثيين .
- أن مطلب الوقف الفوري للحرب الدائرة في صعده ينسجم مع الرأي العام اليمني و مطالبه بهذا الشأن . و إن تجاهل هذه المطالب باستمرار الحرب من قبل الطرفين أو بفعل واحد منهما قد يؤدي إلى قيام حرب أهلية أوسع تشمل مناطق أخرى .

٨ - النهوض الاقتصادي :

الاضطراب السياسي في اليمن المشحون بالصراعات الصامتة أحيانا ، و الدامية أحيانا أخرى ، و كظاهرة شبه دائمة ، ظل السبب الأساسي في ضعف تنمية البلاد و عامل تقييد للاقتصاد و نموه و تقدمه . حيث لم تختفي هذه الظاهرة رغم أن الدعوة إلى ضرورة القيام بالإصلاح الاقتصادي في اليمن لم تتوقف يوما منذ الستينيات من القرن العشرين الماضي . . نعم حققت منجزات اقتصادية لا بأس بها في جميع المجالات الاقتصادية المختلفة . و لكن بينما كانت تلك المنجزات الاقتصادية تتحقق و ترتفع مؤشراتهما من عام إلى آخر كان مستوى معيشة الفرد اليمني و معدلات دخله السنوي تتدنى عاما بعد عام . . ربما يلقي البعض باللوم في تخلف اليمن اقتصاديا على التزايد المرعب في معدلات نمو السكان سنويا . و لكننا نرى أن السبب الحقيقي هو الوضع السياسي الذي لم يستقر و الذي أعاق و يعيق القيام بإصلاح اقتصادي يقود إلى البدء بنهوض اقتصادي كبير .

إن أي إصلاح اقتصادي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الإصلاحات السياسية الحقيقية التي تنال رضا أغلبية الشعب ، أولا . و الإصلاحات الإدارية و المالية الفعالة ، ثانيا . و الإصلاحات القضائية و القانونية و الأمنية التي توفر البيئة المستقرة للتقدم ، ثالثا . و إبعاد مراكز النفوذ القبلية و السياسية الطفيلية و بعض الأجهزة الأمنية و العسكرية عن التدخل في الحياة المدنية ، رابعا . و إنهاء النهب كظاهرة عامة و إنهاء الفساد و العبث بالمال العام ، خامسا .

إن الحديث عن أية تنمية اقتصادية أو نهوض اقتصادي دون تنظيم و حشد القوى و الإمكانيات المادية و البشرية للمجتمع في هذا الاتجاه . كالحديث عن سفينة بدون بحارة . إذ لا يمكن أن يتحققا النمو و النهوض المرجوين اقتصاديا في ظل وجود خلل و تأزم في المنظومة السياسية للدولة و آليات العمل السياسي القائمة على أطراف مهيمنة و أطراف خاضعة ، أطراف منتصرة و أطراف مهزومة . فالدولة منهكة من كثر المشاكل و قلة الحلفاء و ركاب المشاكل التي لا حلول لها . و هناك علاقات سياسية مدمرة ، و علاقات اجتماعية تنن تحت آثار الأزمة التي أفرزت علاقات غير متوازنة و هناك غالب و مغلوب و حاكم و محكوم ، أفضت مجموعها إلى تعطيل مؤسسات و إفقار فئات اجتماعية واسعة كانت تمثل أساس القوى البشرية العاملة لمناطق كبيرة من اليمن .

مثل البيئة السياسية و الاجتماعية المذكورة آنفا لا يمكن أن ينبت و يزرع فيها إصلاح اقتصادي و لا يمكن أن نحصد منها نهوضا اقتصاديا مستديما . و لعل ما يجري الحديث عنه في اليمن من إصلاح اقتصادي ما هو إلا عبارة عن إجراءات اقتصادية قائمة على صفات " البنك الدولي " و " صندوق النقد الدولي " اللذين لا يأخذان بالاعتبار الوضع السياسي و الاجتماعي المتأزم الذي تشهده البلاد منذ حرب عام ١٩٩٤م . و حتى الآن . بل أن صفات " البنك الدولي " و " صندوق النقد الدولي " الاقتصادية غير جادة في أهدافها إلا من ناحية المصالح الاقتصادية للعولمة و للاقتصاد العالمي . و لا شك في أن تجاهلهما للوضع السياسي و الاجتماعي المتأزم الذي تعيشه الجمهورية اليمنية عند وضع الوصفات المذكورة من شأنه خلق مصاعب تحد من تحقيق نهوض اقتصادي فعلي ، كما أن من شأنه إيجاد المزيد من المعاناة و المزيد من الإفقار لفئات اجتماعية عديدة ، و هذا يعني المزيد من التدهور في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للناس .

و كان الموقف معكوسا في حالات . فمثلا الخصخصة التي تمت للقطاع العام و ممتلكات الدولة في جنوب البلاد ، و بمباركة الجهتين المذكورتين ، لم تتم وفق للرؤية التي تراعي الوضع السياسي و الاجتماعي المتأزم أو برؤية برنامجية حقيقية للتنمية الاقتصادية تخدم أهداف التطور الاقتصادي ، و لكن تمت برؤية سياسية هي تحطيم كل مخلفات حكم الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب حتى و إن كانت ملكية عامة يمكن أن يستفيد منها الشعب اليمني كله .

لقد تم إهدار الكثير و الكثير من الإمكانيات الاقتصادية للبلاد ، سواء عبر السياسات الاقتصادية الخاطئة ، أو عبر الفساد و النهب ، أو عبر الحروب الصغيرة و الكبيرة التي شهدتها البلاد بعد الوحدة . و لسنا بحاجة للبقاء على ما حدث في الماضي إلا فيما أوصلنا إليه اليوم من مؤشرات مفعجة مؤلمة . و المؤشر الاقتصادي الأخطر من بينها هو المستوى المعيشي المتدني الذي وصل إليه المواطن اليمني ، إذ لا يتعدى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خمسمائة دولار سنويا . و الأكبر سوا من هذا أن نصف السكان يننون تحت خط الفقر . . و إلى جانب عوامل أخرى كثيرة نلاحظ نتائج انتشار الفقر بمعدلات مخيفة في عدة ظواهر اجتماعية خطيرة ، منها : الانفلات الأمني الواضح و الذي تمثل و يتمثل في عمليات الاختطاف و الإرهاب و العنف المضاد و التخريب و الفساد على نطاق واسع .

إن المسألة تحتاج إلى أكثر مما هو قائم . و التحرك السريع مهم للغاية إذا ما أدرك الجميع بدون استثناء الحاجة الملحة إلى الإصلاح الاقتصادي الحقيقي الذي هو جانب من جوانب الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين لعلاج أمراض الوطن . . و لكن مثل هذا الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتم بدون وفاق وطني عام كما سبق و أشرنا . . و يمكن أن يبدأ من يمتلك القرار السياسي و الاقتصادي (السلطة القائمة) بأن يجعل ليس في تحسين الإدارة و الأداء الاقتصادي لهيئات الدولة ، و تقديم التسهيلات و عوامل التشجيع الفعالة للاقتصاد ، و إزالة التعقيدات و إلغاء القوانين و الأنظمة المعقدة . كما أن عليه جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات بوسائل أفضل و أجدى من الوسائل القائمة الآن على الدعوات و الترحيبات المملة و التي يتبعها تعامل و استقبال متعب .

على الدولة عمل الكثير و الكثير - و خاصة اقتصاديا - من أجل الخروج من نفق الجوع و المرض و الجهل . و بالسياسات القائمة و الأساليب القائمة لا يمكن أن ننال ما نريد : على سلطة الدولة أن تفهم أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب عقلية و سلوك جديدين ، عقلية و سلوك جديدين يستفيدان من أخطاء الماضي الاقتصادية و الأخذ بتجارب الآخرين الناجحة ، و ينطلقان من قاعدة وطنية واسعة . يجب أن نتفق أولا على خطوط و مقومات الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين حاليا لإخراج البلاد من أوضاعها البائسة و عندها تتوفر الأرضية المناسبة للانطلاق في نهوض اقتصادي حقيقي .

إذا ما توصلنا إلى ذلك و إلى مصالح وطنية ، فحينها ستأتي أوضاع جديدة مثمرة و مشجعة مدعمة بإجراءات و قوانين و تعيينات تتواءم مع هذا التوجه التاريخي الاستراتيجي نحو سير الوطن في طريق التغيير الجذري . و حينها ستثبت في إدراكنا أن لكل واحد منا مصلحة حقيقية سيتحصل عليها من جراء التغيير الإيجابي الشامل ، و لو مستقبلا . و حينها ستزول كل المواقف الانتهازية الأنانية و المخادعة و المراهنة و المخاتلة و الإهمال و التسبب و التعطيل .

و يمكن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي إذا كان جزءاً من إصلاح عام صادق ، أن ينجح لأن إمكانات اليمن الاقتصادية كبيرة ، فهناك مجالات لم تستغل بعد ، على سبيل المثال لا الحصر : الثروة السمكية ، السياحة ، الصناعة ، النفط ، الغاز ، الزراعة ، وغيرها . . و هذه المجالات تتطلب الاستثمار ، و الاستثمار يتطلب الاستقرار السياسي العام الذي يخلق الثقة بالمستقبل ، و الاستثمار يتطلب الأمن و الأمان و تطبيق القانون و محاربة الفساد و وجود دولة نظام و قانون وجوداً يلتمسه المواطن في حياته اليومية .

لذا ، فتضافر الجهود الوطنية بشكل منسجم مطلوب لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية و هي كثيرة . و من أبرزها السماح للقطاع الخاص بالقيام بدوره و دعم نشاطه الذي لازال ضعيفاً للغاية لمعوقات معروفة و ميل لشمولية العمل الحكومي و تسلطه على كل شيء . و هذا الأجراء و غيره من الإجراءات المطلوبة سيؤدي إلى إخراج اليمن من هذه الحالة الاقتصادية المتردية إلى حالة التنمية المنهاجية و المستدامة .

و ضمن تحديد مهام و ملامح و وظائف الإصلاح الاقتصادي المطلوب كحاجة وطنية ملحة ضمن عملية الإصلاح و التغيير الشاملين ، نضيف ما يلي :

- الشفافية في نشر الإنفاق المالي للدولة ، و كذا الشفافية في إطلاع الرأي العام على حقيقة الموارد المالية و المصروفات المالية للحكومة و الدولة .
- المصداقية و الشفافية في توضيح و إعلان عائدات الثروات النفطية و المعدنية و غيرها من الثروات الطبيعية .
- وضوح الأهداف الاقتصادية القصيرة المدى المحددة لسياسات اقتصادية عملية مدروسة ، لأن السياسات الاقتصادية لا تقوم على رؤية منهجية و غير مبينة بالتحجيج الآن .
- تقوية الإدارة الاقتصادية في جميع أجهزة الدولة و مؤسساتها ، لأن الإدارة الاقتصادية الموجودة ضعيفة جداً و بدورها تضعف كل البنية الاقتصادية و تقيد عملها .
- إعطاء القطاع الخاص دور هام ليس في العملية الاقتصادية و حسب و إنما في المساهمة في الإدارة الاقتصادية أيضاً . و هذه المهمة تجيء لأن الدولة تحل محل القطاع الخاص في بعض الجوانب ، كما أن تجاهل الدولة لواقع و آراء القطاع الخاص و مثله من السلوكات الاقتصادية أضعفت دور القطاع الخاص اليمني و أضعفت الاقتصاد الوطني ككل .
- تقليص الأنفاق على بنود الأمن و الدفاع في ميزانية الحكومة و الذي يصل حالياً إلى حوالي : ٣٥ % و رصد ما هو مقلص لصالح التنمية الاقتصادية و خاصة في البنية التحتية .
- تحديث التشريعات الاقتصادية بما يتلاءم و التطورات الاقتصادية المحلية و العالمية و خاصة نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم منذ عامين و ما زالت ماثلة حتى اليوم .
- على الحكومة وضع برنامج عملي لإنهاء سلبية التعامل مع الممتلكات العامة و المال العام و الثروات العامة بدون مسئولية و حرص ، بل و انتشار سلوكات سرقتها و العبث بها على نطاق واسع .

- وضع خطط اقتصادية ثلاثية أو خمسية واضحة المعالم و الأهداف تكون ملزمة التنفيذ لان الخطط الخمسية الاقتصادية الحالية نظرية عامة و ليست تنفيذية .
- زيادة الأجور بما تناسب و ارتفاع الأسعار ، و تحقيق هذه المعادلة لن يتم إلا بإصلاح اقتصادي شامل ذا مصداقية .
- تقليص الكم الوظيفي للعاملين في جهاز الدولة بحيث يكون بحجم مناسب اقتصاديا و عن طريق أساليب ذكية ، مثل : وقف التمديد للخدمة للبعض من باب المجاملة .
- ضرورة القضاء على الفساد و التلاعب الاقتصاديين اللذين ينخران جسد الاقتصاد الوطني في جميع المجالات .
- لا بأس إن نستفيد من ما هو مناسب من السياسات الاقتصادية التي تقترح علينا من قبل الهيئات و المنظمات الدولية و الدول الصديقة ، و لكن يجب أن تكون لدينا رؤية اقتصادية يمنية خاصة بنا تقوم بعملية تناسب بين ما يطلب منا دوليا و ظروفنا و واقعنا اليمني .
- محاربه التهريب السلعي بجدية و هو الذي يفقد الدولة حوالي نصف دخلها الضريبي ، و كذا محاربه نهب ضرائب و جمارك الدولة و التلاعب بها .
- استعادة بعض مزارع الدولة في لحج و أبين و حضرموت و شبوة و الحديدة لما سيكون لهذا الأجراء من تأثير معنوي و سياسي إيجابي على الفلاحين و العمال الزراعيين و المواطنين . . و كذا وقف بيع أراضي الدولة التابعة لمؤسسات بحاجة مستقبلية لها .
- وقف بيع المصانع في المحافظات الجنوبية و الشرقية التي تأكدت مؤشرات نجاحها . و كذا وقف بيع ممتلكات الدولة .
- حل المصاعب التي يعانيتها المستثمرين بحزم و قوة ، و خاصة البسط على الأراضي و الممتلكات و الابتزاز . و كذا المعضلات الاقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الكهرباء لمشاريعهم ، و أيضا التعقيدات في الإجراءات الإدارية للاستثمار .

٩ - تنمية المجتمع :

لا نبالغ إن قلنا أن لدينا شعبا منتجا و غنيا ، إلا أن إمكانياته مجمدة ، بعضه مشرد في أرجاء الأرض و بعض معترب في الداخل و في الخارج و ينتظر اللحظة التي تتوفر فيها ظروف الاستقرار السياسي و الاستقرار الأمني و إنهاء مظاهر الفساد في الأجهزة القضائية و المالية و الإدارية حتى يعود أو يبدأ المشاركة الجادة في تنمية مجتمعه .

عندما اتفقنا على تحقيق الوحدة و علاج الوضع القديم اليأس و المتخلف - جنوبا و شمالا - تعاهدنا كأخوة على الأخذ بأفضل التشريعات و القوانين و الأنظمة التي أثبتت تجربتها صحتها سابقا في أي من الشطرين ، فهذا هو الطريق الصحيح نحو التنمية في جميع المجالات لصالح الشعب اليمني . بيد أن الأمور لم تسير في صالح الشعب اليمني بل في صالح قلة من الساسة الذين لا يحبون أن يشاركهم أحد في السلطة .

صحيح أن تنمية المجتمع اليمني لم تتوقف يوماً ، و لكنها سارت بوتائر و معدلات بطيئة جدا . هناك من يرى في الوقت الحاضر أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح و بالمقابل يوجد من يعتقد ما وجد من ظواهر سلبية مثل استشراف ظواهر موروثية و مستعصية كالفساد المتفشي ، مثلاً . و مثل : مضغ القات . إضافة إلى ظواهر أخرى ، مثل : أخذ النثر ، و ضعف مخرجات التعليم العام ، و غياب القانون ، و اتساع ظاهرة العنف و الاختطاف ، و الفوضى القبلية ، و تشديد القبضة العسكرية على المدن و غيرها . . كل ذلك منتشر كالسرطان و أعاق التنمية و اضعف من فوائدها و نتائجها المرجوة . و إذا لم تعالج هذا الظواهر فستؤدي إلى تدهور الأوضاع و حلول الكارثة .

من هنا ، فإن الإصلاح و التغيير الشاملين الملحين الآن يتطلبان توجه كل الجهود المخلصة و المثمرة نحو التنمية ، فهي الجبهة التي ينبغي أن تتضافر فيها كافة الجهود و الأعمال لإحداث عملية نهوض تنموي و رفع وتائر النمو بما يحقق الأهداف المرجوة و أهمها رفع معدلات الدخل السنوي للفرد ، و بما يكفل أن يعيش الناس حياة كريمة و سعيدة . فالأعمال الكبيرة التي قامت في شق الطرقات و تعبيدها ، و إقامة و فتح الجامعات و المدارس ، و فتح المستشفيات ، و الاتجاه نحو الاستثمار المنظم للثروات البترولية و السمكية و الزراعية كان لها الأثر المباشر و البالغ على الاستقرار و الأمن و التنمية ، و بالذات في المناطق الفقيرة و النائية . و كان يمكن لذلك أن يكون كفيلاً بخلق التفاعل و الحراك السياسي و الاجتماعي اللذين يعمقان التجربة الديمقراطية الناشئة و يجعلان من اليمن بلد الديمقراطية الحقة التي تخدم تقدم الشعب وفقاً للطموحات التي يطمح إليها الشعب و تطمح إليها مختلف القوى و الأحزاب السياسية اليمنية .

لكن الساسة أبوا أن تسير الأمور و الأحوال على هذا النحو كما سبق و ذكرنا آنفاً ، إذ أن سياسات المزاجية و العشوائية و التجريبية و الفوضوية التي لا يخلو منها مجال من مجالات الحياة بدلا من أن تقل زادت و تضاعفت عاما بعد عام . فأصبحت الممارسات السياسية معيقتا للتنمية الاجتماعية بدلا من أن تكون داعما لها . كان على الجهات السياسية أن تعمل أكثر فأكثر على إحلال الأمن و الاستقرار أولا ، ثم إتاحة الفرص أمام الجميع لبناء الاقتصاد و حل المصاعب في حياة الناس المعيشية و على رأسها البطالة القائمة و هي من التحديات الهامة .

إن إمكانيات اليمن الداخلية و الذاتية لأحداث تنمية اجتماعية كبيرة و لتواجه مختلف التحديات بهذا الصدد . . و يعتبر التحدي رقم واحد هو الفقر ، و على الدولة و منظمات المجتمع اليمني و الدول المانحة الشقيقة و الصديقة أن تساعد اليمن على إنهاء هذا المرض الاجتماعي الخطير فهو مصدر أكثر الآلام و الأحقاد و مصدر الإحباط و مصدر الإرهاب ، بل أنه يشكل بؤرة دائمة لكثير من المشاكل و الإشكالات . . و حقيقة الأرقام المعطن عنها رسمياً مخيفة للغاية عنم هم في مستوى خط الفقر أو تحت خط الفقر ، و كذا مستوى تدني دخل الفرد و البطالة ، و الكارثة الأخرى أن التفريخ السكاني بمعدلات من أعلى المعدلات العالمية (٣٧%) يأكل الأخضر و اليابس الذي تقدمه التنمية لجموع المواطنين .

لذا فتضافر الجهود الوطنية مطلوب لمواصلة الإصلاحات الخاصة بالتنمية الاجتماعية و الإصلاحات الجديدة في إطار الإصلاح و التغيير المطروحين الآن ، و التي تحتاج إلى تضافر جهود المجتمع بكافة شرائحه ، و أهمها عمليات الحد من النمو السكاني العالي الذي يقوم على مسألة تنظيم الأسرة . إذ أن معدل نمو السكان بالمعدل السنوي المذكور يلتهم كل ما يمكن للتنمية أن تقدمه لنا من خيرات و خدمات و حلول لمتطلبات الحياة . . إضافة إلى أمور كثيرة لا يتسع المجال هنا لشرحها جميعا فهي تبدأ من مقر العمل إلى المنزل و حتى المدرسة و الشارع . و

كلها مسائل نهم الجميع و تتطلب تضافر كل القوى الاجتماعية و الوطنية بمختلف فئاتها و شرائحها و طبقاتها و توحيد عملها بهذا الصدد ، و هذا سيؤدي إلى إخراج اليمن من الحالة المتردية التي يعيشها إلى حالة التنمية المنهاجية و المستدامة .

إن تضافر كل القوى الاجتماعية و الوطنية بمختلف فئاتها و شرائحها و طبقاتها و توحيد جهودها يعتبر حجر الزاوية في تحقيق الإصلاح و التغيير المنشودين في مجال تنمية المجتمع اليمني ، إذ يعمل البعض على أن دور المواطنين يقتصر على المطالبة بالمشروعات و غيرها من المطالب التنموية . . و هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن المواطنين غير مستعدين للعمل و الانخراط في عملية التنمية المستدامة و إنما يعني أن الدولة و السلطات المركزية و السلطات المحلية في المحافظات و المديریات لا تعمل جيدا معهم من أجل عملهم و مشاركتهم و انخراطهم في عمليات التنمية المستدامة . و من الأمثلة هنا عمل تلك الجهات مع المغتربين و المهاجرين فهؤلاء رافد أساسي من روافد التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لم يستغل بالكامل بعد لأن هؤلاء لا يلقون المعاملات الجيدة و المحفزة في البلاد و التي تمكنهم من القيام بدورهم الهام و الكبير في إطار التنمية .

إن من أهم أعمدة التنمية الاجتماعية في بلادنا الذي سيمكن من جذب قطاعات واسعة من المواطنين للمشاركة في عمليات التنمية يتمثل في التنمية البشرية . و مهم في هذا الاتجاه أن ترتبط خطط التنمية و التطوير بهدف أساسي ، و هو تحسين مستوى معيشة الناس و تنمية المواطن اليمني و تأهيله و تعليمه ، ففي حين يعيش العالم بداية القرن الواحد و العشرين ، مازال اليمن بالمعايير التنموية الدولية إحدى دول التخلف الاجتماعي العام ، و ذلك لأسباب عدة من أهمها النظرة القاصرة و الموقف الخاطئ للحكام من العلم و مناحي استخدامه في شؤون الحياة المختلفة للأمة . و بهذا الصدد نرى ما يلي :

- معالجة مخرجات التعليم التي تتجه نحو البطالة و التي تتزايد سنوياً و بصورة ملحوظة لتشمل أهم مجالات التعليم الجامعية – كالتربية و القانون و الطب مثلا ، و بقية التخصصات - و ذلك من خلال التخطيط الجيد لمخرجات التعليم و توفير فرص عمل مناسبة للخريجين .
- تطوير المعاهد المهنية و التدريبية و الخدمية ، و إنشاء معاهد تخصص لمجالات اقتصادية حيوية ، مثل : الفنادق و التمريض و السياحة و المعلوماتية .
- تشجيع البحث العلمي و دعم الدولة لمؤسساته العامة و الخاصة . و إعطاء الحق للأشخاص (الأفراد) في إنشاء مراكز الدراسات و البحوث الخاصة .
- إيجاد هيئات و برامج فعلية و ليس صورية لمحو الأمية في مدن البلاد و محافظاتها و أريافها و مناطقها النائية ، و فرض رقابة فعالة على التسبب في هذا الجانب الهام (محو الأمية) .
- وقف التهرب التعليمي من قبل الشبان و الفتيات و خاصة في أرياف البلاد ، و من قبل الفتيات على وجه الخصوص ، و الصرامة في فرض التعليم الإلزامي و المحاسبة الجادة لمسببي التهرب التعليمي .
- التوزيع العادل لفرص التعليم المهني و التدريب الفني ، و كذا فرص التعليم العالي و إنهاء محاباة أبناء المسؤولين و القيادات في منحهم فرص أكبر و أكثر .

• على الحكومة أن تتعامل مع التعليم وفق الرؤية التي ترى إن إخراج الأمة من حالة الفقر والجهل والمرض ، يعتمد بالأساس على اعتماد العلم منهجاً للرقى و التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

و عند الحديث عن التنمية الاجتماعية المستديمة في اليمن و ما حقق فيها خلال العقدين الماضيين فإننا لا نقتل من الجهود التي بذلت من الدولة و المساعدات القيمة من الدول الشقيقة و في مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي و الدول الصديقة و في مقدمتها الدول الأوروبية و اليابان و أمريكا و الصين و غيرها . . و في نفس الوقت يجب الاعتراف بأنه في بلادنا لا تزال مناطق داخلية جبلية و صحراوية و ساحلية من شمال البلاد و شرقها و غربها لم تشق فيها الطرق لتتمكن السيارات العادية من الوصول إلى قرى و مراكز بحالها ، و لا يزال هناك مئات الآلاف من الحفاة و العراة ، و لا تزال الأمية متفشية ضاربة أطنابها في عهد الإنترنت . . و لذا لا يزال معظم السكان منشدين للقبليّة بعصبيتها و المناطقية بانغلاقها أكثر من الانشداد للوطن . فهل في ظل هذه الأوضاع البائسة من ينشد التغيير و يدعو للعمل نحو الأفضل يعتبر خارج الطاعة و منكرًا للإنجازات جاحداً ؟ و هل نحاكم بعضنا بعضاً على ماض كلنا اشتكرنا في إيجابياته و سلبياته ، و نظل أسيري الماضي بأزماته و موروثاته ؟ . . إن الإجابة تتلخص في الحاجة الملحة إلى إصلاح و تغيير شاملين نحو الأفضل و السلم و الأقوى في تحقيق تنمية مجتمعية متطورة تدفعنا إلى اللحاق بركب الحداثة و التطور و العولمة .

إنه من المهم عند تناول قضية هامة في إطار إصلاح و تغيير شاملين تدفعنا نحو الأفضل في تحقيق تنمية مجتمعية متطورة و بالتالي تدفعنا إلى اللحاق بركب التطور المعيشي أن نتحدث عن كيفية التعامل مع البنى التقليدية للمجتمع اليمني . . و هنا قد يقول البعض أن خناجر القبليّة و بنادقها أصبحت تمثل التراث في متحف التاريخ ليس إلا ، و لم يعد السلاح القبلي سوى عادة موروثية ، أما اقتصاد القبيلة فلم يعد يصمد دقنق أمام الاقتصاد العالمي الحر الهائل الذي حول الناس ، شاءوا أم أبوا ، إلى كائنات للاستهلاك . لكننا لن نتعامل على هذا الأساس بل يجب علينا الأخذ في الاعتبار بعوامل التاريخ و الجغرافيا و الحضور السياسي و الاقتصادي للناس في بناء الأوطان ، فهذا مهم ، و مهم للغاية ، و أي سياسي أو اقتصادي يضع و يخطط لمشروعات ناجحة أو برنامج إصلاح و تغيير ناجح لا بد له من أخذ ذلك بعين الاعتبار مكانة و وجود القبيلة في اليمن ، فالحال و المكان و الزمان تؤثر على أنه لا يمكن أن تنكر تشكيل التاريخ ، قديمه و وسطه و تأثيره على الحاضر .

يجب أن يضمن الإصلاح و التغيير الشاملين التوازن المطلوب بين البنى التقليدية للمجتمع اليمني و البنى العامة و خاصة الحديثة منها التي شكلت و تشكل تقدم عجلة التنمية ، بحيث تكون هذه البنى الأخيرة الحديثة هي القاندة و المسيرة لعجلة التنمية المستدامة و ليس العكس كما حدث في التعامل مع البنى التقليدية في المحافظات الجنوبية من البلاد بعد الوحدة اليمنية ، و خاصة بعد حرب عام ١٩٩٤م . فكل الإجراءات الرسمية التي شهدتها المناطق الجنوبية و الشرقية بعد الوحدة و الحرب نرعت إلى إعادة الأوضاع القبليّة التي كانت قائمة قبل الاستقلال و بصورة خاطئة و حتى مشوهة . و مع ذلك لم تقدم شيئاً في تغطية الفراغ السياسي الموجود في هذه المناطق و الذي تركته إزاحة " الحزب الاشتراكي " و السلطة السابقة في جنوب الوطن . و قد نجح ذلك في مناطق و فشل في مناطق أخرى بسبب تطور هذه المناطق الأخيرة ، و لأن القبيلة في وضعها الراهن و المستقبلي لم تعد الرهان الأول ، و إلا لما ترأس مشائخ لهم مكانتهم

و تأثيرهم في قبائلهم أحزابا و خاضوا تجربة الديمقراطية في الانتخابات و العمل السياسي الحزبي .

كما أن علينا في إطار الإصلاح و التغيير المطلوبين حاليا لإخراج البلد مما تعيشه من أزمات متأججة أن نراقب بعين التغييرات في البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني . و هذا جانب هام في ظل تقهقر الطبقة (المتوسطة) الناشئة التي كادت أن تحتل موقعها في التغيير و تصبح هي الحامل الاجتماعي للوحدة و الديمقراطية ، و بحيث صار لا تفوق أو سيادة لفئة اجتماعية أو مؤسسة الآن لتفوق الوضع و تصبح هي المرجعية المؤثرة . لقد ضعفت و تقهقرت فئات و طبقات اجتماعية عديدة و لكن الفئات الوسطى أو الطبقة الوسطى كانت الأكثر تضررا و تلاشيا ما بين الصعود القليل إلى الأعلى و النزول الكثيف باتجاه الفقر . إنه ضعف و تقهقر كنا نتاج طبيعي يدل على تخلف الواقع العام القائم على أساليب إنتاجية غاية في التخلف و البدائية في ظل بنية تحتية فقيرة و معدمة أحيانا في مناطق كثيرة اخترقها التلفون و التلفزيون و السيارة فقط و جميعها مستورد ليضيف إلى أحلام القات الذي نمضغه يوميا أحلاما و مشاعرا جديدة ليس لها صلة بتغيير عقليتنا و سلوكنا سواء ضحا جديدا لأعراض و عاهات اجتماعية و اقتصادية تنعكس في وتائر تنموية بطيئة و مخجلة .

و عند الحديث عن تنمية المجتمع اليمني لا يمكن التغاضي عن مسالتي هامتين يتحدث عنهما الآخرين مرارا و تكرارا (غير اليمنيين) و هما مشكلة " حمل السلاح " و التي سنتحدث عنها في قسم الاستقرار الأمني ، و مشكلة " تناول القات " . و هنا نسمع أصواتا تدافع أحيانا عن زراعة القات على أنه ضرورة بشرية للناس ، و لم نسمع صوتا يقول لنعد إلى زراعة البن و لغرق العالم العربي بالحبوب الخضراء بدلا من أن يستوردها من القارة الأمريكية أو القارة الأسترالية . و لا تلوم المواطن و لكن لم الحكومة التي لم تستطع حتى الآن التوصل إلى رؤية رسمية ليس لمنع القات بل للحد من تناوله من قبل المواطنين و الحد من غزوه للمحاصيل الزراعية الأخرى الهامة . . إن علينا جميعا أن نوجد مثل هذه الرؤية الضرورية .

و بما أن تنمية المجتمع اليمني مسألة ترتبط بمجالات كثيرة و قطاعات حياة متعددة فقد يطول الحديث عنها . لكننا أردنا ما رأيناه مهما في تحديد ملامح الإصلاح و التغيير المطلوبين لبدء مرحلة جديدة متجددة من حياة شعبنا اليمني . كما نضيف أدناه بعض المسائل الهامة التي لم نتناولها و بعض المقترحات الضرورية للملامح المذكورة ، و على النحو التالي :

- الشفافية في توزيع المشاريع التنموية الصحية و التربوية و المشاريع الخدمية و مشاريع البنية الأساسية فيما بين المحافظات ، و كذا فيما بين المديرات و المناطق داخل كل محافظة .
- حل مشكلة البطالة و الحد منها سواء من خلال تنفيذ الحلول السريعة الخاصة بها ، أو من خلال التنمية المستدامة في جميع المجالات ، أو عن طريق الحلول غير المباشرة مثل تحسين العلاقات مع الدول التي تستقبل العمالة اليمنية .
- عقد مؤتمر مصالحة خاص بإنهاء الثارات القبلية في المحافظات و المديرات و المناطق التي يوجد فيها اقتتال قبلي و ثأر قبلي .
- تفعيل دور وزارة المغتربين :- من المهم تعيين كوادر مؤهلة في وزارة المغتربين و بالذات من المحافظات التي توجد من أبناءها كثافة أعداد مغتربين و مهاجرين في الخارج . حيث يتوجب تعيين نواب وزراء و وكلاء وزارة و مدراء عموم دوائر بمراعاة هذا المعيار .

- متابعة استثمارات المغتربين و إزالة ما يعترضها ، و حل مشاكلهم و العمل مع دول الجوار و إقناعها باستيعاب العمالة الماهرة في المجالات الممكنة .
- دور المغتربين المهاجرين : يوجد ضعف في التعامل الحالي للدولة معهم . و لذا يمكن الأخذ بمقترحاتهم و أهمها : تشكيل الاتحاد العام للمغتربين و المهاجرين اليمنيين بدلا من وزاره شئون المغتربين الذي يمكن أن تكون هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء .
- أوضاع الشهداء و مناضلي الثورة اليمنية :- بما أن هذا القطاع لم يحظى بالاهتمام و الرعاية الكافية ، و بما أن الوضع القائم لهذه الشريحة قد خلق تدمرا كبيرا في وسطها نقتراح تفعيل المؤسسات القائمة على هذا القطاع و بناء مؤسسات اقتصادية خاصة بهذا القطاع ، و يتم هذا متزامنا مع تفعيل القانون الودودي رقم (٥) لعام ٩٣م.
- أن تقوم الحكومة و الدولة بإعطاء أسر الشهداء و مناضلي الثورة اليمنية ما يستحقونه من حقوق مالية و معنوية .
- دراسة مقترح قيام وزارة خاصة بالشهداء و المناضلين أسوه بما تم من قبل عدد من الأنظمة الجمهورية و الملكية التي تهتم بأوضاع هؤلاء المجاهدين الوطنيين .
- الاهتمام بالشخصيات الاجتماعية و الوجاهات الاجتماعية و الإبداعية .
- أكدت الأيام أن ظاهرة التعميم و إعادة المشيخة بفوضى و عشوائية إلى المحافظات الجنوبية قد باءت بالفشل . و لذا من المهم إعادة النظر للمشائخ الحقيقيين التاريخيين لكل منطقة ، و هم معروفين . و أعطاهم الإعانات الشهرية التي تليق أسوة بنظرانهم بالمناطق الشمالية .
- منع الدولة من تفريخ المشائخ و العقال في جميع أنحاء البلاد .
- الاهتمام بالشعراء و الفنانين و المبدعين و الشخصيات الاجتماعية من خلال دعم منظماتهم و جمعياتهم و مؤسساتهم القائمة .
- تكليف الحكومة و المحافظين و المجالس المحلية بوضع تصورات لإقامة مشاريع صناعية و زراعية و سياحية صغيرة تعالج وضع الشباب العاطلين و خاصة المتعلمين منهم بشكل خاص في كل مديرية و محافظة .
- متابعة سرعة تنفيذ القرار الرئاسي بشأن بناء منازل لذوي الدخل المحدود .
- إقامة هيئات التطوير التعاوني السكنية و الزراعية و الخدمية .
- توقيف خصخصة ما تبقى من مشاريع القطاع العام و القيام بتفعيلها .
- دعم إحياء الموروث الشعبي ، و فرق الرقص الشعبي و التراث ، و تشجيع الفرق الفنية و الرياضية ، و دعم معاهد الموسيقى .
- إعادة النظر في مستويات الأجور ، و تحسين أوضاع المشتغلين في القطاعات العامة ، و معاودة النظر في تعرفه الكهرباء و المياه – و بالذات في المناطق الحارة الساحلية .
- الاستمرار في دعم و تطوير دور المرأة اليمنية في المجتمع و توسيعه و تطويره في جميع المجالات ، و التخلص مما يعيق مشاركتها في جميع المجالات و القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية .

- الاستمرار في إنهاء كل التشريعات و الأنظمة التي تحتوي على التمييز ضد المرأة .
- و دعم و تطوير النشاط الخاص للمرأة في المجال الاقتصادي و توسيعه .
- تطوير برامج تنظيم الأسرة و تقديم الدعم الكافي لها من قبل الدولة .
- تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني من قبل الدولة حتى تستطيع القيام بالمهام التي تخطط لتنفيذها و النهوض بأعمالها .
- إعادة توسيع دور التعاونيات الإنتاجية و التعاونيات الاستهلاكية و الزراعية و الخدمية ، و تخلي الحكومة عن النظر إليها على أنها شكل اقتصادي اشتراكي . لأن التعاونيات هي تجربة رأسمالية قبل أن تكون اشتراكية و هي توجد في جميع البلدان الرأسمالية . و ضمن هذا يجب توسيع تجربة الهيئات التعاونية للتطوير كشكل من الأشكال الأساسية للتنمية المستدامة .

١٠ - تقوية سلطة الدولة :

من أين نبدأ في طريق السير لإنهاء الأزمات الحالية و تصحيح الاختلالات الداخلية الكثيرة ؟ إن الإجابة تقول أنه توجد مداخل و أولويات كثيرة و لكن يرجح أكثر السياسيون إن تصحيح وضعية المنظومة السياسية للدولة و المجتمع هو المدخل الأول بدون منازع فهو يمس سلطة الدولة التي لها أبعاد الأثر و أوسعها في حياة المجتمع بصفاتها الآلية السياسية الضخمة التي تحافظ عن مصالح جميع أفراد المجتمع . و هذه الآلية إذا كانت بمنظومة سياسية فعالة و قوية و مقبولة لدى الشعب فهنا ستكون الدولة قادرة على القيام بالإصلاحات التي يريدها الشعب و قادرة على تحقيق مطالبه و متطلباته ، و سيكون مثل هذا الوضع إن وجد بداية نهاية الأزمات و المشاكل اليمينية الكبيرة .

كما أن الأيام و السنين و الأحداث في اليمن قد أثبتت أن أي أزمة يمنية لا يمكن حلها إلا بحل " أزمة الحكم " أي حكم آلية سلطة الدولة ، و هو حكم أرتكز في أغلب الأحيان الماضية على موروث قديم وراثته عن الأتراك و الإدارة الاستعمارية البريطانية ، ثم تحول بقيام الجمهوريتين الوطنيتين الشطريتين نحو قيام مؤسسات الدولة التقدمية المبنية على الدستور و النظام و القانون و التشريعات . . و عليه فإذا كانت المنظومة السياسية للدولة و المجتمع ضعيفة و مشتتة و أداها مركزيا سلطويا فإن هذه الوضع يخلق أزماتا و مشكلاتا مستمرة و يتطلب بالضرورة قيام منظومة حكم لا مركزية تؤمن تحقيق قدر من الحرية و الأمن و المشاركة الواسعة و المواطنة المتساوية في إدارة الشؤون المحلية . أي أن نخلق نظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات ، و هو ما يحتاجه الإصلاح و التغيير المطلوبين كشرط من الشروط الأولية لبدء صفحة جديدة تكون فيها سلطة الدولة قوية .

يتحدد مستقبل دولة الوحدة " الجمهورية اليمنية " و استقرارها و نجاحها على تقوية آلية سلطة الدولة ليس بالاعتماد على المؤسسات الأمنية و العسكرية الضخمة وحدها و تعاملها في فرض ما تريده قيادة الدولة ، و إنما في بناء منظومة سياسية للدولة فعالة و مقبولة لدى الشعب

وقناعاته . على أن تتضمن هذه المنظومة أيضا العدالة في العلاقات القائمة بين الدولة و المجتمع و بين الحكومة و المعارضة و بين السلطة المركزية و السلطات المحلية . و كذا أن تمارس في نهجها العدالة بين المناطق الفقيرة و المناطق الغنية ، و بين الريف و المدينة ، و بين الصناعة و الزراعة و مختلف فروع الاقتصاد الوطني ، و بين الساحل و الجبل و الصحراء و السهول . و ضمنها يأتي أيضا توازن التعامل مع البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية المتنوعة و المختلفة من منطقة إلى أخرى و ذلك في إطار بناء منظومة متكاملة سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً لوطن متنوع الاقتصاديات و العادات و التقاليد و البنى الاجتماعية و تصل حدوده البحرية إلى أكثر من ١٢٠٠ ميل ، يربط بين البحر الأحمر و البحر العربي و سكانه سيصل تعدادهم في عام ٢٠٥٠ م. حسب التوقعات إلى أكثر من ٣٥ مليون نسمة .

إن الحديث عن ضعف آلية سلطة الدولة في بلادنا لا يقلل مما تم بناؤه حتى الآن بنويوا و تنظيميا ، و أيضا لا يعتبر بأي شكل من الأشكال تهجما أو افتراء فهذه الحقيقة أصبح مسلم بها داخليا و خارجيا خاصة بعد تفجر الكثير من الأزمات الداخلية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في السنوات القليلة الماضية . . هناك أطراف و جهات عدة تتسبب في كل أزمة خطيرة و مشكلة وطنية كبيرة ، لكن الدولة هي طرف مشترك في جميعها ، و هي المسئولة عن نتائج سياسات الحكم و ما تؤول إليه أوضاع البلد . . و لهذا تتحمل الدولة أكبر قدر من المسؤولية فيما نراه من أزمات و مشاكل كثيرة بسبب هذه المسؤولية . و لا ينطبق هذا المبدأ على الأزمات و المشاكل الوطنية الكبيرة و الخطيرة فقط بل ينطبق أيضا على سلوك المنظومة السياسية و الدولة و المجتمع . و لذا نجد دائما أن الواقع و الضرورة السياسية و الاجتماعية و الأخلاقية تتطلب قيام الدولة بمسئوليتها في وضع و تنفيذ و التزام الحكومة و الوزارات و الرئاسة و مجلس النواب و الشورى و المؤسسة العسكرية و الأمنية و الإدارية بضوابط و معايير القوانين و توابعها و التي تحدد الحقوق و الواجبات و تردع القيام بالأخطاء و الأهواء و العبثية و الفساد و اقتران الأخطاء بحق الشعب . و متى ما سارت الأمور بهذه الكيفية سنرى أن الشعب بكافة فئاته و اتجاهاته سيساعد الدولة و سيلتزم المواطنون بهذه المسارات التي تخدم الجميع حاكماً أو محكوماً ، و مواطناً أو مسؤولا .

إن مبدأي مسؤولية سلطة الدولة عن ما تؤول إليه الأحوال في البلاد كافة و قدوة آلية الدولة للمجتمع مبدأين ثابتين أدى عدم العمل على أساسهما في الفترة الماضية إلى ضعف سلطة الدولة اليمينية . . و نحن لسنا مع الآراء التي ترى أن الضعف المذكور قد وصل في مستواه إلى مرحلة الانهيار لأن انهيار الدولة له مقدمات و معطيات معروفة ، و ما هو حاصل حتى الآن هو ضعف المعالجات من قبل الدولة لمشاكل و جوانب رئيسة بحيث تراكم الضعف المذكور و أدى إلى ضعف الدولة نفسها . . أضف إلى ذلك مستوى الأداء العام لأجهزة الدولة الذي هو ضعيف أيضا . فمثلا ، هناك حلقات في نظام الدولة لا تعمل بجدية و بذكاء و لا يستطيع صنع القرار الصائب أو متابعة تنفيذه ، بل يكاد تكون هي نفسها المعطل لكثير من القوانين و المشاريع و القرارات المتخذة ، و ما شابه .

ماذا تتوقع الدولة عندما تخرج آلياتها عن وظيفتها الأساسية و بدلا من أن تحافظ على مصالح كل فئات المجتمع المنتشرة في جميع مناطق البلاد و تصير أداة لتغليب مصالح فئات اجتماعية ضد أو على حساب فئات أخرى . و عندما تخرج آلياتها عن وظيفتها الأساسية في صيانة مصالح المواطنين جميعا لتهمل مصالح فئات و جماعات منهم و تهتم بمنافع فئات و جماعات أخرى دون سواها ؟ إن هذا الخلل في تادية وظيفة الدولة هو المسبب الأول لضعف و

ترهل دورها الذي بدوره يؤدي إلى انقسامات حادة في المجتمع ، حيث ينقسم المواطنون إلى معارضين للدول و مناصرين لها .

ماذا تتوقع الدولة عندما تعالج القضايا و المشكلات بصور خاطئة ، و تلتف عليها و تتلاعب بها ؟ ماذا تتوقع الدولة عندما تحل كل شيء بالمساومة و الترخيب و تأجيل الحلول و المعالجات إلى ما لا نهاية ؟ . . يجب القيام بالإجراءات و المعالجات الصحيحة الحقبة التي تجعل أداء آلية سلطة الدولة قويا . و ما لم نطلق و ننشط و ندعم الحكم المحلي الكامل الصلاحيات ، و ما لم نعالج نتائج آثار حرب ٩٤م. و الحروب التي تلتها بعدالة و بروح سياسية و بروح وطنية تستند إلى نفس و روح يوم ٢٢ مايو التاريخي ، فإن حجم و تراكم المشكلات سيؤدي إلى المزيد من الأزمات التي لا تعالجها المدافع و استخدام القوة المفرطة و لكن تعالجها الحكمة و استبدال رصاص القتل برصاص العدالة . و هذه هي بداية خطوات الإصلاح و التغيير المطلوبين شعبيا و الكفيلين بوقف تداعيات الأزمات و الحد من تفاقم الاختلالات الحاصلة في مجتمعنا اليمني .

إن كل ما نتناوله في هذه الورقة " رؤية علاجية لقضايا وطنية خلافية " من رؤى و معالجات و مقترحات حلول ، مثل : إزالة آثار حرب ١٩٩٤م. و تعزيز الديمقراطية الحقبة ، و ترقية القوى السياسية ، و فاعلية آليات العمل السياسي ، و تحقيق العدالة الاجتماعية ، و النهوض بالاقتصاد و تنمية المجتمع ، و إقامة سلطة محلية كاملة ، و الاستقرار الأمني ، و إجراء المصالحة الوطنية ، و غيرها مما تتضمنه الورق . كله يصب في مجرى تقوية سلطة الدولة اليمنية الحديثة ، و بدون أن نبدأ الإصلاح و التغيير المطلوبين يستحيل أن تتقوى سلطة الدولة في اليمن ، علما بأن التقوية المذكورة أصبحت مطلباً يمينياً و خليجياً و عربياً و دولياً . إن كثيرين ينظرون إلى تقوية سلطة الدولة في اليمن من باب التشاؤم معتقدين أنها لن تحدث أبدا بسبب نفوذ النظام التقليدي القبلي القوي سياسياً ، أولاً . و قوة النفوذ المذكور اجتماعياً و اقتصادياً و ثقافياً ، ثانياً . . و الحقيقة أن الوضع القبلي جزء من الخريطة السياسية و الاجتماعية لليمن و يتحكم العامل الجغرافي / الاقتصادي المتخلف و الصعب بوجود و وشائج شاملة و قوية يظل الوضع القبلي يمارس دوره السلبي أو الإيجابي أحياناً من هذه القضية أو تلك . . القبائل لعبت دورها في تأييد الثورة اليمنية لأنها كانت بحاجة إلى الثورة بعدما أشد الظلم و بلغ الجوع و المرض أوج معدلاته ، و انقلبت عليها عندما شعرت أن الأوضاع الجديدة لم تلبى حاجاتها كاملة . و هي تقوم بدورها على هذا المنوال تحت شعارات و مظلات جديدة و متنوعة تقتضيها المصلحة المباشرة لها .

و ليس سعي الاتجاهات القبلية في اليمن لتحقيق مصالحها هو المشكلة . فالمشكلة هنا هي أن بعض المشايخ في اليمن يحاولون أن يضعوا القبيلة كبديل لمؤسسات الدولة و هيئاتها و أجهزتها . و يتحقق لهم هذا عندما يحصل الفراغ السياسي للدولة و يضعف دورها الإيجابي ، و أيضاً عندما يحصل الفراغ الوطني و ينقسم المجتمع على نفسه . و المشكلة الثانية بهذا الصدد هي استخدام الدولة ذاتها للقبيلة ، على سبيل المثال ما حدث حين عادت القبيلة في المحافظات الجنوبية بعد الوحدة اليمنية بأن عادت محاولة إحياء دورها من قبل الدولة (السلطة الحاكمة) كبديل للمؤسسة الوطنية (الدولة) في الجنوب ، و هناك حالات كثير لاستخدام الدولة للقبيلة خاصة في الأزمات و كأداة للحروب و إخضاع مناطق من البلاد ، و جميعها تنتهي بأن الدولة التي تعتقد أن القبيلة غبية و ساذجة تكتشف أنها هي التي تحمل هذه الصفات و ليس القبيلة .

مع ذلك . و من موقع التجارب السابقة و الحالية نرى أن تقليص دور و تأثير القبيلة السلبية سيكون من خلال منع استخدام الدولة للقبيلة في الصراعات الاجتماعية و السياسية ، و على المدى البعيد سيتحقق التقليص لدور القبيلة من خلال التطور كإدخال التراكتور الزراعية و إدخال التعليم و بناء المستشفيات و إقامة المشاريع الخدمائية و جذب أبناءها العاطلين إلى الأعمال المختلفة ، و هو الأسلوب الصحيح و الأمثل في التعامل مع تطوير أوضاع القبيلة في اليمن ، و بالتالي تطويعها و جعلها أداة في خدمة الدولة و مؤسساتها الحديثة ، و ليس العكس كما هو قائم الآن .

أما السلبية الثالثة الكبيرة لدور القبيلة في بلادنا فهي تجاهلها للاستقرار الأمني المطلوب لجميع أشكال الحياة لأنها بسلوكاتها أصبحت أحد عوامل خلخلة الأمن الرئيسية . لا يمكن تحقيق الاستقرار الأمني إذا قام كل شخص لديه مشكلة أو خلاف بالرجوع إلى قبيلته و إلى منطقتة أو أن يخرج إلى الشارع ببندقيته و يطبق القانون بنفسه ، لذا على الإصلاح الشامل المطلوب حاليا أن يعمل سريعا من أجل تطبيق دولة القانون و دولة المؤسسات و المواطنة الواحدة المتساوية و العدالة الاجتماعية و المساواة .

من المؤسف إننا عند البحث في الجوانب التي تسبب ضعف الدولة في اليمن نجد أنه إلى جانب ضعف المنظومة السياسية للدولة و المجتمع كسبب رئيس يوجد سبب آخر لا يقل أهمية عنه و هو أن مواقف و معاملات و سلوكيات أجهزة الدولة و مؤسساتها و هيئاتها هي المسبب الثاني لعدم تحقيق نهج تقوية سلطة الدولة . . و من أجل إنهاء الضعف المذكور نرى التالي :

- إعادة بناء المنظومة السياسية لآلية الدولة على أسس حديثة و متينة و عادلة .
- إعادة هيكلة آلية الدولة على أسس حديثة متطورة تقلل من عدد المؤسسات و الوحدات الإدارية و الهيئات المستقلة التابعة للوزارات الحكومية على أساس هيئات كبيرة و قوية خير من هيئات كثيرة و ضعيفة .
- رسم مبادئ خلافة للعلاقات القادمة بين مكونات المنظومة السياسية لآلية الدولة من سلطات إدارية و قضائية و ضرائبية و أمنية و عسكرية و أحزاب سياسية و منظمات جماهيرية و هيئات و مؤسسات حكومية ، و بما يمنع تفشي الفوضى و العشوائية و نشوب أزمات حادة جديدة .
- وضع قانون أو لائحة خاصة بصنع القرار و متابعة تنفيذه في إطار آلية الدولة و منظومتها السياسية لأن هذا الجانب الهام مفقود حاليا .
- توسيع عضوية مجلس النواب من خلال توسيع عدد الدوائر و على ضوء مراجعة إحصاء دقيق لعدد السكان في جميع الدوائر الانتخابية .
- تكون مدة كل مجلس من مجلسي النواب و الشورى أربع سنوات فقط . و ينص على ذلك دستوريا .
- أن تتبع السلطة القضائية السلطات التشريعية . بان يكون جهاز القضاء و النيابة العامة خاضعا لمجلس النواب ، على أن يقوم مجلس القضاء الأعلى بترشيح القضاء و كلاء النيابة و يعتمدون و يعزلون من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب ، و بناء على مقترحات مجلس القضاء الأعلى ، و بقرار من رئيس الجمهورية .

- مكافحة الفساد :
أثبتت هيئة مكافحة الفساد عدم فعاليتها ، وخلق الفعالية المطلوبة يجب أن تتبع الهيئة مجلس النواب ، هي و الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة .
- تقوية الإدارة في مختلف هيئات و أجهزة و مؤسسات سلطة الدولة لأنها ضعيفة جدا الآن مما ينعكس إنفلاشا و ترهلا في سلطة الدولة .
- تقوية مبدأ المحاسبة و مبدأ العقاب و الثواب في مختلف هيئات و أجهزة سلطة الدولة لان هذا المبدأ شبه مفقود الآن .
- إن بناء دولة القانون و النظام يعتبر المطلب الرئيسي لكل فئات و طبقات و قطاعات المجتمع اليمني و قواه السياسية ، لذا على قيادة الدولة القيام بمهام كثيرة عالية الأهمية و عاجلة لتحقيق هذا المطلب الذي لن يتحقق إلا بإصلاح و تغيير شاملين .
- وضع معايير علمية مهنية و سياسية لتقييم قيادات الدولة العليا و الوسطى تقييما علميا سليما لا يعتمد على معايير الولاء الشخصي أو المناطقي .
- وضع معايير علمية مهنية و سياسية لتعيين قيادات الدولة العليا و الوسطى حيث إن قسم كبير من تعيينات تلك القيادات لا يتم بالاستناد إلى معايير محددة الآن . و جزء من هذه التعيينات يتنافى مع ابسط القواعد المنطقية لتعيين قيادات أجهزة و هيئات الدولة ، و عموما يتسم هذا الجانب بالعشوائية و الترهل .
- وضع خطة علمية منهجية للتعامل بالمنهج و الموضوعي مع البنى التقليدية ، و بالذات مع البنى التقليدية القبلية منها .
- تحديث النظام الإداري لأجهزة و هيئات الدولة و تقوية الأنظمة الإدارية التي تعاني من التفكك و الفوضى . و الاهتمام بعلم الإدارة اهتماما خاصا .
- إنهاء التضخم الوظيفي و البطالة المقنعة ليس بتركين و نفي الكوادر القيادية و الموظفين في بيوتهم أو بإحالتهم قسرا على المعاش ، و إنما بالاستفادة ممن يتمتعون بالكفاءة طالما و معظم أجهزة و هيئات سلطة الدولة تعاني من الكسل و الخمول و الضعف في أداء العمل و في نوعيته أيضا .
- وضع استراتيجيات واضحة لأهداف عمل و نشاط آلية الدولة و مكونات منظومتها السياسية لأن هذا الجانب مفقود الآن ، و لو أنه وجد أو موجود لما رأينا كل هذا الكم من المشاكل و الأزمات و المعضلات الكبيرة يعصف بالوطن اليمني .

١١ - سلطة محلية كاملة :

أصبحت قضية الحكم المحلي و السلطة المحلية من أهم المسائل التي يعطيها المواطن حيزا في حياته . فالمجالس المحلية أصبحت حقيقة واقعة موجودة ، و أصبح الناس يحترمون المجالس المحلية التي هي بحاجة لدعم كبير حتى تمارس دورها المرسوم في الحكم المحلي الكامل الصلاحيات . . أجل في سياق الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين الآن يجب أن يعطى للناس حقهم في الحكم المحلي الكامل الصلاحيات ، و هو شكل السلطة المحلية الذي سيخفف من نظام المركزية المتشدد الباسط نفوذه الأعمى ليفقد حكم الناس لأنفسهم محتواه الحقيقي و ليضع القيود التي تكبل انطلاقه و تكبل أبناء المحافظات و المديريات في أن يعيشوا حياة الإنتاج و العمل و العطاء و التعايش و الرحمة و الحب ، و أن يحلوا مشاكلهم فيما بينهم و يعالجوا معضلات مناطقهم بأنفسهم .

ضمن خيارات مواجهة المشاكل و الاضطرابات العاصفة بمعظم أنحاء البلاد تعددت الخيارات بخصوص شكل الحكم المحلي المناسب على نحو : حكم محلي واسع الصلاحيات ، حكم محلي كامل الصلاحيات ، نظام المقاطعات شبه المحكومة ذاتيا " الفيدرالية " ، الكونفدرالية بين قسمين من اليمن الواحد ، و غيرها . . و نحن نقف مع شكل النظام المحلي الكامل الصلاحيات كاختيار وسط .

لماذا نقف مع شكل النظام المحلي الكامل الصلاحيات ؟ أولا : لأنه النتيجة الأفضل لمناقشات هذه المسألة التي بدأت منذ قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م . و حتى اليوم . . و ثانيا : لأنه من وجهة نظرنا الشكل المناسب للواقع المعاش في المدن و المحافظات و الأرياف . ذلك أن شكل " الحكم المحلي الواسع الصلاحيات " الذي تتبناه وجهة النظر الحالية للدولة سيبقىنا في دوامة التسبب في السلطات المحلية التي ترمي مسؤوليات الأخطاء و الإهمال و ضعف العمل و الخلل الأمني و ما شابه على كاهل المسؤولين في الدولة المركزية : الحكومة ، مجلس الوزراء ، الوزارات ، الرئاسة ، الهيئات و المؤسسات و الأجهزة المركزية في العاصمة صنعاء . . بينما السلطات المركزية بدورها ترمي المسؤولية على عاتق السلطات المحلية في المحافظات و المديريات .

و تأكيدا لذلك إننا نرى حتى بعد انتخابات المحافظين من قبل أعضاء المجالس المحلية في كل محافظة من محافظات الجمهورية لم يحدث حقا أي تطور أو تحسن في أحوال تلك المحافظات ، إذ ما زالت دوامة إلقاء المسؤولية المتبادل بين المركز / العاصمة و السلطة المحلية في المحافظات سارية المفعول و ستكون كذلك حتى في حالة إتباع أسلوب الحكم المحلي الواسع الصلاحيات . . ثالثا : إننا بوقوفنا مع نظام السلطة المحلية الكامل الصلاحيات نريد توزيع صلاحيات و مسؤوليات واضح بين العاصمة و المحافظات ، و على نفس النحو توزيع واضح للصلاحيات و المهام و المسؤوليات بين المحافظة و المديريات في كل منطقة من اليمن . و هذا التوزيع الواضح للمهام و الصلاحيات و المسؤوليات و النفقات و المداخل و تعيين القيادات و الكوادر و ما شابهه من مسائل و جوانب لن يتم بوضوح كاف إلا بإتباع الحكم المحلي الكامل الصلاحيات .

و ليس شرطاً في نظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات أن يكون التقسيم الإداري للجمهورية تقسيماً كمحافظات و مديريات و مراكز إدارية ، بل يمكن أن يكون هذا التقسيم مقروناً بحلقة أعلى هي الأقاليم التي يحتوي كل واحد منها على عدة محافظات ، و ذلك من أجل الحد من المركزية الشديدة و الحديدية القائمة حالياً . و بما يمكن من متابعة أفضل لقضايا و مشاكل و مطالب و حاجيات المواطنين و يحد من سطوة هيئات الدولة المركزية : الحكومة ، مجلس الوزراء ، الوزارات ، الرئاسة ، الهيئات و المؤسسات و الأجهزة المركزية في العاصمة صنعاء على المحافظات ، و هي سطوة إدارية تسلبها صلاحياتها و نفوذها سلباً شبه كامل .

أما لماذا لا نأخذ بنظام الأقاليم الفيدرالي ؟ فإن السبب هو أن الفوضى الراهنة في المجتمع و الضعف الحاصل في مقومات الحكم المحلي الموجودة و الاضطرابات الأمنية التي تعم معظم أنحاء البلاد ، و غيرها من العوامل المشابهة للاضطراب و الفوضى و تفكك أجهزة الدولة و سلطاتها ، يجعل الانتقال إلى نظام الأقاليم الفيدرالية مخاطرة من الناحية التنظيمية و الإدارية لأن النظام الفيدرالي للحكم المحلي يتطلب رقي و تقدم الأجهزة للسلطة المحلية إلى مستوى يقارب مستوى الهيئات المركزية من نواحي التنظيم و الكوادر و الإمكانيات و المالية و غيرها . . كما أننا لا نتحدث عن الكونفدرالية كشكل من أشكال الخيارات القائمة أو المطروحة للحكم المحلي و المركزي لأننا نعتبره حلاً اضطرارياً إذا لم تفلح الحلول السابقة في القبول أو في حالة أن الأوضاع السياسية و الأمنية و الاجتماعية في المحافظات الجنوبية ظلت متآزمة و متفجرة فهنا يمكن الأخذ بخيار الفيدرالية مع ضمان دعائم الوحدة اليمنية و الجمهورية اليمنية .

كما أنه لا يفوتنا ، و نحن بصدد الحديث عن إقامة الفيدرالية كشكل للحكم المحلي الكامل الصلاحيات في المناطق الجنوبية من اليمن في حالة استمرار الأزمة الحالية و تفاقمها و تأججها ، أن نشير إلى الحقائق التي كانت قائمة و التي شكلت شخصية يمنية جنوبية متكاملة لم يستطيع الاحتلال الاستعماري البريطاني طمسها و ظلت تقاومه حتى انتصرت عليه في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م . و هو يوم تحقيق جلاء الأجنبي عن الوطن ، و هذه مسائل أولية نضعها أمام الجميع لبلوغ نهج ديمقراطي يقوم على العدالة في وضع أسس الحكم المحلي الكامل الصلاحيات الذي يتضمن المواطنة المتساوية و بناء سلطة القانون و النظام في السلطات المحلية التي سيتم تأسيسها وفقاً لشكل الحكم المحلي الكامل الصلاحيات .

و في إصلاح نظام الحكم المحلي لتحقيق الحكم المحلي الكامل الصلاحيات لا بد من وجود تقسيم إداري يراعي مصالح الناس و تواصلهم فيما بينهم و السمات الجغرافية و طرق النقل و العلاقات الاجتماعية بين السكان ، و ليس من المنطقي أن يستند التقسيم على أساليب الماضي مثل الخبث في تقسيم المناطق و الدوائر الانتخابية ، و استهداف مناطق موحدة اجتماعياً بتقسيمها تقسيماً سياسياً خبيثاً . أو أن يعتمد التقسيم الإداري على أساس التقسيم الأمني الذي يراعي هذا الجانب على حساب بقية الجوانب الهامة الأخرى .

كما أن الحكم المحلي الكامل الصلاحيات يجب أن يقترن بتعيين كوادر لها خبرات إدارية و كفاءة و متعلمة و مثقفة في أجهزة السلطة المحلية . حيث يلاحظ أن التعامل مع هذه القضية الهامة و الحساسة لازال يتم بأسلوب و بمعايير لم تستفد بعد من معطيات الواقع الراهن ، و لا زال مشدوداً إلى عقلية أمس ، و إلى أسلوب السلطة في فرض قيادات عبر التعيينات المركزية و بدون شروط و مؤهلات مناسبة متغاضية و ناسية استخلاص الدروس مما خلفته تلك السياسات و القرارات العشوائية السابقة – البعيدة عن الحياة الديمقراطية الداخلية - من دمار و كوارث وطنية شاملة .

و على الحكم المحلي الكامل الصلاحيات أن يكفل احترام الخصوصية السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الجغرافية لكل منطقة من مناطق البلاد المختلفة . و كم نتمنى يوماً بأن يحذو اليمن حذو " الإمارات العربية " و يستفيد من تجربتها الناجحة في هذا الخصوص . علماً بأن اليمن و بكل المقاييس يحتاج إلى مثل تلك السياسات الحكيمة نظراً للخصائص الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الجغرافية المتنوعة التي تقتضي النظر إليها بعين الاعتبار و ليس بعين المركزية الشديدة و القبضة الحديدية على جميع المناطق مما يفقدها خصوصياتها السياسية و الاجتماعية و الثقافية .

كما أن على الحكم المحلي الكامل الصلاحيات أن يضع بعين الاعتبار عوامل أخرى ، مثل إنتاجية كل محافظة من المحافظات و إيراداتها . و كذا الأهمية الاقتصادية لهذه المحافظات . و إلى جانب العوامل التي يجب وضعها بعين الاعتبار هناك محاذير ينبغي أن لا تستند عليها المعالجات لأسس الحكم المحلي الكامل الصلاحيات ، فمثلاً ليس من الممكن الاستناد على الوضع القبلي و تأثيره الحالي في التقسيمات الإدارية للمحافظات و المديريات و الأقاليم بدون توفر المعايير العلمية التي سبق لنا توضيحها .

إن الحديث عن الحكم المحلي المطلوب حديث طويل جداً و لكن ما أردناه هنا ما هو إلا ملخص رؤية تطرحها هذه الورقة تجاه هذه المسألة الهامة في سياق الإصلاح و التغيير المطلوبين اليوم من أجل إخراج الوطن من دوامة الأزمات و المشاكل التي تعصف به بلا رحمة . و لذا فإننا نبين أدناه بعض المقترحات و الآراء الإضافية بخصوص الحكم المحلي الكامل الصلاحيات :

- إصلاح الحكم المحلي شكلاً و مضموناً و وسائلنا ضمن إصلاح آلية الدولة و منظومتها السياسية السابق الذكر في القسم السابق .
- الشكل الأنسب الآن للسلطة المحلية هو الحكم المحلي كامل الصلاحيات ، و على أساس إثنين أو ثلاثة أو خمسة أقاليم للجمهورية اليمنية تتبع كل واحد منها عدة محافظات .
- الحكم المحلي الكامل الصلاحيات يعني انتخاب للمحافظين (للأقاليم و المحافظات) و مدراء عموم المديريات من قبل المواطنين و بالانتخاب المباشر .
- تحديد الموارد السيادية المركزية الخاصة للدولة ، و تحديد الموارد السيادية و الموارد المحلية للسلطات المحلية في الأقاليم و المحافظات و المديريات .
- مناصفة صلاحيات و مسؤوليات الأمن المحلي (الأمن و الشرطة) تحت الإشراف المباشر للمحافظ (محافظ الإقليم و محافظ المحافظة) بحيث يشترك في التعيينات لقيادات هذه الأجهزة و يوافق عليها ، و كذلك يشرف على عملها و يوجهه .
- مناصفة صلاحيات و مسؤوليات الدفاع و القوات المسلحة في المحافظة و الأقاليم بحيث لا يتم تحريك القوى العسكرية و الأمنية إلا بموافقة أيضاً من قبل محافظ المحافظة أو محافظ الإقليم ، أو مدير المديرية .

- العدالة و المساواة
في توزيع المواقع و المناصب القيادية بين المديريات في المحافظة ، و بين المحافظات في الإقليم . و أن تكون القيادات من المتعلمين و المثقفين و الخريجين و ليس شرطاً أن تكون قيادات عسكرية (سابقة أو حالية) كما هي صفة معظم قيادات السلطات المحلية الحالية .
- منح رواتب
لأعضاء المجلس المحلي في المديريات لان معظمهم يعملون الآن بدون رواتب أو حوافز .
- تحديد دور
المشاخ في المناطق قانونياً .
- من أهم جوانب
بناء سلطة محلية قوية و فعالة هي علاقات أجهزة السلطة المحلية بالسلطة المركزية في ظل الحكم المحلي الكامل الصلاحيات ، و لذا يجب أن يبين القانون هذه المسألة بوضوح تام لا لبس فيه . واضعين بعين الاعتبار أن العلاقة السائدة الآن تضعف السلطة المحلية و دورها و وظائفها و لا بد من وضع أسس تنهي هذه السلبية .
- تعزيز القانون
و النظام و سيادتهما في المديريات و المناطق و المحافظات و الأقاليم بما يعزز ثقة المواطنين بالنظام و القانون و الدولة لأنه يردد الآن - حتى في الخارج - أنه لا يوجد نظام و قانون في أرياف اليمن و محافظاتها و معظم مدنها .
- تعيين قيادات أمنية في المحافظات و المديريات و الأقاليم من ضباط ذو كفاءة عالية و النزاهة و الشرف ، قيادات تمكن من تثبيت هيبة الدولة و قوانينها . و يفضل أن تكون القيادات الأمنية من خريجي كلية الشرطة و كليات القانون و كليات العلوم الاجتماعية .
- تدوير مناصب القيادات الأمنية في الأقاليم و المحافظات و المديريات لسنوات محدودة . ما لم تكن المؤشرات الأمنية الايجابية واضحة الايجابيات في المديرية أو المحافظة أو الإقليم المعني .
- تأطير العلاقة التكاملية بين الهيئات المنتخبة (المجالس المحلية على مستوى المحافظات و المديريات) و الهيئات التنفيذية الإدارية للمحافظات و المديريات . تأطيراً إدارياً و تشريعياً .
- ضبط العلاقة بين كل من السلطات الثلاث القائمة : التشريعية ، القضائية ، التنفيذية . حيث توجد حالياً تداخلات كثيرة فيما بينها تعطل وظائفها .

١٢ - الاستقرار الأمني :

يتطلب الإصلاح و التغيير الشاملين استقراراً أمنياً كشرط لا غنى عنه من شروط النجاح . حيث يجب وجود أجهزة أمنية تمثل أمن المواطن ، أمن الشعب . و ليس أمن أفراد متنفذين أو

جماعة لها نفوذ أو قبيلة تملك سلطة أو فئة معينة تملك المال . لأنه إذا كانت المؤسسات الأمنية لا تقدم خدمة الأمن و الأمان إلا لأفراد ذوي جاه أو مال ، أو إلى جماعة لها نفوذ ، أو لقبيلة لها سطوة و جاه ، أو فئة معينة من فئات المجتمع دون سواها ، بينما على البقية أن يدفعون مالا مقابل الأمن و خدمات الأمن أو أن يشترون الأسلحة لأمانهم و يتمرسون خلفها ، فإنه في مثل هذه الحالة كل الناس سيتمرسون . . و لذا نجد أن (التمرس) ظاهرة منتشرة في بلادنا فنحن في اليمن قبائل ، و لذا فالقبيلي لا يخرج من (مترسه) إلا قاتلا أو مقتولا . و هذه مع الأسف الوضعية السائدة التي تحكم سلوكنا و تصرفاتنا كما تجعلنا نتصرف بأنانية و عدم الثقة بالآخرين و التعامل بانفصام ، مع أنه لا شئ يدفعنا إلى ذلك إذا ما توفر الأمن و الأمان من قبل أجهزة الشرطة و الأمن السليمة .

ببناء مجتمع مدني - بناء دولة مؤسسات مدنية ، و بمنع المؤسسات العسكرية و الأمنية من التدخل الخطأ في تسيير الحياة المدنية ، و بتوجيهها للقيام بمهامها تجاه المواطن العادي بكل عناية و التزام يمكن أن نبني الاستقرار الأمني المنشود الذي نفتقده الآن و يؤدي هذا الفقد إلى فقدان كثير من مقومات المجتمع و إمكانات الاقتصاد . . فمثلا لو كان الاستقرار الأمني متوفرا و موجودا لكانت عائداتنا من السياحة تعادل عائداتنا من النفط . و الأمثلة هنا كثيرة .

إن استقرار المواطن اليمني لن يتأتى إلا من خلال استقرار أوضاعه الداخلية ، أولا . و مصداقية الأجهزة الأمنية و الشرطوية في كل مكان فيه في أداء عملها و تأدية وظائفها . و إنهاء حالة اللامبالاة و الفساد و الرشوة فيها . . و بعد إصلاح و تقويم العاملين في الأجهزة الأمنية و الشرطوية و خاصة المسؤولين و القياديين منهم يمكننا القول أن الكل من أبناء هذا الوطن عليهم واجب ضبط الأمن و أن المسؤولية تقع على عاتق كل واحد منهم في خلق الاستقرار الأمني و معالجة الإشكاليات الأمنية . فالأمن يهم الجميع كما أن الاستقرار الأمني من أساسيات الحياة .

و من المهم أيضاً عند الحديث عن الاستقرار الأمني المطلوب في ظل الإصلاح و التغيير الشاملين المنشودين ، إنهاء عسكرة المدن المتمثل في ملتها بالمعسكرات و القوات المسلحة فمعظم المدن تجدها و كأنها في حالة حرب حقيقية . و كذا إنهاء ظاهرة تدخل العسكريين في الشؤون المدنية و استخدامهم للسلاح و العتاد في تحقيق مآرب شخصية و شللية تستند إلى القوة و البندقية و التهديد و الابتزاز من أجل تحقيق منافع غير مشروعة و خارج القوانين و الأنظمة .

و في إطار الإصلاح و التغيير الشاملين نحن بحاجة إلى برنامج علمي صارم لمكافحة الإرهاب و الأعمال الإرهابية برنامجا يتسم بالجدية التي نفتقدها في هذا الجانب حاليا . يجب أن نعمل بصرامة و عزيمة و قوة على أن نجنب أنفسنا أية مخاطر و أن نحافظ على بيتنا الداخلي و نحمية من العناصر و الجماعات الإرهابية . . و في سبيل تحقيق الاستقرار الأمني نرى أن مواجهة التحدي الاقتصادي هو أحد الأسس الرئيسية في مكافحة الإرهاب و الأعمال الإرهابية و إخماد الفوضى الأمنية لان الفقر و الجوع هما سبب أغلب الاختطافات و الثارات و هما مولدان للإرهاب و التطرف اللذين يجتاحان البلاد . . و لو أننا تعاملنا مع هاتين الظاهرتين وفقاً للقانون و النظام بدلا من المساومات التي تصل إلى حد مكافئة الإرهابيين تحت مبرر استقرارهم المعيشي لما تفاقمت الظواهر الإرهابية بحيث أصبحت اليمن تتهم بأنها تأتي بعد أفغانستان و باكستان في قوائم البلدان الأكثر إرهابية عالميا . . إننا نعيش اليوم وضعا مزدوجا في التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة ، رفعنا شعار مكافحة الإرهاب و لكننا لا نفعل كل ما يجب للقضاء عليه ، و

مع أننا سخرنا الكثير لتحقيق الشعار إلا أننا ما زلنا ندفع الثمن في الداخل ، و لا يزال أبنائنا في الخارج يواجهون المتاعب ، علينا أن نوحّد جهودنا و رؤيتنا لمواجهة هذه الظاهرة بدون تهامل أو مساومات تضرنا ، و علينا أن نوحّد جهودنا بصدق و بدون مهادنة ، فالخطر يهددنا جميعا و دون استثناء .

نحن في اليمن ننظر إلى الإرهاب باعتباره مسلماً غريباً لا يتفق و عادات شعبنا و تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي حرم قتل النفس الآمنة بغير حق ، و هو سلوك منبوذ و مرفوض أياً يكون مصدره ، لأنه يستهدف سكينه الجميع و أمنه ، و حق الإنسان في الحياة التي وهبها إياه خالقه . و إن الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة أوصلت إلى نتائج لا بأس بها ، لكنها مؤقتة إذا لم تدعم جهود الدولة و المجتمع بتجفيف منابع التطرف و الإرهاب من خلال مكافحة ظاهرة الفقر و الجهل ، و تقديم المساعدات من قبل الدول الغنية للبلدان الفقيرة للقيام بهذه الجهود التي تتطلب برامج طويلة و مكثفة و مستمرة . فاليمن الذي عانى كثيراً من هذه الظاهرة بحاجة ماسة إلى هذه المساعدات لتخفيف الأضرار الفادحة التي تحملها اقتصاده و إنسانه ، و هذه المساعدات ستدفع عملية مواصلة دوره الهام في مكافحة الإرهاب .

إنه لا شك في أن أعمال و نشاطات تنظيم القاعدة ستتحسر في بلادنا إذا ما وضعنا رؤانا في برنامج محدد لمكافحة الإرهاب . و إذا ما ربطنا هذا البرنامج بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فعندما ننهي الفقر و الحاجة و عندما يسود التعليم و الثقافة سيحدث الانحسار . : إذا أخذت البرامج التعليمية التي تدرس في البلد مثلاً ، فستجد فيها الكثير من التعقيد ، و لهذا فنحن بأمس الحاجة إلى تغييرها ، عندنا برامج تخرج ثقافة مخيفة . كما أننا فاتحون أبوابنا و مساجدنا لثقافة مذهبية لا علاقة لها بالمذاهب الإسلامية الحقّة ، و لا بالدين الإسلامي الحنيف .

إن الاستقرار الأمني من أساسيات الحياة ، بل أن البعض يرى أنه أول جانب يجب القيام به في إطار الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين كعلاج للأزمات التي تهيم على بلادنا . لذا فإنه أن الأوان لمن يرون إن المشكلات الأمنية تلهي الناس عن متابعة ما يعيشه الوطن من أزمات أن يتخلوا عن الأضرار بالوطن و المواطن و أن ينضموا إلى أغلبية الشعب التي تطالب بقوة بتوفير الأمن و الأمان . و الاستقرار الأمني متطلباته كثيرة ، و إلى جانب ما أوردناه آنفاً ، نقدم فيما يلي مقترحات و ملاحظات إضافية :

- الأخذ بالإصلاحات الأمنية الواردة في قسمة : إزالة الآثار السلبية لحرب عام ١٩٩٤م . و سلطة محلية كاملة و التي سبق إيرادها .
- توحيد الأمن المركزي و قوات الشرطة و قوات النجدة نتيجة لتضارب تصرفات و سلوكات و معاملات كل من هذه الجهات الثلاث و تناقضها في حالات كثيرة جداً مما يسبب ضعف الأجهزة الأمنية .
- عدم التسامح مع التيارات المسلحة بمختلف منطلقاتها و تشكيلاتها و توجهاتها على حساب الأمن العام و على حساب القانون و النظام . و كذا عدم التسامح و المجاملة مع قيادات الدولة و أعضاء مجلسي النواب و الشورى و المسؤولين و المشايخ في الجوانب الأمنية و مخالفتها .
- نحن ضد كافة أشكال قطع الطرقات و التقطع للناس و نهب المال العام و إقلاق السكينة الاجتماعية و الأمن و الأمان ، و ضد قتل النفس البشرية مهما كانت المبررات .

- إصدار قانون حمل السلاح على أن يتضمن مبادئ المساواة في التعامل مع السلاح لدى كل مواطن يماني مهما كان موقعه أو مرتبته أو مكانته ، كأن يتضمن معاقبة قيادات الدولة و أعضاء مجلسي النواب و الشورى و المسؤولين الأمنيين و العسكريين الذين يعتدون على المواطنين أو على ممتلكاتهم .
- إنهاء البسط على الأراضي و بحزم و جدية و لصالح الحقوق الصحيحة و المثبتة ، و حل قضايا الأراضي على أسس العدالة .
- أن يشمل قانون تنظيم حمل السلاح الحدود القانونية لحمل الأمنيين و العسكريين للسلاح و وضع ضوابط لذلك نتيجة لاستخدام السلاح من قبل هؤلاء خارج الاستخدام القانوني و لأغراض منفعية شخصية و شللية .
- مساواة مشايخ المحافظات الجنوبية و الشرقية بالمشايخ في المحافظات الشمالية مع إنهاء حالة تفرخ المشايخ و إكثارهم عن طريق اعتماد البيوت التاريخية كما كانت عليه عام ١٩٦٧م.
- أعاده تنظيم القوات المسلحة اليمنية بشريا و نظاميا إلى عدة أسلحة كأن تكون : القوات البرية / البحرية / الجوية / القوات الخاصة / قوات حرس الحدود . ذلك أن تنظيمها الحالي و كان البلاد مقسمة إلى جبهات قتالية داخلية ، كما أن تقسيمها الحالي يفتقر إلى هشاشة الصلات النظامية فيما بينها .
- تعزيز السلوك القانوني لأجهزه الشرطة و الأمن في جميع المحافظات و المديرات و المناطق و الأرياف بحيث تكون معاملات الأجهزة مع المواطنين و القضايا و النزاعات قانونية و وفقا للنظم التي يسنها القانون لان ما يتم الآن من سلوكيات و معاملات تتصف بالعشوائية و مزاجيه القادة بحيث تفقد أجهزة الشرطة في أماكن كثيرة احترامها لدى المواطنين و السكان .
- تكثيف التثقيف القانوني و الأمني سواء في داخل أجهزة الأمن و الشرطة أو مع المواطنين و الرأي العام ، و هو متدني و محدود جدا إن لم يكن منعدم في معظم الأحيان و في معظم المؤسسات و المناطق . و يعد هذا الجانب من أهم الوسائل المكتملة لشروط الاستقرار الأمني .
- الأجهزة الأمنية في البلاد العربية ، و منها اليمن ، لعبت كثيراً بورقة " الإرهاب " و عليها أن تحدد موقفها و رأيها الآن ، و أن تنظف أيديها من اللعبة القذرة التي كانت تلعبها في السابق ، و هي اللعبة التي كانت مرتبطة بالمخابرات الأمريكية و استخبارات كثير من الدول ، الآن اكتشفت الدول العربية أنها كانت ضحية و اكتشفت بعد فوات الأوان أن " السحر انقلب على الساحر " كما يقول المثل . لذا لا بد من وضع سياسات تنفيذية للتعامل مع الإرهاب و الإرهابيين ، و كذا وضع رؤية إستراتيجية صائبة في مكافحة و محاربة الإرهاب و الإرهابيين تستند عليها تلك السياسات التنفيذية .
- تأمين الأجواء و المناخات الأمنية المناسبة و المستقرة للسياحة و السواح الأجانب كمهمة أساسية لأجهزة الأمن و الشرطة لما لهذا الجانب من أهمية قصوى في سمعة اليمن الأمنية ، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة . علما بأن معظم المناطق السياحية في اليمن مغلقة في وجه السياح هذه الأيام .

- تثبيت مبدأ الثواب و العقاب في المسائل و القضايا الأمنية و قضايا و مشاكل الإخلال بالأمن العام التي عادة ما يتم التعامل معها بمعايير و مقاييس مختلفة و متباينة و متناقضة .
- ضبط كل من يرتكب مخالفة جسيمة أو جريمة و بدون تجاهل ناتج عن اعتبارات شخصية أو قبلية أو نفوذ أو مال أو صعوبة في عملية الضبط . و كذا تسريع تقديم المجرمين و المخلين بالأمن العام إلى أجهزة العدالة و عدم تأخير تقديمهم و إحالتهم إلى المحاكمة .

١٣ - استقطاب " الحراك السلمي الجنوبي "

قبل تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م. عانى شعبنا اليمني كثيرا جدا من حروب التشطير المعلنة أو الظاهرة ، و كذا من حروب التشطير الخفية و التأميرية . و كانت المعاناة المذكورة سببا للفرح بين جميع أهالي اليمن بعد قيام الوحدة الوطنية المرتبطة بالمشروع النهضوي لليمن . لكن حرب عام ١٩٩٤م. بنتائجها المدمرة انعكست على المناطق الجنوبية إخضاعا و إذلالا و سيطرة عمياء على كل مناحي الحياة فيها . و أسفر تواجد السلطات الأمنية المكثف و الفرق العسكرية العابثة في الحياة المدنية في المناطق الجنوبية عن ممارسات قمع المواطنين و إذلالهم ، هذا إلى جانب طرد الكوادر و القيادات من أبناء المحافظات الجنوبية من معظم أجهزة و مؤسسات الدولة . . و لذا أنعدم الاستقرار الاجتماعي و الأمني و المعيشي في المناطق الجنوبية من اليمن .

لعل الأوضاع الخطيرة التي آلت إليها نتائج حرب عام ١٩٩٤م. صارت واضحة للجميع اليوم . فتلك الحرب أضرت أكبر الضرر بالوحدة اليمنية ، و أهدرت طاقات و إمكانيات البلاد ، و عرضت جنوب البلاد للنهب و السلب و الإذلال . و تمادى كثيرون في مختلف السلوكات الفاسدة و الانتهازية لأنهم تصوروا على ضوء نتائج الحرب أن الجنوب خرج منها مهزوما و لن تقوم له قائمة بعدها ، و أن عليه كمهزوم دليل أن يقبل شروط المنتصر القوي في هذه الحرب الأخوية الظالمة .

و لعل بقاء مثل هذا الفهم المذكور حتى اليوم ، بعد أكثر من خمسة عشر عاما ، هو سبب ما يشهده الوضع في المحافظات الجنوبية من تأزم و تعقيد . بقاء مفهوم كهذا حتى الآن يلحق مزيد من الضرر بالوحدة الوطنية ، و يعمق الجراح و يزيد المرارة حدة . إنه أيضا يوسع العراقيل أمام معالجة وطنية شاملة تستهدف تصحيح كل الأخطاء السياسية التاريخية السابقة ، و تضميد الجراح على أرضية الواقع ، التي تستخلص بجديّة و مسؤولية تجربة العمل الوطني في اليمن ، قبل الوحدة و خلال العقد و نصف العقد الماضيين . . إنه نظرة بنيت و تبنى عليها تصرفات خاطئة تمنعنا من أن نضع أسسا صحيحة للعمل الوطني ، و تمنعنا من أن نحدد مستقبل النظام السياسي ، و تمنعنا من الخروج من الأزمة الحالية التي يعيشها اليمن .

ما هو سبب انطلاق " الحراك السلمي الجنوبي " . . هل هو الانفصال و التشطير ، أم الدمج و الإلحاق ؟ . . أعتقد أن العقل السياسي اليمني المنتور الذي أنجز الوحدة و موثيقها قد قال لا لكل هذه المقولات من خلال النضال الوجدوي و إعادة تحقيق الوحدة و كذا من خلال الإجماع الوطني على وثيقة العهد و الاتفاق كبديل لخيار الانفصال . . و العقل اليمني المنتور قال لا للانفصال و لا للإلحاق و نعم للوحدة الحقيقية التي تضمن لكل أبناءها حقوقا و واجباتا متساوية غير تصحيح مسارها بإيجاد نظام مدني يقوم على إصلاح و تغيير شاملين و إقامة حكم محلي منتخب كامل الصلاحيات يراعى فيه خصوصيات اليمن و تطلعات أهلها نحو مشاركة حقيقية في السلطة تضع اليمن في إطار التقدم و الحداثة و تؤهلها لاقتحام التطور و التقدم في عالم اليوم .

هناك كثير من القضايا و المشاكل التي تعد سببا أساسيا لوجود ظاهرة " الحراك السلمي الجنوبي " . و هناك مطالب حقة و مشروعة للناس في المحافظات الجنوبية ، و هناك قضايا لم تحل رغم مرور فترة طويلة ، و هي مسائل معروفة كحصيلة لحرب ٩٤م . و كنتائج لها و قد سبق لنا التطرق لها في هذه الورقة و هي معروفة للجميع . حيث تمت تسوية بعضها و لكن معظمها لم تتم تسويته حتى الساعة و لهذا نتائجه السلبية على الواقع المعاش ، و منها ما عام و هام و يثير تساؤلات حساسة و كبيرة يطرحها الجميع ، مثل : ماذا عن موقع الشراكة السياسية في إطار معالجة آثار الحرب الأهلية المذكورة ، و ماذا عن رد الاعتبار للشركاء في قيام الوحدة اليمنية ؟ و هل ستراعى خصوصيات المناطق الجنوبية التي كان لها نظاما و دولة معترف بهما دوليا في الترتيبات السياسية الجديدة التي لا مناص من القيام بها و لا مهرب ؟

لا أحد ضد الحراك الطبيعي و السلمي في جنوب الوطن ضمن التعددية السياسية و التنوع في بلادنا . فنحن مع الحوار و التسامح و التصالح و الوحدة الوطنية . و إن الحراك السلمي في جنوب الوطن هو حراك سلمي ديمقراطي حضاري علينا أن ننظر إليه بعين باردة و أن نعود شعبنا على النضال السلمي لأن شعبنا تعود في الماضي على الكفاح المسلح و تعود على القتل و البنق و القنبلة . لذا علينا أن نعوده على الأساليب السلمية الجديدة في التعبير عن الحقوق و المعاناة و المطالب .

و في السياق المذكور ، لا بد لنا عند النظر إلى " القضية الجنوبية " أن نفهم إن شعبنا في جنوب اليمن شعب حر أبي يرفض العبودية منذ التاريخ القديم ، و بالتالي فهو يرفض الاضطهاد بشتى أساليبه و من حقه أن يعبر عن ذلك علنا و بالأساليب الديمقراطية المعروفة عالميا . ذلك أن من حق الناس أن يتظاهروا ليعبروا عن ما في نفوسهم ، فنحن جميعا أبناء الوحدة و نحن جميعا من عمل من أجل الوحدة و قدم تضحيات من أجلها . . و في نفس الوقت الذي ندعو فيه الجميع إلى التضامن مع قضايا أبناء جنوب الوطن العادلة ، ندعو الجميع أيضا إلى رفع راية الحوار و التفاوض مع الدولة لتلبية مطالب تلك القضايا .

لا أحد يستطيع أن يزايد علينا بقضية الانفصال تجاه موقفنا من الحراك السلمي الجنوبي لأننا رفضنا و تحفظنا عليه في حينه عندما جاء قرار إعلان الانفصال عام ١٩٩٤م . كجزء من تداعي الموقف في حالة هيجان و هلع الحرب ، و كرد فعل لقرار الحرب في معالجة الأزمة و عدم الاستجابة لمطالب توقيفها من جانب " صنعاء " . . كما أن مطالب الانفصال اليوم قائمة على تجاهل السلطة الاعتراف بالقضية الجنوبية و وضع المعالجات و تنفيذ المطالب العادلة و المشروعة لأبناء المحافظات الجنوبية . . و لذا فأننا لا نقبل بقتل أبنائنا في جنوب الوطن على الإطلاق ، لا نقبل حتى بسقوط قطرة دم واحدة من هذا الطرف أو ذاك . . فالإنسان اليمني غالي لدينا و ليس رخيصا مثلما هو لدى من أصروا على تفجير حرب عام ٩٤م . و أصروا على عدم

توقيفها . . نحن مع القانون و النظام العادل و سنجعل القانون يمر فوق أجسادنا ، و لسنا مع الفوضى و لكن لن نستسهل و نسترخص دماء الأبرياء الذين يقتلون و هم عزل عن السلاح . نحن ، و بوضوح تام ، ضد استخدام القوة المفرطة من قبل السلطة مع الحراك السلمي الجنوبي . كما أننا ضد انتقال الحراك السلمي الجنوبي من أسلوب النضال السلمي الديمقراطي إلى أسلوب النضال المسلح ، ذلك أن المواجهة بين السلطة و الحراك السلمي الجنوبي خطيرة ، كما إن اتخاذ هذه المواجهة شكلا مسلحا يعني اللجوء إلى العنف و العنف المضاد ، مما سيجعلها مواجهة مدمرة لمصالح الجميع . . و كيف لنا أن نتخيل مواجهة مسلحة في بلد لدى كل فرد من سكانه معدل ثلاث قطع من السلاح . . و في هذه الحالة لا يوجد أفضل من الحوار و التعاون و التفاوض ليس للوصول إلى حل للقضية الجنوبية فقط و إنما إلى حل لوضع اليمن المتأزم بشكل عام و مستقبل البلاد ، مثل الوصول إلى مبادئ تبادل السلطة و تداولها سلميا و الذي لا بد من وضع أسس حقيقية له و يمكن أن نراه فعلا في واقعنا بعد أن تجري مصالحة وطنية تقوم على الإصلاح و التغيير الشاملين ، و بعد أن تترسخ العملية الديمقراطية و تبني المؤسسات المدنية و تتسع مجالاتها لتشمل ليس فقط الحياة السياسية و إنما الجوانب الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية ، أيضا .

لن يمنع أحد الحراك السلمي الجنوبي إذا ما أخذ بنهج التطور السلمي و النضال السلمي في مطالبه السياسية . و هذان النهجين السلميين ستكون لهما نتائج أفضل بكثير من غيرهما . . و في رأينا أنه على قاعدة العلاقات المتكافئة و الحوار المتكافئ و في إطار من العلاقات الطبيعية القائمة على الاحترام المتبادل و الثقة و إسقاط سياسة المجابهة و استقواء القوي على الضعيف ، ستتشكل القاعدة المطلوبة لإزالة الاحتقان الحاد السائد في المحافظات الجنوبية . و هنا لا يفوتنا التوضيح إن انتقال " الحراك السلمي الجنوبي " من المطالبة بتصحيح مسار الوحدة اليمنية إلى المطالبة بالانفصال لم يتم إلا من باب المناكفة مع السلطة المتجاهلة لقضايا عادلة و مشاكل بينة في جوانبها الظالمة . كما أن دعوة الانفصال جاءت من باب التشفي بضعف البعض من قيادات الدولة و انسياقهم لحب السلطة و مصالحهم على حساب المبادئ الوطنية الكبيرة و واجب المسؤوليات التي يتحملونها و الذي لم يؤديه مما أوصل المحافظات الجنوبية إلى وضع عام غاية في السوء لا يتحمله أحد .

و نستطيع القول - هنا - إنه إذا وجدت الإرادة السياسية فإنه يمكننا تجنب التداعيات القائمة في المشهد السياسي و الاجتماعي المعقد اليوم ، و هي في تقديرنا تداعيات خطيرة لا يجب أن نقلل من شأنها على الإطلاق و لا نعتقد أنها بسيطة ، خاصة و أن الأمور بدأت تأخذ شكل التنظيم و أصبحت تقاد بطريقة منظمة أكثر مما كانت عليه عند الانطلاق . و نخاف أن نصل إلى مربعات أخرى أسوأ ، مثل مربعات العنف و التطرف . . و لذا يحتاج الوضع في المحافظات الجنوبية إلى إرادة سياسية عالية من جميع الأطراف من أجل التهدئة . . حان الوقت لاتخاذ معالجات عاجلة و صائبة و بإشراك كافة القوى و العقول في البلد ، لماذا ؟ لأن قيادة الدولة أثبتت أنها عاجزة تجاه اتخاذ حلول و معالجات ، كما أنه تأكد أن المؤتمر الشعبي العام الحاكم أثبت فشله الذريع في إدارة البلد ، فهو حزب حاضر فقط في الانتخابات ، أي أثناء حشد الأصوات لا أقل و لا أكثر ، لكن في العمل السياسي الذي يجب أن يقوم به على مستوى الجمهورية و الوطن فإنه حزب غير موجود ، و هو ما يجعل سلطات الدولة للأسف تلجأ إلى الإجراءات الإدارية أو الأمنية أو العسكرية الخاطئة في التعامل مع قضايا و مشاكل كبيرة لا تحتمل الخطأ . و هذا ما حصل فعلا في المحافظات الجنوبية .

إن عالم اليوم مختلف تماما عن عوالم الحياة السياسية السابقة الدولية و المحلية بالنسبة لأي دولة ، و على أساس الموضوعية و الإبداع في البحث عن الحلول المناسبة يتم معالجة الأزمات الوطنية . . من هنا فإن هذه الورقة الخاصة برؤية علاجية للقضايا اليمنية الخلافية قد احتوت على حيز لا بأس به لـ " القضية الجنوبية " من خلال تناولها هنا و هناك ، بحيث يمكننا القول أنه لا يمكن النظر لها بمعزل عن الوضع العام في البلاد ، و لا يمكن حلها بدون البدء بالإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين الآن للخروج من طوق جملة المشكلات المستعصية التي يجابهها وطننا اليمني و التي صارت أزمات و ليس مشكلات ، و ذلك بسبب أن السلطة السياسية للدولة تطيل البحث عن حلول و معالجات خاصة بها بينما الحلول و المعالجات واضحة و بينة كنتيجة لكثافة المناقشات عن الأزمات القائمة من قبل كل أبناء الشعب و في جميع المستويات . و في هذا السياق ندلو بدلونا و نضيف إلى ما سبق جملة من المقترحات و الملاحظات الهامة عن " الحراك السلمي الجنوبي " و " القضية الجنوبية " ، و هي :

- يجب الاعتراف بالقضية الجنوبية من قبل الدولة و الحزب الحاكم كمشكلة سياسية و اجتماعية كبيرة ، و العمل على حلها مع جميع القوى الفاعلة في المجتمع اليمني ، و في إطار الوحدة اليمنية .
- إزالة الآثار السلبية لحرب عام ١٩٩٤م. بشتى أنواعها و صنوف تواجدها في المحافظات الجنوبية .
- حل " القضية الجنوبية " لن يتأتى إلا من خلال مصالحة وطنية . و من أساسيات الحوار الوطني العام حل الإشكاليات المستعصية التي تبقى مقومات القضية الجنوبية . و التي قمنا و نقوم بتناولها من وجهة نظرنا في هذه الورقة العلاجية للقضايا اليمنية الخلافية .
- محافظة " الحراك السياسي الجنوبي " على طابع نضاله السلمي كمهمة ضرورية للوصول إلى حلول منطقية للمشاكل القائمة و التوصل إلى مخارج عملية .
- يمكن إجراء استفتاء بعد ثلاث سنوات حول الكنفدرالية إذا لم تجدي الإصلاحات العامة الشاملة و الحوارات و المفاوضات في تلبية مطالب " الحراك السياسي الجنوبي " في الداخل و الخارج .
- يجب إتباع أسلوب الإقناع مع المتشددين في " الحراك الجنوبي " لان أسلوب العنف و القمع مع المتشددين فيه ستكون له نتائج عكسية . فمثلا ، لا يجب قمع التظاهرات السلمية إلى حد يصل إلى القتل لان هذا الأسلوب يحد من التعبير السلمي عن هموم المواطنين و يدفعهم إلى انتهاج أساليب عنيفة .
- عدم مضايقة الصحف و المجالات و القنوات الفضائية التي تنقل أخبار الحراك السلمي الجنوبي أو تؤيده لأنه مسلك يخنق الديمقراطية و يدفع " الحراك " إلى العمل السري . بل يجب الرد عليها بموضوعية و فنية مهنية إعلامية عالية بواسطة الآلية الإعلامية الضخمة التابعة للدولة .
- يجب على كل من الدولة و الحراك الجنوبي السلمي الاحتكام إلى قواعد وطنية متفق عليها في التعامل مع القضية الجنوبية ، أهمها :
 - الحوار كأساس لحل النزاع و المفاوضات للوصول إلى حلول .
 - التقيد بعدم استخدام العنف و ضد الاقتتال بأية شكل و لأي سبب كان .

- منع استخدام الدولة و الأجهزة الأمنية و العسكرية القوة المفرطة تجاه المواطنين من عزل و متظاهرين و محتجين مسالمين .
- عدم استخدام أي منهما (سلطات الدولة ، الحراك السلمي الجنوبي) أطرافا أخرى ، مثل الجماعات الجهادية أو جماعات القاعدة في الصراع الناشب فيما بينهما .
- يجب أن لا تحاول السلطات الرسمية تشويه المطالب الحقوقية أو السياسية التي يطالب بها الحراك السلمي الجنوبي ، أو المطالب الحقوقية أو السياسية التي يطالب بها المواطنون في أية محافظة يمنية . لأن هذا الأسلوب سيعمق الهوة بين الطرفين .
- نحن ضد توجهات الانفصال الشطري ، و ضد الدعوات الطائفية أو المذهبية كون مثل هذه الدعوات و التوجهات تقود إلى أزمات خطيرة تكون نتائجها في الغالب حروبا أهلية في اليمن .
- العمل على إنهاء تفكير و ممارسة سياسية الحرب و نهج الاعتماد عليها في التعامل مع كل مسألة أو قضية يمنية وطنية . . و إنهاء النظر إلى المشاكل في المناطق الجنوبية بمعزل عما تشاهده البلد عموما و كأنه دعوة للانفصال ، أو النظر في هذه القضية و كأنه لا توجد بواعث و مشاكل خلفتها حرب عام ١٩٩٤م. و سياسات الهيمنة و السيطرة و النهب و السلب التي تلتها . . و كذا عدم اتهام من يطالبون بمطالب عادلة بالانفصالية أو الشطرية أو خيانة الوطن . . ذلك أن المواطن البسيط ، سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية ، هو ضحية للسياسات المعوجة و الخاطئة للنظام السياسي و القيادة السياسية و التي تتجسد آثارها السلبية الكبيرة في الشمال و الجنوب على حد سواء .
- إخلاء المدن في المحافظات الجنوبية من المعسكرات و التجمعات العسكرية و عدم استحداث معسكرات أو قوات جديدة في مدن المحافظات الجنوبية و مديرياتها و قرراها . نظرا لأن الأخلاء و التوقف عن الاستحداث سيقفل من التوتر هناك و سيلطف الأجواء السياسية .
- يجب إشراك كل مكونات و أطر الحراك الجنوبي السلمي و قياداته في الداخل و الخارج بدون استثناء في كل عمليات البحث عن حلول للـ " القضية الجنوبية " و حواراتها السياسية .

١٤ - الحفاظ على الوحدة :

الحفاظ على الوحدة اليمنية واجب وطني لا غبار عليه و لا جدل بشأنه . و لكن ما هي هذه الوحدة و ما شكلها و مضمونها ؟ ما هو الأساس الذي تقوم عليه و تحيا ؟ هنا حصلت و تحصل الخلافات و التعارضات إلى حد الاصطدام و المواجهة القاسية . . إن الوحدة الحقيقية التي نريدها في الواقع هي الوحدة المبنية على الألفة و التعاون و الأخوة ، الوحدة المبنية على المساواة و التكافؤ و الطوعية ، الوحدة المبنية على التنفيذ الصادق للعهود و الاتفاقيات الوحدوية . . و

ليست الوحدة القائمة على إلحاق طرف بأخر أو على قاعدة القوة العسكرية و دمار الحرب ، أو القائمة على فرض الهيمنة و التسلط من طرف على طرف آخر و ضياع حقوق الأصغر بنهب الأكبر لها . . إننا ندعوا الوحدة و رجالها ، الوحدة القائمة على الأخوة ، و التعاون و التضامن و المساواة و التكافؤ . و هذا ما ناضلنا من أجله على مدى خمسة قرون من الزمن .

لقد مثل قيام " الجمهورية اليمنية " الإرادة الشعبية السامية التي ناضلت طويلا لتحقيق الأهداف و القيم المذكورة . فما حقق في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. بدمج (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) و (الجمهورية العربية اليمنية) في نظام سياسي موحد جديد تحت أسم (الجمهورية اليمنية) لم يكن وليد اللحظة ، و إنما كان ثمرة اختمرت في الأرض طويلا ، و عبرت عن نفسها في رؤى و تصورات و برامج بل و صراعات دامية من أجل الوحدة اليمنية كقيم سامية و ليس كلعبة سياسية . فالوحدة نعمة على اليمن و ليست نقمة ، سلام لا حرب ، و ديمقراطية لا شعار يرفع للمزايدة ، بل يجب أن يتغلغل خيرا في مختلف مناحي حياة الشعب اليمني .

و بعد كل الأخطاء و الأنايات التي شهدتها تجربة الوحدة اليمنية منذ عام ١٩٩٠م. يجب تصحيح التعامل مع مفهوم الوحدة في إطار الإصلاح و التغيير المطلوبين بصفتها حركة ثورية قام بها الشعب اليمني لصالحه ، حركة ثورية متطلعة إلى آفاق المستقبل في عالم متغير سريع الحركة أتجه و يتجه إلى خلق كيانات أكبر ليواجه المشاكل و التحديات و يحقق متطلبات التنمية و الوفاء بحقوق الإنسان و تحقيق الاستقرار و العدالة الاجتماعية في اليمن .

يجب على الإصلاح و التغيير الشاملين أن ينهيا ظاهرة الانفصام في التعامل مع الوحدة اليمنية المستندة على التناقض بين الفعل و القول ، يجب عليهما أن يحافظا على الوحدة اليمنية عن طريق منع استخدام الوحدة من قبل المتنافسين السياسيين كوسيلة للوصول إلى مآرب أخرى منفعية و انتهازية . . علينا أن نمنع المستفيدين لمصالح أنانية من التشديق بالوحدة اليمنية ، و في نفس الوقت علينا أن لا نلقي التهم جزافا على من كرهتهم السلطة بالوحدة من خلال تصرفاتها الشطرية الفعلية التي تلبس ثوب الوحدة كلاما و خطابا . لذا فإن اتهام أي من أبناء جنوب الوطن بالانفصالية ظلم واضح و تترتب عليه العديد من التبعات السلبية على الوحدة الوطنية .

أما مسألة الحديث عن " الشمال " و " الجنوب " فيجب أن لا تخيفنا لان لا أحد ينكر أننا قبل ما يقارب عقدين من الزمن كنا دولتين ، و جيشين ، و إدارتين ، و ثقافتين . . و كان الاتفاق هو الأخذ بأفضلية مما هو لدى هذا النظام أو ذاك ، و هو الشيء المنطقي و المتفق عليه في اتفاقات الوحدة الموقعة من قبل الطرفين و الذي يمثل مصلحة كل مواطن يمني . و لكن هضم حقوق و مصالح أبناء جنوب الوطن هو ما أدى في السنوات الأخيرة إلى عودة مثل هذه التسميات الشطرية .

إن من تعز عليه مسألة الوحدة و يشعر بقيمتها الثمينة و بأهمية المحافظة عليها يجب عليه أولا أن يفضح و يحارب مرض الانفصام في التعامل مع مسألة الوحدة و التناقض بين الفعل و القول السائد فيها و خاصة من قبل السلطة . و ثانيا : عليه أن يحارب أية ممارسات تسئ إلى الوحدة و إلى الناس بغض النظر عن مناطقهم أو مذاهبهم ، أو قبائلهم أو فئاتهم . . أجل علينا الحفاظ على الوحدة و تصحيح مساراتها بما يخدم تقدم و تطور الشعب اليمني كله و ليس لمصلحة منفعيين أنانيين يقولون كلاما جميلا عن الوحدة و لكنهم يمارسون ما ينخر جسدها و يضعف مقومات وجودها في الواقع المعاش . . هنا لا بد من القول أنه لا ينبغي تحميل الوحدة العظيمة الأخطاء التي تمارس من قبل بعض الناس هنا أو هناك ، و خاصة تلك الممارسات و

الأخطاء التي ارتكبت بعد حرب ٩٤م. بل علينا محاسبة هؤلاء محاسبة صارمة إذا ما أردنا المحافظة على الوحدة اليمنية .

إن الخوف الحقيقي على الوحدة اليمنية هو من أولئك الذين يقولون شيئا و يفعلون عكسه و يتجاهلون المخاطر المحدقة بالوحدة من أجل عدم فقدان مصالحهم الأنانية القائمة التي تضر بالوحدة . و تلك المصالح الأنانية هي التي يمكن أن تقودنا مجددا إلى مربع العنف و ستقود البلاد كلها إلى حرب أهلية جديدة ستكون نتائجها وخيمة على الوضع اليمني ككل ، لأنها ستعطل التنمية و الأمن و الأمان و ستخلق انقسامات لا يعرف الإنسان مداها ، ليس انقساماً بين شمال و جنوب فقط ، بل حتى في إطار المناطق اليمنية الأخرى ، و القانون سيسقط و الأمن سيسقط ، و ستأتي عناصر لا يهتمها الوحدة بل تهمها مصالحها ، و سيأتي لصوص و قطاع طرق ، و ستواجه دولة الوحدة متاعب و قلاقل لا حصر لها . و لذا ليس أمامنا سوى الإصلاح و التغيير الشاملين فهما الكفيلين بمعالجة الأوضاع الخطيرة و الأزمات الكثيرة التي تثقل كاهل اليمن . و هما أيضا الكفيلين بإسقاط التوجهات الانفصالية بنوعها المذكورين آنفا .

و لعل الحديث يطول عن الحفاظ على الوحدة اليمنية باعتبارها من أهم المكاسب التاريخية الكبيرة التي حققها شعبنا اليمني ، و لكن هناك مسائل و مقترحات إضافية بشأن هذا الموضوع الهام نود أن نوجزها فيما يلي :

- البحث عن حلول ناجعة و سريعة لـ " القضية الجنوبية " في إطار الوحدة اليمنية ، و للحرب و الخلاف في صعبه ، و في إطار التفاهم على البد بإصلاح و تغيير شاملين يستهدفان البدء بخلق أحوال و أوضاع جديدة و مقومات أفضل للحالة اليمنية .
- الوقف الفوري للأخطاء و السلوكات السلبية التي تضر بالوحدة اليمنية في المحافظات الجنوبية و تنفر الناس من واقع سيء يؤثر سلبا على النظرة إلى الوحدة . و كذا منح أبناء المحافظات الجنوبية المقيمين في العاصمة صنعاء حقوقهم المشروعة و خاصة بشأن أوضاعهم الوظيفية و ترفياتهم و ما شابه .
- الحفاظ على الوحدة اليمنية بأن يجري بعد ثلاث سنوات إجراء استفتاء حول الفيدرالية إذا لم ينجح الحكم المحلي الكامل الصلاحيات و إذا ما استمرت المشاكل القائمة في المناطق الجنوبية من اليمن بالتأجج و التفاقم .
- يجب عدم التخوف من الحديث عن التأييد الشعبي للحراك السلمي الجنوبي باعتباره معاديا للوحدة اليمنية ، بل يجب البحث عن أسبابه و دوافعه و العمل على الحد منها سريعا . و تقليص بواعثها بوضع المعالجات السليمة للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية المتدهورة في المحافظات الجنوبية و الشرقية .
- يجب الاستفادة من دروس أحوال جنوب البلاد المتأزمة في التعامل مع أوضاع بقية مناطق و محافظات البلاد الأخرى ، لأن عدوى الاضطراب و الحاجة إلى إصلاح الأحوال واردة هناك أيضا . و إذا أردنا فعلا تحسين أحوال و أوضاع الوطن فلنبدأ من هناك ، من الجنوب ، و لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن بيئة ظهور حركات انفصالية موجودة في أكثر من منطقة في اليمن .
- وقف كل التصرفات الانفصالية التي تمارسها بعض أجهزة الدولة و مؤسساتها و هيئاتها تجاه أبناء المحافظات الجنوبية و مناطقها . سواء التي تتخذ طابعا رسميا أو

التي تبدر من مسئولين و قيادات و أشخاص و تظهر على أنها تصرفات و سلوكيات شخصية أو فردية .

- الخطر الحقيقي على الوحدة اليمنية في أن تكون قائمة على الفرض و الإكراه و استخدام القوة الأمنية و العسكرية و الإصرار على الممارسات الخاطئة و السلبية في المناطق الجنوبية . و كذا يتعاطم الخطر في جعل الوحدة اليمنية موضوعا لصراع اجتماعي وطني واسع .
- ما رأيناه و نراه من توعية إعلامية و ثقافية عن الوحدة اليمنية بدائيا و تقليديا و مباشرة ، و لذا نحن بحاجة إلى توعية نوعية و بأساليب حديثة و راقية فنيا . و هذه المهمة على قدر كبير من الأهمية في الفترة القادمة لأن العمل في هذا الجانب لم يرقى إلى المستوى المطلوب في الماضي بأي شكل من الأشكال .
- يرتبط الحفاظ على الوحدة اليمنية بالإصلاح و التغيير الشاملين الضامنين للحلول لمجمل قضايا و إشكاليات و مشاكل و أزمات المجتمع اليمني و الدولة اليمنية . على أن يكون هذين الإصلاح و التغيير عاجلين و سريعين و فعالين . وبالعكس فإن التلكؤ و المماطلة و التسويف في إجراء إصلاحات و تغييرات إيجابية فعلية من شأنه أن يعرض الوحدة اليمنية لمخاطر جسيمة يكذب من يقول بأن بوادرها لا توجد اليوم في واقعنا و أمام أعيننا .

١٥ - إجراء المصالحة الوطنية :

يعتقد كثيرون في المراتب القيادية للدولة و المجتمع أن السلطة العليا لديها عصا سحرية ستمكن البلاد من التعامل مع كل ما تعيشه من محن كبيرة و حروب و معضلات اقتصادية . و أولئك يقللون من شأن بقية القوى السياسية و الاجتماعية فيما يتعلق بدورها في إحداث فعل في مجرى حل الأزمات اليمنية الراهنة . . علينا الخروج من دائرة الثقة المطلقة العمياء بالسلطة السياسية للحكومة و الدولة في قدرتها على القيام بدور المنقذ و المصلح العام في البلاد ، و هذه حقيقة حتى على المستوى الشعبي الذي يرى أنه يصعب على من كان سببا في بواعث و عوامل و مسببات وجود الأزمات الحالية أن يقوم بوضع حلول لها . كما أنه لو يملك العلاجات الناجعة لأستخدامها من ذات نفسه و بدون مساهمة الآخرين ، و خاصة خصومه السياسيين .

لذا على من يرون أن السلطة العليا في الدولة ستحل كل معضلة و ستزيل كل محنة و هم من أصحاب المراتب القيادية للدولة و المجتمع أن يبدلوا نظرتهم هذه و أن يؤمنوا بأن الزمن و أوضاع اليمن متحولة و متبدلة و لم يعد طرف واحد مهما كان ذكاؤه و مهما كانت قوته بقادر على حل المشاكل الوطنية الكبيرة وحيدا و من ذات نفسه . . نحن في زمن الحلول الوطنية التي توجد لها قاعدة شعبية واسعة مؤيدة لها . . نحن في زمن المصالحة الوطنية التي يؤيدها معظم أبناء الوطن . . نحن في زمن يفرض على الجميع المشاركة في صنع القرارات الكبيرة التي تمس

الناس و قطاعاتهم الواسعة بما فيهم من تمسهم المشكلات و الأزمات مباشرة . . نحن في زمن المصالحات الوطنية القائمة على العدل و المساواة و الحق و تكافؤ المصالح و توازن الرؤى بمفعولها الوطني العام .

إننا اليوم في اليمن بحاجة إلى مصالحة وطنية عاجلة ، و تقع المسؤولية الأولى في تحقيقها على المرجعية الرسمية القائمة – لأنه لا يوجد من ينافسها أصلاً و لا يوجد من يهدد حتى الآن بقاءها في مواقعها التي تتشبث بها بكل قوة – و يفرض عليها تفردا هذا خلق الأرضية المناسبة للمصالحة الوطنية و ليس أن تحل بديلا للقوى السياسية و الاجتماعية الأخرى . فلا أحد في اليمن يملك الآن عصا سحرية لحل المشكلات لأن البلاد بحاجة فعلية لمصالحة وطنية يشترك فيها الجميع و يضعون جميعا برنامجها و حلولها و يقومون على حد سواء بتنفيذها . و في سياق توفير الأرضية الملانمة للمصالحة الوطنية نسهم نحن بما نستطيع في هذه الورقة من رؤى و مقترحات نرى من وجهة نظرنا أنها ستكون مقدمات و مهينات للمصالحة الوطنية في بلادنا ، و هي في الاتجاهات التالية :

- البدء الفوري من قبل قيادة الدولة في الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الواسعة و العميقة ، و التي أدينا رأينا في تحديد خطوطها و اتجاهاتها العامة في هذه الورقة و في إطار عملية شاملة للإصلاح و التغيير .

- تحسين المناخات السياسية و الوطنية بما يوفر بيئة و مناخات مناسبة للمصالحة الوطنية من خلال تلبية عدد من مطالب " الحراك السلمي الجنوبي " و وقف الحرب في " صعدة " و تلبية عدد من مطالب المعارضة " تجمع اللقاء المشترك " المشروعة ، و ما شابها من الإجراءات التي تعزز الثقة بين الأطراف المعنية و تؤكد سعي السلطة الصادق لإنجاح المصالحة الوطنية .

- لا بد من توفر الإرادة السياسية لتنفيذ مصالحة وطنية . فإذا ما توفرت الإرادة السياسية ، و بالذات لدى من يمتلك القرار بدون مكيدة أو تعصب ، فإن تسوية الأمور بين مختلف القوى السياسية مهما كانت صعبة ستصبح في حكم المتناول . و نرى أن مرور تسعة عشر عاما على تحقيق الوحدة اليمنية و مرور خمسة عشر عاما على تداعيات الحرب و الانفصال و ما تبعها من ممارسات خاطئة كثيرة قد علمت الجميع أهمية اللجوء إلى الحوار و التعايش و المساهمة في جهود الخروج سلميا من الأزمات القائمة التي تعصف بالبلاد .

- إن المصالحة الوطنية يجب أن تعطي الأمل لكل مواطن في الانفراج ، و أن تستند في وضع قواعدها على مصلحة المواطنين اليمنيين اقتصاديا ، بأن لا تقوم أساسا من أجل إنهاء ما يعانيه الوطن من أزمات مستعصية حالية فقط ، و إنما – أيضا - في سبيل تعويض أفراد مجتمعنا عن ما لحق بهم من جراء تصرفات السياسيين السلبيية و أفعالهم التي تتجاهل منفعة المواطن اليمني الذي بات يتحصل على دخل معيشة منخفض جدا ، و البطالة هائلة ، و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية صعبة ، و صغار التجار في طائلة الإفلاس ، و الموروث لا زال يعيق أية تنمية ، و غيرها .

- يتعين على الجميع ، أولا : البحث عن ما يزيل فتيل الانفجارات الاجتماعية و يخدم فورات الأزمات الراهنة . و ثانيا : الصدق فيما يعيد الثقة المتبادلة بين مكونات المجتمع

و يخلق الاستقرار و الأمن و غيرها من العوامل اللازمة لوجود أرضية مناسبة لانطلاق عمليات المصالحة الوطنية .

إن ما يعيب أرضية المصالحة الوطنية الموجودة أن السلطة تتجاهل الجميع فهي الذكية وحدها و هي العاقلة وحدها ، و هي التي تفهم وحدها ، و هي التي تستطيع اتخاذ الحلول وحدها . أما البقية فهم دجالين مثرثرين و أغبياء و جهلة و ليس لديهم تجربة سياسية و ما شابه من اعتقادات مماثلة لدى السلطة قادت اليمن إلى الأوضاع البائسة المتدهورة التي تعيشها اليوم . . المشكلة أن السلطة لا يمكنها بهذا التكوين القائم فكريا و منهجيا أن تتخلص من عقدة العظمة الكاذبة ، و لا يمكنها أن تتخلص من طابعها الهجومي تجاه المعارضة و الشعب كله و الارتقاء إلى الاستجابة للمناشآت الموجهة لها . و باعتبار أن السلطة تمثل هذا النهج الخاطئ و هو الذي قادها إلى مأزقها الراهن ، حيث نجد أقوالها لافقة أحيانا و إنما نرى في نفس الوقت ما هو مخالف في الممارسات اليومية للأجهزة العاجزة على حل معضلات الواقع العنيد . . لذا فإن المصالحة الوطنية تتطلب إعادة التوازن السياسي و المعنوي و الخروج من " خداع الذات " الذي تعيشه السلطة و بناء إستراتيجية جديدة بعيدة عن ردود الأفعال الطفولية و التمسك بالحرية التي لا تتجزأ و لا تستبدل بشعارات رنانة تقوم السلطة معها في الواقع بما يقمع كرامة الإنسان اليمني و إهدار حقوقه . . هذه هي الشروط المطلوبة للبدء بمصالحة وطنية يمنية حقيقية تمكن اليمن من استعادة عافيته و توازن حياته و أوضاعه .

لا طريق لنا إلا بالبدء بالإصلاح و التغيير الشاملين . . لا طريق لنا إلا طريق الانفراج حتى نضع العربة و ندفع بها لتسير نحو بر الأمان . على كل واحد منا أن يتنازل أمام المكابرات مع بعضنا البعض . . نحن بحاجة إلى بعضنا البعض في أن نشكل كتلة وطنية ديمقراطية تجاه قضايانا الكبرى ، ذلك أنه لم تعد بيننا عقائد أيديولوجية فقد تخلصنا من هذه المصيبة منذ عقدين من الزمن ، و لكن مصيبتنا هنا و اليوم هي أن من بيننا فنوية مصلحية متعلقة بالسلطة هي وحدها التي يمكن أن تحول دون تحقيق مصالحة وطنية فعلية بسبب أن أصحاب المصالح الفئوية المذكورة يؤمنون بأنه إذا تدخلت كل مكونات الشعب اليمني في وضع خطط و مسارات الحلول للأزمات و رسم مقومات حياتنا المستقبلية فإن هذا سيصبح مدخلا و بابا لها في الطمع بالسلطة و من ثم الوصول إليها . و السلطة في نظر هؤلاء خطأ أحمر لا يحق لأحد من الشعب اليمني أن يدخل دائرته سواهم هم وحدهم و لا أحد سواهم . . و يمكننا أن نرى نفوذ هذه الفئة المصلحية في عرقله المصالحة الوطنية التي دعى إليها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية عدة مرات خلال العام الحالي فقط ٢٠٠٩م. و لكنها لم تبدأ أو تنفذ من قبل أجهزة الدولة و الحزب الحاكم .

إن المخارج ممكنة بقليل من التنازل و الاعتراف ببعضنا البعض ، نعقد صلحا مثلما تفعل القبائل ، لكن من العراقيين التي تعترض المصالحة الوطنية عدم الاعتراف حتى بالحقوق المتساوية للمواطنين و توزيع التهم و متابعة الناس و ملاحظتهم في إطار " إما معي أو أنت خائن " و تحميلهم الخطايا و الذنوب ، هذا الأسلوب لن يحل الأزمات الحالية و سيظل يعقدها و يفاقمها . . لذا فالرجوع إلى الحكمة و العقل و المنطق قبل فوات الأوان أمر مطلوب . و المعضلة الأخرى التي تواجه البدء بالمصالحة الوطنية هي أن المناشدة و الدعوة الصادقة الهادئة إلى إجراء مصالحة وطنية على أساس الإصلاح و التغيير الشاملين أصبحت في نظر أصحاب المصالح الفئوية الأنانية ضعفاً ، و الصدق أصبح سذاجة ، و نشد السلم جبانة ، بل و أصبح من يطلب العدالة مجرما في وجهة نظرهم ، و من يطالب بحق خاننا ، لذا يسأل الجميع هؤلاء و من

معهم في السلطة : ما هي المخارج الحقيقية مما نعيشه من أزمات ؟ هل هي المصالحة الوطنية أم البقاء على ما نحن عليه حتى تكبر الأزمات و المشاكل فتخرج عن سيطرتنا ؟ لا مناص من إتباع الأساليب الحضارية في إنهاء الأزمات التي تتم عن طريق التسويات المتفاوض عليها و التي عادة تكون في معظمها متكافئة و عادلة ، و بعضها يكون صعبا و شائكا و معقدا . و مع ذلك فإن اعتماد الحوار و تجنب فرض طرف لرواه على رؤى الأطراف الأخرى و مراعاة حسابات مصالح الجميع أصبح قاعدة معتمدة في حل التصادمات الوطنية في عالم اليوم . نحن نرى في إطار الإصلاح و التغيير الشاملين المطلوبين اليوم لإخراج وطننا اليمني من المحن و الأزمات التي يعانيتها أن المصالحة الوطنية و الاصطفاف الوطني هما المدخل الصحيح لحشد كل القوى اليمنية ، و المدخل لإصلاح مؤسسات سلطة الدولة و كل جوانب حياة المجتمع و المنظومة السياسية له . . لذا علينا رفع وعي الناس تجاه مسألة ضرورة المصالحة الوطنية ، و أن نتصدى للطروحات السياسية المراوغة من هنا أو هناك التي لا تفعل شيئا في تجاهلها لهذه المسألة غير تعطيل الحركة على طريق هدف المصالحة الوطنية ، و تجاه مثل هذا التعطيل نقول إن الأخذ بأفضل المبادرات السياسية الجريئة لا بديل عنه في الوقت الراهن .

و مع بداية التناول الجدي للمصالحة الوطنية ، نحن بحاجة إلى نقاش وطني عام حول أسس و مقومات المصالحة الوطنية يكون من حق كل مواطن خلاله أن يطرح رأيه بدون خوف و بدون مضايقة من أجهزة الدولة و الأمن ، نحن بحاجة إلى كل رأي مبني على قاعدة الحوار ورد الاعتبار لبعضنا البعض ، قاعدة الحوار التي تقول : لا غالب و لا مغلوب ، لا منهزم و لا منتصر و لا قاهر و لا مهزوم ، و لا كاسب و لا خاسر . على هذه القاعدة و بهذه الروحانية و العقلية ، يمكن البدء بتنفيذ المصالحة الوطنية . . و ذلك يحتاج منذ الآن إلى أن يسود بين أبناء اليمن الحب و التسامح و نبذ الانتقام و الحقد و العنف . كما أنه يحتاج أن نواصل جهودنا ودورنا في إرساء قواعد الحوار و الاعتراف به كثقافة و مسلك في حياتنا لأن البديل معروفة نتائجه ، و لدينا تجارب كثيرة و مريرة بهذا الشأن ، و لسنا بحاجة إلى تكرار الحروب و استخدام القوة المفرطة تجاه العزل من الناس ، كما يجب أن لا نسمح بقطع الطرقات و الإخلال بأمن الناس و مصالحهم و قتل الناس الأبرياء بلا ذنب سوى أنهم من هذه المنطقة أو تلك .

إن المصالحة الوطنية في اليمن هي محطة انطلاق رحلة الخروج من الأزمات المستعصية التي تعصف بالوطن اليمني من كل حدب و صوب . أنها محطة انطلاق الإصلاح و التغيير الشاملين . . و قد بينا في هذا القسم من هذه الورقة العلاجية للقضايا الخلافية اليمنية وجهة نظرنا بشأنها ، و من أجل وضوح رؤيتنا المطروحة بخصوصها نورد أدناه مقترحات و ملاحظات أخرى ، على النحو التالي :

• القيام بمقدمات

المصالحة الوطنية و عوامل التهيئة لها التي سبق التطرق لها في مقدمة هذا القسم . و ذلك باتخاذ معالجات مؤقتة و عاجلة و صائبة تجاه الأزمات الحالية الحادة متفق عليها و بإشراك كافة القوى و العقول في البلد ، و بما يؤدي إلى تهدنتها مؤقتا ، و بما يخلق أرضية مناسبة لإجراء المصالحة الوطنية المطلوبة في أجواء و ظروف مناسبة .

• على المصالحة

الوطنية المطلوبة عاجلا في اليمن أن تراعي توازن المصالح السياسية باعتبار أن السياسة هي فن تحقيق الممكن و فن توازن تحقيق المصالح لكل الأطراف و الجماعات

- و الفئات الاجتماعية التي ينبغي مراعاتها و صيانتها و الالتزام بتحقيق العادل و المناسب و المعقول منها .
- إذا كان تشكيل حكومة إنقاذ و وحدة وطنية سيشكل نقطة انطلاق للمصالحة الوطنية فلا بأس من القيام به .
- الأخذ بكل ما هو صالح للوطن و تطوره و لزال قائما لمعالجة الأوضاع الراهنة مما جاء في الاتفاقيات و الوثائق السابقة و الحالية ، و منها : وثائق و اتفاقيات الوحدة اليمنية ، و وثيقة العهد و الاتفاق ، و البرنامج السياسي للمعارضة (تجمع اللقاء المشترك) ، و غيرها من الاتفاقيات و الوثائق الوطنية . و ذلك بما يقوي المصالحة الوطنية و يسحب البساط من المزايدين و المتربصين و الأعداء الذين لا يريدونها لأنها ستضر بمصالحهم الأتانية .
- على سلطة الدولة و الحزب الحاكم أن يمتنعا عن الاستحواذ على السلطة و إدارتها و أن يقوموا بتحييدها .
- على سلطة الدولة و الحزب الحاكم وقف تجاهل آراء و وجهات نظر القوى الأخرى الفاعلة في الساحة السياسية اليمنية و الأخذ بآراء و مقترحات الرأي العام اليمني بشأن المعالجات و الحلول للأزمات القائمة و وضع الأسس الأوضاع المستقبلية .
- آليات المصالحة الوطنية اليمنية من وجهة نظرنا (بالإضافة إلى ما سبق) :
 - حوار داخلي جاد بين القوى السياسية حول القضايا السياسية الخلفية الرئيسية .
 - حوار داخلي بين القوى الاجتماعية الأخرى و المتخصصين حول الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و معضلاتها .
 - مصالحة وطنية عامة عبر الحوار و التفاوض الذي تديره و توجهه لجنة موسعة مشتركة مكونة من مجلس النواب و مجلس الشورى ، على أن يتم انتخاب هذه اللجنة المشتركة بحرية و ديمقراطية .
- المساعدة في المصالحة الوطنية من قبل الإخوة العرب (جامعة الدول العربية) من خلال الأشراف عليها و الاحتكام إليها كحكم نهائي في حالات الخلاف .
- المساعدة من قبل الإخوة الخليجيين (مجلس التعاون الخليجي) من خلال الأشراف عليها و الاحتكام إليها كحكم نهائي في حالات الخلاف .
- فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية صادق و واضح في دعواته المستمرة للمصالحة الوطنية . و لكن الحكومة و هيئات الحزب الحاكم تكاد أن تكون بعيدة تماما عن دعوات الرئيس . . و عليه يجب على الحكومة و المؤتمر الشعبي العام القيام بواجبهما في خلق الأرضية المناسبة لإجراء المصالحة الوطنية المطلوبة في أجواء و ظروف مناسبة . و عدم تركهما لمؤسسات الدولة و أجهزتها في أن تتصرف من ذاتها و بعشوانية في التعامل مع الواقع الراهن و تعقيداته عبر اللجوء إلى الإجراءات الإدارية و الأمنية و العسكرية كوسيلة و أسلوب في التعامل مع الأزمات و المشكلات التي لها صلة بالوحدة اليمنية مما يبعدنا جميعا عن موقع المصالحة الوطنية .

عدن - ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩ م.